وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ودورها في نهوض اقتصاديات الدول النامية ، مع إشارة إلى العراق

رسالة مقدمة إلى
مَجلس كليّة الإدارة والاقتصاد – جامعة القادسيّة
وَهيَ جُزءٌ من مُتَطَلبَات نَيل دَرَجَة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالبة
ولاء بيد الله حميدي الركابي

إشراف
الأستاذ الدكتور
عبد الكريم جابر شنجار العيساوي

1443هـ 2021م

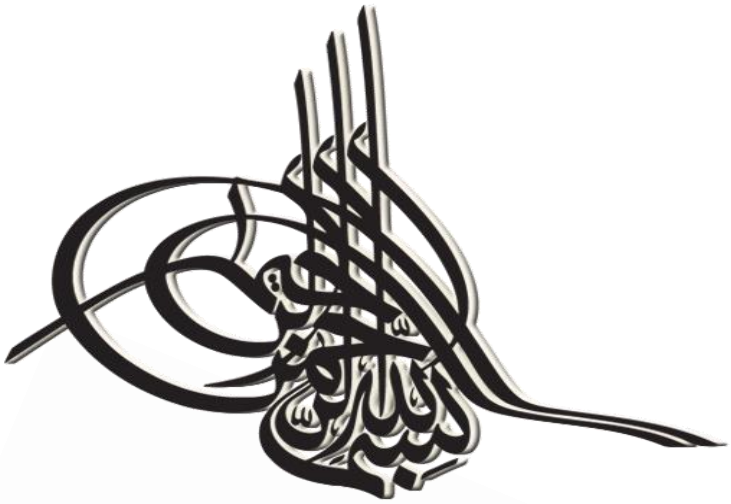

﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴾

صدق الله العظيم

الفتح الآية (1)

الإهداء

" عائلتي الحبيبة "

إلى من اشتاق إليه بكل جوارحي .. أيقونة الصبر والتضحيات ..الحاضر معي دائماً أخي الشهيد (صفاءبيدالله حميدي) . .

إلى أول نبضة كانت وإلى أخر نبضة تكون في خافقي .. إلى من علمتني كيف يكون العطاء غير مشروط.. إلى من علمتني كيف ابتسم..

الحبيبة الطامرة (والدتي الغالية), من ألهمني الصمود والقوة ..المبجل ..الحب الأول (والدي الغالي)..

إلى ألوان الربيع الجميلة إلى أرقام المعادلة التي رافقت منعطفات حياتي ووازنتها , نسمات الحب والرحمة والعاطفة أخواتي العزيزات وأخوتي ..

وأخيراً إلى كل من دعى لي بظهر الغيب بالخير والتوفيقات ..

شكر وتقدير

الحمد لله والحمد حقه كما يستحقه حمداً كثيراً ، اللهم أني افتتح الثناء بحمدك وأنت مسدد للصواب بمنك ... اللهم صلِ على مُحَمَّد وآل مُحَمَّد الطيبين الطاهرين ..

في ختام هذا الجهد العلمي المتواضع لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان للأستاذ المشرف (أ.د. عبد الكريم جابر شنجار) لدوره وملاحظاته المهمة من أجل إنجاز هذه الرسالة وكان لإشرافه دور كبير في وصولها إلى أفضل صورة ممكنة , فجزاه الله خيراً وأمد الله في عمره وبارك في علمه ، وكذلك أتقدم بالشكر الكبير والامتنان العميق إلى أساتذتي في قسم الاقتصاد الذين كانوا شعله مضيئة من العطاء المستمر والإنسانية العميد (أ.د. سوسن هودان الجبوري , رئيس قسم الاقتصاد أ.م.سندس شعيب , أ.د.كريم سالم الغالبي , أ.د.نبيل مهدي الجنابي , أ.د.عبد العظيم الشكري ,أ.د.موسى خلف عواد , أ.د.نزار كاظم صباح , أ.م.د.فاضل عباس الشبابي , أ.م.د. باقر كرجي ,أ.م.د.أمل أسمر زبون ,أ.م.د. ميامي صلال الشكري , م.د.حيدر هادي مُحَمَّد) وكذلك كل الامتنان إلى موظفات مكتبة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية لتعاونهن معي ، وأيضاً أتقدم بالشكر الجميل لموظفي جامعة بغداد مكتبة الكلية وموظفي جامعة كربلاء وجامعة الكوفة والمستنصرية لتقديم المساعدة لي وأتقدم بالشكر إلى موظفين وزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي, وكثير الشكر والامتنان إلى رئيس قسم الاقتصاد جامعة بغداد (أ.م.د) (حمدية شاكر مسلم) لتقديم الدعم المعنوي ومساعدتي في بعض المصادر .

وكل الشكر والعرفان الجميل إلى زملائي وأخوتي في الدراسات العليا الذين لم يبخلوا علي بالجهد والنصيحة الذين كانوا بحق نعم الأخوة (أ.م.مناف , م.علاء عباس داخل ,د. علي فاهم جعفر ,الزميل المحترم أستاذ قادر كاظم ناصر,الزميل المحترم أستاذ خالد حسين نعمة) فكل الود والإجلال لهم.

وأعتذر لأي إنسان سقط من ذاكرتي سهواً مع جزيل الشكر والعرفان.

ولاء

قائمة المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الأية القرآنية	أ
الإهداء	ب
عرفان بالجميل	ج
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول	ح
قائمة الأشكال البيانية	ي
المستخلص	ك
المقدمة	3 - 1
الدراسات السابقة	9 - 4
الفصل الأول : البيئة والنشأة للمؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف	
تمهيد	10
المبحث الأول : البيئة الدولية ما بعد الحرب العالمية الثانية	18 - 11
أولاً : المنتصرون والخاسرون	14 - 11
ثانياً : صعود الاقتصاد الأمريكي	17 - 15
المبحث الثاني : المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف	47 - 19
تمهيد	20 - 19
أولاً : صندوق النقد الدولي	31 - 21

ثانياً :- البنك الدولي ومجموعته المالية	42 - 31
ثالثاً :- التماثل والاتفاق(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)	47 - 42
المبحث الثالث : سياسات الإصلاح الاقتصادي	63 - 48
أولاً: مفاهيم الهيكل والاختلال الاقتصادي	53 - 48
ثانياً:- سياسات الإصلاح الاقتصادي (الإطار العام والأهداف)	62 - 53
الخلاصة ..	63
الفصل الثاني : القروض الخارجية الدولية (المفهوم ، الحجم، الهيكل، المؤشرات، والحلول الدولية لمعالجتها)	
المبحث الأول :- ماهية القروض الخارجية الدولية	88 - 64
أولاً:- المفهوم القروض الخارجية	68 - 65
أولاً : القروض (الميسرة)	68
ثانياً :القروض (الصعبة)	68
ثالثاً :حجم وهيكل القروض الخارجية للدول النامية	82 - 68
رابعاً :المبادرات الدولية لتخفيف أعباء الديون عن الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل	88 - 82
المبحث الثاني : البرازيل والمؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف	103 - 89
أولاً : لمحة سريعة حول تاريخ البرازيل	95 - 89
ثانياً : مديونية البرازيل الحديثة	98 - 96
ثالثاً :- مؤشرات المديونية الخارجية للبرازيل	99 - 98

رابعاً : مساهمة المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف في مديونية البرازيل	101 - 100
خامساً : الموقف المالي للبرازيل لنهاية عام (2020) لدى صندوق النقد الدولي	103 - 102
المبحث الثالث : مصر والمؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف	120 - 104
أولاً : لمحة عامة حول التاريخ المصري	107 – 104
ثانياً : – مديونية مصر الحديثة	115 - 107
ثالثاً : نسبة استخدامات القروض الخارجية والمسحوبة إلى ائتمانات صندوق النقد الدولي لمصر ولسنوات مختارة	118 – 115
رابعاً : الموقف المالي لمصر نهاية عام (2020) لدى صندوق النقد الدولي	119 - 118
الخلاصة ..	120
الفصل الثالث : العراق والمؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف	
المبحث الأول : حالة الاقتصاد العراقي ما بعد عام (2003)	139 - 121
أولاً :- حجم وهيكل الناتج المحلي	130 - 123
ثانياً:- تطور الميزان التجاري للعراق للمدة (2003-2019)	133 -131
ثالثاً:- الانكشاف التجاري في العراق للمدة من (2003-2019)	135 -133
رابعاً:- طبيعة الموازنة الاتحادية	138 -136
خامساً:- تطور الاحتياطيات الدولية في العراق للمدة (2003-2019)	139 -138
المبحث الثاني :- المديونية الداخلية والخارجية في العراق	152 -140

أولاً:- واقع المديونية الداخلية في العراق للمدة (2003-2019)	140 -141
ثانياً:- واقع المديونية الخارجية في العراق للمدة (2003-2019)	142 -143
ثالثاً:- واقع إجمالي الدين العام في العراق للمدة (2003-2019)	144 -145
رابعاً:- خدمة الدين العام في العراق للمدة (2003-2019)	146 -147
خامساً:- مؤشرات المديونية في العراق	148 -152
المبحث الثالث :- دور المؤسسات المالية في مساعدة العراق	153 -177
أولاً:- برامج الإصلاح الاقتصادي وفق رؤية المؤسسات المالية الدولية	154 -159
ثانياً:- اتفاقية الاستعداد المالي مع صندوق النقد الدولي	160 -164
ثالثاً:- خيارات التمويل الأخرى للعراق (التنويع الاقتصادي)	164 -170
رابعاً:- تقييم علاقة العراق مع المؤسسات المالية الدولية	171
خامساً:- حالة العراق مع الصندوق	171 -173
سادساً:- ما هي أوجه التشابه في العلاقة بين الدول المختارة في البحث (البرازيل ,مصر , العراق)	173 -177
الخلاصة	178
الاستنتاجات والتوصيات	
المصادر	

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1	متغيرات نقدية مختارة للولايات المتحدة	**17**
2	الدول العشرة الاكثر اقتراض من البنك الدولي للانشاء والتعمير السنة المالية (2020) مليون دولار	**42**
3	حجم القروض لمجموعة الدول النامية	**70**
4	القروض والإعتمادات المقدمة من البنك الدولي للدول المقترضة بحسب المناطق والأقاليم (2000-2020)	**73**
5	هيكل مجموع التدفقات المالية للدول النامية للمدة (2019-2008)	**76**
6	هيكل الدين الخارجي للدول النامية	**77**
7	عتبات معايير أعباء الديون	**79**
8	مؤشرات المديونية الخارجية للدول النامية	**82**
9	مشاركة الدول (26) في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	**85**
10	الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل ومعدل دخل الفرد	**95**
11	حجم المديونية الخارجية للبرازيل للمدة (2008-2019)	**97**
12	هيكل المديونية الخاصة للبرازيل	**98**
13	مؤشرات المديونية الخارجية للبرازيل	**99**
14	مساهمة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الديون الرسمية للبرازيل	**101**
15	حجم مديونية مصر الخارجية	**111**
16	هيكل المديونية الخارجية لمصر	**112**

17	مساهمة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الديون الرسمية لمصر	**113**
18	مؤشرات المديونية لمصر	**115**
19	نسبة استخدام القروض الخارجية والمسحوبة إلى ائتمانات صندوق النقد الدولي	**117**
20	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (1990-2019)	**125**
21	القيمة والأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2019)	**130**
22	تطور الميزان التجاري للعراق للمدة(2003-2019)	**132**
23	الانكشاف التجاري للعراق للمدة (2003-2019)	**135**
24	تطور الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2019)	**137**
25	الاحتياطيات الدولية إلى عرض النقد بمعناه الواسع للمدة (2004-2019)	**139**
26	تطور المديونية الداخلية في العراق للمدة (2003-2019)	**141**
27	واقع المديونية الخارجية في العراق للمدة (2003-2019)	**143**
28	واقع إجمالي الدين العام في العراق للمدة (2003-2019)	**145**
29	تطور خدمة الدين الخارجي للعراق للمدة (2006-2019)	**147**
30	مؤشرات الديون الداخلية للاقتصاد العراقي	**149**
31	مؤشرات الديون الخارجية للاقتصاد العراقي	**150**
32	مؤشرات الدين العام للاقتصاد العراقي	**152**
33	اسعار صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي للفترة (2003–2019)	**177**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
1	صندوق النقد الدولي والهيكل المالي الدولي	**28**
2	هيكل القروض الخارجية للدول النامية	**74**
3	مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد العراقي للسنوات (1990-2019)	**127**
4	الميزان التجاري في العراق للمدة (2003-2019)	**133**
5	إجمالي الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2019)	**138**
6	واقع إجمالي الدين العام في العراق للمدة (2003-2019)	**146**

المقـــدمة

والدراسات السابقة

المقدمة

منذ التحولات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في العالم في بداية العقد الأخير من القرن المنصرم والعالم يعيش حالة من عدم الاستقرار على كافة الأصعدة ، وقدعززت جائحة كورونا وتدني أسعار الطاقة والمواد الأولية ،من تلك الحالة ودون شك إن مجموعة الدول النامية والناشئة ومنها العراق هي الأكثر تضرراً من تراجع أداء الاقتصاد العالمي ، بعد أن وجدت هذه الدول نفسها أمام عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية في ظل شحة مصادر التمويل المحلية نتيجة ضعف الادخارات المحلية وتهور معدلات تبادلها التجارية ، إلى جانب ضعف أو شحة حصولها على المساعدات الدولية والقروض الرسمية الثنائية ، هذه الحالة دفعت الدول النامية إلى طلب المساعدة من المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف للنهوض باقتصاداتها، وهذه المؤسسات عادة تتمثل في كل من(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ، وقد أعلنت الدول النامية عن استعدادها إلى تبني الشروط والالتزامات التي تطلبها عادةً هذه المؤسسات من الدول المستفيدة من مصادرها التمويلية من خلال سياسات التثبيت والتكييف الاقتصاديين ، هذه التوجهات الجديدة تختلف تماماً عن الفترات الماضية ، في ظل سهولة الحصول على المصادر المالية والمادية من الجهات المانحة من الدول المتقدمة والدول النفطية الرئيسية ، بعد أن أتاحت ظروف العالم الراهنة دوراً كبيراً إلى كل من(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) في إدارة مصادر تمويلها بشروط تضمن ذهاب أموالها إلى المشاريع الاقتصادية والتأكد من استردادها ، وفي الوقت نفسه يأتي للتأكيد على عمل هاتين المؤسستين الدوليتين منذ انشائهما من مندوبي أربع وأربعين دولة في تموز\ يوليو (1944) كركائز دوليه متعددة الأطراف تدعمان هيكل النظام الاقتصادي والمالي في العالم ، وكل منهما بطريقه تختلف عن الأخر ، فالبنك الدولي ومؤسساته لهما أدوار إنمائية للحكومات المستفيدة في حين يعمل صندوق النقد الدولي على الحفاظ على نظم المدفوعات الدولية للأعضاء من العجز واختيار أسعار الصرف الملائمة .

أهميـة الدراســة :-

يعود إنشاء المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى منتصف العقد الخامس من القرن المنصرم ، وأدت أدواراً مختلفة في مساعدة الدول المختلفة ومساعدة الدول المتحاربة ما بعد الحرب العالمية الأخيرة ، وأستمر هذا النهج خلال المرحلة الأولى (1945-1973) وبعد إجراء التعديلات على آليات عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد أزمة المديونية العالمية في عقد الثمانينيات من القرن السابق ، يتناول البحث في سياقه دور تلك المؤسسات في تعاملها مع كل من البرازيل ،باعتبارها أكبر الدول في حجم المديونية على الرغم ما تحمله من تقاطعات مع خصوصيات الدول المحتاجة لمصادر تمويل خارجية ، من خلال إخضاعها إلى سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي أو ما يطلق عليه بعملة الإصلاح الاقتصادي ، وما يتعلق بالعراق هو الآخر يخضع الآن إلى تلك الإجراءات ، ومن هنا نعتقد أن من الضروري التقييم الموضوعي لدورها في نهوض الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث :-

إن دور المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف لم يرتق إلى مستوى التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول النامية في ظل بروز مشاكل في موازين مدفوعاتها وتذبذب أسعار صرف عملاتها ، وإن تلك التحولات العالمية لم تأت من فراغ وإنما هي من إفرازات فشل سياسات التنمية الاقتصادية وحصول تحولات في فلسفة إدارة الحكومات بعد تراجع الأفكار الشمولية ، تلك الأوضاع الجديدة لاشك أنها تتطلب دعماً من مؤسسات مالية دولية وبالطبع لا يخرج العراق عن هذا السياق عبر اتفاقيات حصلت بين الطرفين ما بعد عام (2003) .

فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية مفادها (إن المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف أمام مسؤولية اتجاه الدول النامية التي تواجه مشاكل هيكلية في اقتصاداتها في ظل عدم الاستقرار في أداء الاقتصاد العالمي ، وانعكاس ذلك في تدني مؤشرات ديونها الخارجية)

أهداف البحث :-

1 - التعريف بالمؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف كل من (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعته المالية).

2- الوقوف على دور المؤسسات المالية الدولية في التجارب التنموية في كل من البرازيل ومصر.

3- بيان دور كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تنمية العراق ما بعد عام (2003) .

منهجية البحث :-

إن منهجية البحث قد استحضرت أسلوب البحث العلمي القائم على الإطار النظري والتحليلي واعتماد المنهج الاستنباطي من خلال البدء باستعراض حالات عامة ثم الوصول إلى نظرية خاصة والتي تفرزها البيانات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية بشكل عام ومؤشرات المديونية بشكل خاص.

نطاق البحث :-

يشمل البحث البيانات المتوفرة ما بعد التسعينيات القرن المنصرم (1990-2019) ما يخص التجارب الدولية عينة البحث ، وما يتعلق بالعراق يتم التركيز على المدة (2003-2019) على أساس إن المدة ما قبل عام (2003) كان البلد فيها يعاني من ويلات الحروب وحصار وعقوبات دولية ولم يكن هناك دور يذكر للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)

الدراسات السابقة

حاول الباحث اختيار بعض الدراسات السابقة والتي تناولت سياسات الإصلاح لصندوق البنك الدولي في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة سواء كانت محلية أم عربية ، كما إن هناك بعض الدراسات التي أسهمت في إثراء البحث من خلال التطرق إلى الإصلاح الاقتصادي لتجارب دولية مختارة ومدى تأثيرها في التنمية في الدول النامية .

أولا: طليعة كور كيس توما(1992) ، أطروحة دكتوراه بعنوان :(فاعلية سياسات التكيف الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في أقطار عربية مختارة) هدف البحث: ماهية التكييف وسياساته والأدوات المستعملة والمسببات التي دفعت إلى استعمال سياسات التكييف الاقتصادي ، وخلصت إلى أن البلدان النامية تأثرت بالبيئة الاقتصادية الدولية التي انعكست بشكل أو بآخر على اقتصاديات الدول النامية مما دفع الدول إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لتطبيق سياسات التكيف الاقتصادي ، وأكدت الدراسة على إن سياسات التكييف الاقتصادي تكون أكثر فاعلية واقل تكلفة إذا جاءت في وقتها وكانت عادلة وذات طبيعة إنمائية .**أهم ما توصلت الباحثة:** إن برامج التكييف الاقتصادي لم تؤد إلى نتائج كبيرة وإنها لم تحقق إلا القدر الضئيل من النجاح في معالجة الإختلالات في اقتصاديات الأقطار العربية .

ثانيا: دراسة مي عصام الطاهر(1999) أطروحة دكتوراه بعنوان: (قياس وتحليل اثر برامج التكييف الهيكلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الأردن)هدف الدراسة : من وجود التكلفة الاجتماعية المترتبة عند تطبيق برامج الإصلاحية من خلال الجمع بين الإصلاح الهيكلي والعدالة الاجتماعية والذي ركز على الجوانب الاجتماعية لتعزيز الرؤية الاقتصادية في تفسيره آثار برامج التكييف الهيكلي والدخل . **أهم ما توصل الباحث:** إن برنامج التصحيح الاقتصادي لعام 1992لم يستطع أن يلبي احتياجات الاقتصاد الأردني إذ ركز على جانب مواضيع الاقتصادية على ضوء الدراسة وجود التفاوت في توزيع الدخل قبل تبني برامج الإصلاح الاقتصادي إذ اثر عدد من السياسات والإجراءات تصحيح الهيكلي على ارتفاع الفقر في عقد التسعينيات .

ثالثاً: دراسة عمر طارق (2006) أطروحة دكتوراه بعنوان :

(سياسات الإصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين المهام والتحولات مع إشارة لحالة العراق)

هدف البحث: مواجهة التحديات والتقليل من حدتها يتطلب الإسراع في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي والإداري والتي تستدعي توافر الإرادة ولأعلى المستويات وتحديد النهج الملائم للإصلاح المتكامل والمرافق لعملية التنمية الاقتصادية والبشرية وكذلك خلق بيئة مناسبة لاقتصاد السوق ومكافحة الفساد الذي بات يهدد مفاصل الدولة جميعها والعمل على خلق مناخات قادرة على حفز النمو الاقتصادي ،**أهم ما توصل الباحث:** إن الإجراءات المتعلقة بالإصلاح المالي والمصرفي غالباً ما تأخذ المسار المتضمن إزالة التقييد المالي وتحرير الأسواق المالية وتخفيف حواجز الدخول في القطاع المصرفي بما يضمن تحقيق هدف الإصلاح المتمثل في إقامة نظام مالي يعمل بشكل كفاء يقبل التحرر المالي بوصفه الركيزة الأساس للإصلاح .

رابعاَ: دراسة ابتسام علي حسين(2009) أطروحة دكتوراه بعنوان:

(سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على تنمية البشرية)

هدف البحث: تهدف الدراسة إلى تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي وتقيمها على التنمية البشرية في البلدان المختارة .**أهم ما توصلت الدراسة:** أن فجوة الفقر أخذت بالزيادة بالنسبة للسكان وذلك نتيجة أسباب عديدة ، يقف في مقدمتها برامج الإصلاح الاقتصادي وما تمخض عنها من انحسار في الإنفاق الحكومي وتقليص الدعم لذوي الدخول المحدودة ، فضلاً عن سوء توزيع الدخل ، وفشل برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري في تحقيق الأهداف الشكلية التي زعم الصندوق انه يسعى إليها ، مثل تقليل العجز في ميزان المدفوعات ومكافحة التضخم، وتقليل عجز الموازنة العامة للدولة وإعادة توزيع الموارد على نحو أفضل ، لكنه نجح في زيادة دمج مصر في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وجعله أكثر تبعية .

وان تلك الآثار كانت في الغالب سلبية مما يؤدي إلى زيادة الفقر والبطالة ،وانخفاض في دخول الأفراد إذ إن الحد من الإنفاق يعني إن البلدان تحد من إنفاقها سواء على الاستثمار أم على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة وغيرها وبالتالي الحد من التنمية. وإن نجاح الإصلاح الاقتصادي

أو إخفاقه يتوقف على كفاءة النظام السياسي وفاعلية الجهاز الإداري الذي يتولى الإشراف على تطبيق سياسات الإصلاح وتنفيذها ، وعلى مدى تعاون وتجاوب مؤسسات المجتمع المدني مع عملية الإصلاح التي غالبا ما تعني التحول إلى اقتصاد السوق الذي يشترط بدوره الخصخصة التي تناصرها بعض الشرائح ويقاومها بعضها البعض الآخر.

خامساً : إسلام محمد محمود(2009) رسالة ماجستير بعنوان:

(الإصلاح الاقتصادي التجربة المصرية وإمكانية التطبيق في الاقتصاد العراقي)

هدف الدراسة: سياسات الإصلاح الاقتصادي وهو موضوع مهم من المواضيع الاقتصادية التي تعد أداة مهمة لإحداث بعض التغييرات الإيجابية على المؤشرات الاقتصادية الكلية لاقتصادات الدول النامية . وتسعى هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت عندما طُبِقت هذه السياسات في مصر يعدّها إحدى الدول النامية التي تعاني من العجز الدائم في ميزان المدفوعات إذ قامت بتطبيق هذه السياسات بسبب الضغوط الاقتصادية الكبيرة على الاقتصاد المصري خاصة في عقد الثمانينيَّات بهدف تصحيح مسار الاقتصاد المصري ، لذلك ممكن إفادة الاقتصاد العراقي الذي بدأ بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي من تجارب الدول الأخرى ومنها مصر في الجوانب الإيجابية ومحاولة تقليل الآثار السلبية التي ستنتج .**أهم ما توصلت الدراسة:** إلى أن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في مصر بإشراف صندوق النقد والبنك الدوليين كان لها آثاراً إيجابية على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لكنها أفرزت آثاراً اجتماعية سلبية .

سادساً: الطائي،عبدالرحيم ،(2009) ، اطروحة دكتوراه بعنوان:

(الاصلاح الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية في خصوصية المقومات وفعالية الاليات).

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى دراسة وتحليل مقومات الإصلاح الاقتصادي ومدى فاعلية الآليات الاقتصادية التي سيتم تطبيقها وبما ينسجم مع واقع الاقتصاد العراقي لتحسين أداء القطاع العام وإدارته،وإعادة هيكلته وتحديد مجالاته وتطوير البنية المؤسسية في العراق ورفع القيود وتفعيل أداء قوى السوق. **أهم ما توصلت الدراسة:** إلى أن العراق حديث العهد بتطبيق آليات الإصلاح الاقتصادي المرسومة له من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين،إلا أن بعض السياسات نجحت في تحقيق بعض النتائج الايجابية للاقتصاد العراقي والمتمثلة بإطفاء أو تخفيض الديون، وبعضها الآخر فشل في تحقيق النجاحات ،ولا سيما في مجال الخصخصة أو تأهيل المنشآت الصناعية بهدف

تحقيق المرونة اللازمة للجهاز الإنتاجي لتلبية الطلب المحلي وفشل تجربة الإصلاح الاقتصادي في العراق بسبب حداثة تطبيق هذا البرنامج .

سابعاً: دراسة حاتم كريم بلحاوي(2010) رسالة ماجستير بعنوان :

(الإصلاح الاقتصادي في العراق في إطار اتفاقية المساندة مع صندوق النقد الدولي)

هدف البحث: تحديد ما أنجزته الاتفاقية في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي والخصخصة والتحول تدريجياً إلى اقتصاد السوق وبث روح المنافسة وتحرير التجارة وحرية حركة الأسعار من اجل تلافي القيود الاقتصادية جمعيها التي تتحكم بالاقتصاد العراقي . و هل إن اتفاقية المساندة مع صندوق النقد الدولي حققت الأهداف الأساس والتي كان من المتوقع تحقيقها في الاقتصاد العراقي وتهيئة مستلزمات الشروع بالإصلاح الاقتصادي .**أهم ما توصل الباحث:** لا تزال عمليات الإصلاح في مراحلها الأولى مقابل تلك المشاكل والاختلالات. وأيضا يعد صندوق النقد الدولي من المؤسسات الدولية التي تبنت تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والذي يهدف إلى معالجة المشاكل والاختلالات الهيكلية التي تصيب اقتصادات البلدان الأعضاء .وأيضا توصل هناك محاولتان للإصلاح الاقتصادي في العراق قبل عام 2003 المحاولة الأولى في عام 1987 والمحاولة الثانية في عام 1995 كان الهدف منهما معالجة الاختلالات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد العراقي في حينها إلا إن هذه الإصلاحات الاقتصادية جاءت من دون الاستعانة بالمؤسسات الدولية ولم تحقق هدفا لإصلاحات أهدافها الأساسية في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.كما إن هناك الكثير من الأسباب التي وقفت وراء تبني العراق عمليات الإصلاح الاقتصادي منها الاختلالات الهيكلية والأعباء والمشاكل الاقتصادية التي أصابت قطاعات الاقتصاد العراقي واستعانت بالمؤسسات الدولية وضمن اتفاقية المساندة مع صندوق النقد الدولي والتي حققت الأهداف الأساس التي ألتزم بها العراق ومنها تخفيض (80%) من الديون الخارجية المستحقة على العراق .

ثامناً:-دراسة محمد يوسف محمد(2010) رسالة ماجستير بعنوان:

(تحليل لآثار برامج صندوق النقد والبنك الدولي على اقتصادات دول عربية مع إشارة العراق)

هدف الدراسة::بعد أتساع نطاق تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي الذي شمل (100) دولة نامية أصبح توجهاً عالمياً ألّزم ذلك العراق بحتمية تطبيق تلك البرامج لمعالجة الاختلالات الهيكلية الواسعة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي. تهدف الدراسة إلى تحديد أثر الإصلاح الاقتصادي في

المتغيرات ألاقتصادية الكلية في دول العينة المختارة .والتعرف على مدى ملائمة برامج الإصلاح الاقتصادي في معالجة اختلالات الاقتصاد العراقي من خلال دراسة تجارب دول العينة المختارة .وتحليل أثر برامج الإصلاح الاقتصادي في اقتصادات دول العينة المختارة .

أهم ما.توصل الباحث: إلى أن البلدان النامية الأشد فقراً لا تستطيع اقتراض رؤوس الأموال لضمان استمرارية عملية التنمية بالشروط التي يتيحها صندوق النقد والبنك الدولي .وأن الأكثرية العظمى من الدول النامية طبقت برامج الإصلاح الاقتصادي إذ إنَّ الدول التي ترفض الموافقة على تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي سوف تواجه جملة من الصعوبات سواءً في إعادة جدولة ديونها أم في الحصول على مساعدة دولية أو قروض جديدة لأغراض التنمية .

تاسعاً :مراد حاتم محمد فرحان الدليمي (2018) رسالة ماجستير بعنوان:

أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في ضوء التجربة الجزائرية للمدة (1990-2014)

هدف البحث:تهدف الدراسة إلى معرفة أثر الإصلاحات الاقتصادية ودورها في رفع مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990-2014) ، **أهم ما توصل الباحث:** إلى وجود اثر ايجابي لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مؤشرات النمو الاقتصادي و هناك علاقة طردية ومعنوية بين الإنفاق الحكومي وإجمالي الناتج المحلي، والإنفاق على التربية والتعليم وإجمالي الناتج المحلي، وبين القوى العاملة وإجمالي الناتج المحلي.

عاشراً :- بشرى جواد كاظم (2019) رسالة ماجستير بعنوان: (برامج صندوق النقد الدولي وانعكاساتها على اقتصادات بلدان مختارة مع إشارة إلى العراق)

هدف البحث : دراسة برامج الإصلاح الاقتصادي من قبل صندوق النقد الدولي وبيان أهم أهدافها ومبررات هذه البرامج لتطبيقها على البلدان النامية وتحليل وتقيم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي بعد تطبيقها في البلدان المختارة قيد الدراسة على النمو الاقتصادي والتنمية.**وأهم ما توصلت لها الباحثة:**-إن التوجهات الحديثة للسياسة المالية لم تعمل على منهج تنويع العوائد المالية مما افقد الموازنة العامة مرونة لمواجهة التقلبات في الإيرادات النفطية بفعل بقاء الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً ومعرضاً للصدمات الخارجية مثل صدمة التقلبات في أسعار النفط ، كذلك ارتباط الاقتصاد العراقي بالخارج يعكس بوضوح درجة الانكشاف الاقتصادي واعتماد الموارد

المالية على إيرادات النفط كذلك إن الدول النامية تعاني من غياب التنمية الشاملة وهي عاجزة عن امتصاص الصدمات الخارجية بسبب أنماط التنمية المتبعة من الخارج وتباين تأثير الإصلاحات الاقتصادية لبرامج صندوق النقد الدولي لبلدان عينة الدراسة (الأردن والأمارات العربية المتحدة ،تونس و كوريا الجنوبية و سنغافورة)

الدراسة قيد البحث

كل دراسة لها إضافات تختلف في مجال التطبيق والإسهامات ،وقد تختلف الدراسة الحالية عن سابقاتها من الدراسات إذ تعد هذه الدراسة امتداد للدراسات التي سبقت من حيث التطورات الاقتصادية العالمية على بيانات حديثة وتحليلها بيانيا واقتصاديا، لبيان مؤشرات المديونية وتأثيرات برامج الإصلاح لصندوق النقد الدولي في اقتصاديات بلدان مختارة(البرازيل، مصر ،العراق) ومدى الاستفادة من تجارب تلك البلدان من خلال تطبيقها برامج صندوق النقد الدولي ومدى ملائمة هذه البرامج للاقتصاد العراقي.

الفصل الأول

البيئة والنشأة والأهداف للمؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف

المبحث الأول

البيئة الدوليـــة ما بعد الحرب العالميـة الثانيـــة

المبحث الثاني

المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف

المبحث الثالث

سياسات الإصلاح الاقتصادي

الفصل الاول

البيئة والنشأة والأهداف للمؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف

تمهيـــد:-

للمؤسسات المالية دور مهم في تنمية الدول النامية , وتعاظم هذا الدور بعد الحرب العالمية الثانية , واعتباراً من التأثيرات التي خلفتها الحرب مابين الدول , لاسيما على واقع الساحة الدولية ككل , والتي تمثلت في تدهور التجارة الدولية وانهيار النظم الاقتصادية وارتفاع حصيلة البطالة والتضخم, علاوة على ذلك , تفشي الفقر وتقلبات أسعار الصرف وهبوط النشاط الاقتصادي , إذ أن كل هذه الصعوبات قد تبلورت في واقع من الهشاشة الاقتصادية للنظم الدولية , وتأثر البلدان ولاسيما النامية منها والتي تميزت بأرضيتها القلقة , وبناءاً على ما تقدم من تلك التعثرات المذكورة آنفاً, اضطرت الدول الكبرى وصناع السياسات إلى تبني سياسة حوار وتحت مظلة الأمم المتحدة , الهدف منها تأسيس تعاون نقدي وبرنامج يخدم التنمية والتعمير .

وقد تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث : -

المبحث الأول :- البيئة الدولية ما بعد الحرب العالمية الثانية

أما المبحث الثاني :- المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف

المبحث الثالث :- سياسات الإصلاح الاقتصادي

المبحث الأول

البيئة الدوليــة ما بعد الحرب العالميـة الثانيـــة

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية تحشداً جديداً وصراعات عرفت بطابع من العداء والتناقضات المختلفة حول عدة قضايا منها الاقتصادية والسياسية بل وحتى الاجتماعية والتي تضمنت عدة معتقدات أيدلوجية اتبعها العالم منذً انقسامه إلى كتلتين منذ الحرب الأولى والتي كانت سبباً وامتداداً لاندلاع الحرب العالمية الثانية , وساهمت عدة قضايا في صياغة الاتجاه الاقتصادي وتغيير خريطة العالم خصوصا تلك الدول المنتصرة في الحرب مثل بريطانيا وفرنساً والاتحاد السوفيتي (السابق) , مما جعل هذه الدول تلعب دوراً كبيراً في رسم ملامح الاقتصاد العالمي وبالتالي تحديد طبيعة النظام الاقتصادي الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية وسوف نتناول تلك البيئة من خلال ما يأتي :-

أولاً:- المنتصرون والخاسرون

حدث في الحرب العالمية الثانية على الصعيد الدولي عدة تغيرات جذرية في هياكل الأنظمة الدولية التي كانت سائدة من قبل , كذلك ظهور تنظيمات وأشكال جديدة ومختلفة من التحالفات الدولية بعد الحرب الثانية لم يسبق في تكوينها من قبل وجاءت في سياق التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على خريطة العالم , وتعد هذه الحركة طبيعية وترتب عليها انتصارات معسكر على أخر وهيمنتها على خريطة العالم السياسية [1] , حينها أنقسم العالم إلى تجمعين الأول الحلفاء والمتمثلة (بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي و بريطانيا وفرنسا والصين). [2], والثاني دول المحور والمتمثلة (ألمانيا وايطاليا واليابان). [3] إذ كان السبب الرئيسي لاندلاع الحرب مرة أخرى ظهور النازية في ألمانيا [4] وكان لمعاهدة فرساي[*] دور حاسم في إشعالها [5].

1- د.حسن نافعة ,ا"لأمم المتحدة في نصف قرن" ,عالم المعرفة ,الكويت ,العدد 202,ص 45

2 - قوات الحلفاء (الحرب العالمية الثانية), متاح على الرابط التالي : https://www.marefa.org :

3 - العلوم السياسية ,ما هي دول المحور متاح على الرابط التالي : https://e3arabi.com

4 - د.احمد صبري وآخرون ,"موقف السويد من الحرب العالمية الثانية في أوربا" ومجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية), 2010 , ص 291

*معاهدة فرساي :معاهدة تمت في مؤتمر باريس للسلام حيث تم توقيعها من قبل الدول المنتصرة الحلفاء مع الدول الخاسرة في الحرب (المحور) ونص ما جاء بها هو إجبار ألمانيا على التخلي عن أراضيها لكل من بلجيكا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا حيث كانت بنودها مجحفة للغاية كذلك إعطاء مبالغ نقدية كبيرة كغنيمة لدول الحلفاء .

5 - الحرب العالمية الثانية والمعرفة , متاح على الرابط التالي : https://www.marefa.org

وقد مكنت التدابير الاقتصادية في انتصار دول الحلفاء على المحور من خلال توجه الولايات المتحدة إلى هيمنتها على الاقتصاد والإنتاج آنذاك, هذا بدوره قد ساعد قوات الحلفاء على الانتصار في الحرب .[1]

وتأسيساً على ما سبق سوف سنتطرق إلى نقطتين أساسيتين في هذا الموضوع وكالأتي :-

1- التداعيات ما بعد الحرب العالمية الثانية

منذ الوهلة الأولى كثيراً ما يكتب ويتطرق الباحثون حول تداعيات الحرب العالمية الثانية , والتي بدأت من الأول من سبتمبر عام (1939)انتهت بعد صراعات في عام (1945) ,عرفت فترة ما بعد الحرب بتراجع دول وانتصار قوى على أخرى , إذ برزت قوتان عظمى تمثلت بالاتحاد السوفياتي و(الولايات المتحدة الأمريكية) , بعد أن كانا حلفاء أصبحا منافسين وهذا بدوره دفع بحرب تنافس بينهم سميت (بالحرب الباردة)*, وعلى الصعيد الدولي، فضلت بعض الدول المتحالفة لكل من الكتلتين الحياد والبقاء خارج مظلة الحرب ، فظهر نتيجة لذلك " حركة عدم الانحياز"إذ أن التداعيات كانت بالخفاء وليس علناً , وإنما كانت "حرب جواسيس " ونتيجة (الحرب العالمية الثانية) انهار الاقتصاد العالمي وتأثرت البنى والهياكل الاقتصادية في تلك المدة .

وقد تأثر اقتصاد الاتحاد السوفياتي(السابق) بدرجة كبيرة كذلك تم تراجع رأس مال الدولة , كما انخفض الناتج الزراعي والصناعي في عام (1945) , أما عن أوربا الغربية فقد دمرتها الحرب وأنهار الاقتصاد الأوربي بالكامل بعد أن فقد ما يقارب (70%) من البنى التحتية الصناعية , ولغرض إعادة إعمارها فقد خصصت الولايات المتحدة مبلغ(13)مليار دولار خلال مدة (1952-1948)لإعادة ما دمرته الحرب في أوربا الغربية من خلال تبني (مشروع مارشال) لإعادة إعمار أوربا , وقد تفاوتت درجات الانتعاش الاقتصادي في أعقاب الحرب في جميع أنحاء العالم ,وخصوصاً في (الولايات المتحدة الأمريكية), أما ألمانيا استمرت بالانخفاض في كافة اقتصادياتها خلال بدايات احتلال الحلفاء لها , ثم شهدت لاحقاً تغيراً ملحوظاً وانتعاشاً في بداية الخمسينيات من القرن المنصرم وتزايدت مستويات الإنتاج إلى ما قبل الحرب و ونفسه الحال في كل من الاقتصاد الفرنسي واليابان قد

1 - اقتصاد الحرب ,ويكيبيديا, متاح على الرابط التالي : https://ar.wikipedia.org

* الحرب الباردة : هي حرب بدأت بعد انتهاء (الحرب العالمية الثانية) بين (الولايات المتحدة الأمريكية) والاتحاد السوفياتي , حيث لم تمهد بحرب شامله علنية بل تعد حرب تنافس بين تلك القوتين الحليفتين وحرب تجسس .

تمتعت بنمو اقتصادي وتوسع في الإنتاج فقد نما اقتصاد هذه الدول بوتيرة متسارعة بعد الحرب و أصبحت اليابان من أكثر وأجدر الاقتصادات في العالم في ثمانينيات القرن المنصرم . [1]

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن الحرب العالمية الثانية كان لها آثار حادة على الطاقات البشرية والموارد البشرية وآثار وتخريب بعض البلدان وتراجع اقتصاداتها , ومن أبرز ملامح مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية على صعيدها الاقتصادي ما يلي [2] :-

أ -غياب تنظيم دولي يعمل على توفير أسباب التعاون النقدي العالمي لإيجاد حلول لمشاكل النقد العالمية

ب -الاعتداد بالاعتبارات الوطنية التي أخذت تلعب الدور الرئيسي في تحديد القيم الخارجية لعملة الدولة المعنية

ت -انتشار العمل بالرقابة على الصرف وانتشارها بين الدول القائمة آنذاك وخصوصاً الرئيسية منها صاحبة العملات الرئيسية .

2:- الازدهار الاقتصادي بعد الحرب العالميـة الثانيـة

ضمن حيثيات التوسع الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية نرى آثارها واضحة في العديد من دول العالم وخصوصاً تلك المشتركة في الحرب , وقد سميت هذه الفترة"بالعصر الذهبي للرأسمالية " إذ نما الاقتصاد بوتائر سريعة وازدهار طويل , وشهدت دول شرق أسيا وأوربا الغربية بوجه خاص نمو مستدام إلى جانب التوظيف الكامل , هذا من جانب , ومن جانب أخر نلاحظ بضمن سياقات النمو والتوسع أيضاً البلدان التي شملها النمو بعد الحرب منها كوريا الجنوبية و فرنسا واليونان والنمسا كل هذه البلدان قد تمتعت بازدهار عالٍ ومستدام على صعيد المعدلات الاقتصادية لها .[3]

في حين إن العديد من الدول قد وجدت نفسها في وضع إفلاس وعجز اقتصادي ، بعد إن استنزفتها الحرب, التي لم تكتفِ فقط بممتلكاتها الاقتصادية بل حتى على مستوى قدرتها على استغلال مواردها الطبيعية ، وقد كانت الآثار واضحة على معالم القوى العاملة وهذا بدوره يرجع إلى حصيلة الخسائر البشرية في الحرب، إذ كانت فرنسا على وشك إفلاسها، إلا أنها قد شهدت نمواً وازدهاراً كبيرين بعد نهاية الصراع العسكري الذي كان سبباً في تدهور أوضاعها الاقتصادية والمالية فلجأت إلى تغير

1- تداعيات الحرب العالمية الثانية : متاح على الرابط التالي https://ar.wikipedia.org :
2 - د.خزعل مهدي الجاسم , الازمة النقدية المعاصرة , آفاق اقتصادية , العدد 85, أبو ظبي , 1983, ص 49 .
3- التوسع الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية , متاح على الرابط التالي : https://ar.wikipedia.org/wiki/

هياكلها المتعثرة من خلال تبني سياسات إصلاحية واستعمال التكنلوجيا هذا بدوره ساعدها على تخطي أزمتها آنذاك, وان تحرز تقدماً ملحوظاً في السنوات التالية, إذ كان للابتكار الاقتصادي دور فعال ضمن السياقات التي حدثت في تلك المدة نحو التغيير ولا يمكننا فهم هذا الابتكار دون استنتاج شيء من تلك المدة ، والتي نعني بها رغبة الأمة بأن تتطلع إلى التقدم والتغيير والسير إلى الأمام وتتخلص من كل التقاليد التي تعيق التغيير بل وحتى التنمية للشعوب المتحررة وللأمم التي تتطلع للتحرر.

وشهدت الأوضاع بعد الحرب ومنتصف السبعينيات بازدهار اقتصادي قوي ، وأدى ذلك إلى الاستقلال المالي بل وحتى الاجتماعي وتطور ونمو سكاني أيضاً ,إذ إن العلاقة المتناسقة والمتناغمة بين النمو الاقتصادي والبناء الاجتماعي كفيلة بحدوث تطور وتغيير واسع للأوضاع الاقتصادية للدول ,كذلك من البلدان التي رسمت خارطة لتغيير أوضاعها الولايات المتحدة الأمريكية فبظل النظام الاقتصادي الجديد نُظّمت هياكل الإنتاج والاستهلاك على نطاق واسع في رسم خرائط للإعمار والنمو في العديد من البلدان, منها فرنسا وأوربا من خلال الاعتمادات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية من دعم ضمن إطار مشروع مارشال لتحقيق تنمية مستدامة وتوسع وازدهار لاقتصاديات بعض الدول في طريقها للتطور والاعمار لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية , وكان للإدارة المبكرة شأن في رفع وتزايد وتيرة الانتعاش الاقتصادي على نحو كبير من النجاحات في بلدان قد تطلعت للتحرر والتوسع بعد الحرب والنهوض باقتصادياتها من جديد .[1], وبناءاً على ما تم ذكره إن المفتاح الأساسي لتحرر الشعوب والأمم وتحقيقها لمزيد من التوسع والازدهار يكمن في الفهم والتمكن من الوصول الكامل إلى الرغبة الملحة في التغيير والاعمار، وإنه من غير الممكن أن يتم تغيير جذري لاسيما بعد الخروج من حرب مدمرة ما لم تكن هناك إرادة حقيقية في تبني ورسم مسار اتجاه سياسات صحيحة سواء بالمساعدة أم بمجهودها والرغبة الشديدة في التغيير والتقدم والتنمية والنهوض بواقع جديد من الازدهار .

ثانيا :-صعود الاقتصاد الأمريكي

1-طبيعة الاقتصاد الأمريكي

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر اقتصاد في العالم بناتج محلي إجمالي (GNP) يبلغ حوالي (17,311) تريليون دولار ويعد الدولار الأمريكي هو العملة الأكثر ازدهاراً واستعمالاً في

1- كاثرين شكدام ,"الانتعاش والنمو الاقتصادي بعد الحرب " ,مركز البيان للدراسات والتخطيط , أوراق بحثية ,2018, متاح على الرابط التالي :https://www.bayancenter.org/2018/06/4551/

المعاملات التجارية الدولية , ويستخدم الدولار كعملة رسمية لها و تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاداً مفتحاً حول العالم ومستويات مرتفعة للبحوث والاستثمار الرأسمالي , وتعد من أضخم وأكبر الأسواق المالية نفوذاً , وتشكل بورصة نيويورك أكبر البورصات في العالم من حيث رأسمالها في السوق , وبلغت الاستثمارات الأجنبية للولايات المتحدة الأمريكية حوالي (2,4) ترليون دولار , بينما يبلغ إجمالي الاستثمارات في الدول الأجنبية أكثر من (3,3) ترليون دولار , و بلغ الإنفاق المستهلك في عام (2013) حوالي (71%) من الاقتصاد الأمريكي, ويعد سوق العمل الأمريكي قوة جذب للمهاجرين من جميع أنحاء العالم .[1]

2- الاقتصاد الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية

بعد الحرب العالمية الثانية أدت التحولات الكيفية وخصوصاً تلك التقسيمات الجديدة لأنماط العمل الدولي " International Division of Labor " والتي تبلورت في أشكال مختلفة , إذعرفت بالأنماط الجديدة , لتقسيم العمل الذي كان معروفاً في منتصف القرن التاسع عشر , والذي كان يعرف بتخصص الدول المختلفة في أن تنتج سلعة أو أكثر من الموارد الأولية سواء كانت صناعية أم زراعية , وبالمقابل تتخصص الدول الرأسمالية المتقدمة في إنتاج السلع الصناعية , بالإضافة إلى احتكارها التكنلوجيا والبحث العلمي , وهذا التقسيم الجديد الذي استحدثه على القديم هو (أن تتخصص بعض البلدان في إنتاج أشكال من منتج ما وتتم عملية تجميع هذا المنتج في دول أخرى غير البلدان التي أنتج فيها) وهذا ما يعرف " بتدويل عملية الإنتاج " إذ يتم دمج الاقتصادات المتخلفة بأسلوب مركزي في عملية الإنتاج (المدولة) , ومثلت هذه الخصوصية في الدمج الجديد أهم ميزة طرأت على الاقتصاد الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية .[2]

3:- الاقتصاد الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية

في ضوء مؤشرات الاقتصاد والمال الدوليين , إن الحديث عن الاقتصاد الرأسمالي يقودنا مباشرة إلى دور الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي إذ خلقت الحروب والصراعات الدولية والإنفاق العسكري المرتبط بها نتائج اقتصادية جيدة للاقتصاد الأمريكي , وعليه إن كثيراً من الناس يرون أن سياسات الانفاق تؤدي إلى تحسين الاقتصاد من حيث إن هذه الرؤيا قد تتعارض مع التكلفة البشرية في

1 - اقتصاد الولايات المتحدة , متاح على الرابط التالي : https://www.marefa.org

2- جواد كاظم عبد نصيف البكري , الأزمة المالية العالمية الكبرى القادمة مقاربة اقتصادية سياسية , جامعة بابل , 2012 , متاح على الرابط التالي :http://repository.uobabylon .

الحرب , ومن خلال ما تقدم سوف نعرج على تأثير الحروب على الاقتصاد الأمريكي , وعلى التغيرات على بعض المؤشرات الاقتصادية , فعلى صعيد الإنفاق العسكري المتزايد , فأن الحروب تؤدي إلى إيجاد فرص العمل وحركة إضافية وكذلك مشاركات في تطوير تقنيات جديدة يمكن إن تنتقل إلى صناعات أخرى , ويعتبر هذا جزاً من الفوائد الإيجابية من زيادات الإنفاق الحكومي على النفقات العسكرية و هناك عدة برامج تؤدي إلى تحسين وتسهيل عمليات إيجاد العمالة , وخلق فرص عمل جديدة ومن المتوقع أن يكون لها الأثر الإيجابي ولكن بتكلفة أقل , إذ إن من أكثر الفوائد شيوعاً التي يمكن إن نذكرها كاستشهاد اً للاقتصاد هي , ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي وقد حدث مثل هذا الارتفاع في الحرب في أفغانستان والعراق . [1]

ومن الجدير بالذكر أن الحرب العالمية الثانية أنشأت ظروفاً مناسبة للنمو وأنهت أزمة الكساد العظيم, وقد ارتبطت بعدم المساواة في الدخل وهذه السمة خلقت ظروف مثالية لبناء اقتصاد كبير موجه نحو المستهلك كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وأدت إلى زيادة الشرائح التي تفرض عليها الضرائب بعد إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الحرب وكنتيجة مباشرة ارتفعت مستويات إقراض الحكومة المرتبط في العمل , وقد يميل بعض هذا إلى توليد بعض الفوائد الإيجابية الاقتصادية على المستوى القصير وتحديداً زيادات في النمو الاقتصادي , أما النتائج السلبية أدت إلى إحداث تغيرات على المدى الطويل بعد إن تركت الحروب الدولية أثاراً على الاقتصاد الأمريكي وخصوصاً على بعض المؤشرات الاقتصادية , حيث تم تمويل الحرب العالمية الثانية من خلال الديون والضرائب العالمية بما يزيد عن الناتج المحلي الإجمالي , وزادت الإيرادات الضريبية أكثر من ثلاث مرات إلى أكثر من (% 20) من الناتج المحلي الإجمالي . [2]

وهذا ما يترتب عليه تغير في عملية تبادل الأدوار بعد بزوغ نظام نقدي دولي جديد ما بعد انتهاء الحرب , معبراً عن حالة توازن جديدة للقوى , وثم التوقيع على الاتفاقية المشهورة والمعروفة باسم (بريتون وودز) تحت تأثير الانجازات العسكرية لأطراف الحرب الأخيرة , التي تم الإشارة إليها .[3]

ودون الدخول في تفاصيل سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على جعل الدولار الأمريكي عملة الارتكاز في اتفاقية صندوق النقد الدولي , استناداً إلى المتغيرات النقدية الجديدة للخارطة السياسية الاقتصادية والعسكرية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية , كما يشير لها الجدول رقم (1) .

1 -Economic consequences of war on the US-Economy,2011,p5.

2- opcit.

3- صندوق النقد الدولي , نشرة صندوق النقد الدولي , عدد خاص, سبتمبر , 1999,واشنطن , ص ص 5-6 .

جدول (1)

متغيرات نقدية مختارة للولايات المتحدة

البيانات / السنة	حجم الضمانات من البنك الفدرالي الأمريكي(مليار دولار)	المخزون من الذهب (مليون طن)	الاحتياطيات النقدية لدى البنوك (مليار دولار)	العرض النقدي (مليار دولار)
1957Dec	24.0	22.6	19.4	136.9
1962Dec	36.6	16.0	20.0	147.6
1968Dec	52.5	10.4	27.3	193.1

المصدر:- عبد الكريم جابر شنجار العيساوي , الاقتصاد الدولي , السياسات والتطبيقات , الدار العربية للعلوم ناشرون

المبحث الثاني

المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف

تمهيد..

لقد واكب المشهد الدولي بعد الحربين العالميتين آثاراً سلبية وفوضى في النظم الاقتصادية والمالية بشكل ملحوظ , وهذا بدوره ترك آثاراً وجملة من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تمثل بانهيار وتعثر النظم الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية وتدهور التجارة الدولية , وانعكس ذلك على بعض المؤشرات الاقتصادية ومنها النمو الاقتصادي والتضخم والناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة , وقد أدت كل هذه المعطيات المذكورة أنفاً إلى تفشي الفقر وتعثر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتدهورها , وعلاوة على ذلك تقلبات في أسعار الصرف نتيجة وضع قيود صارمة على التجارة الدولية .[1]

إذ تخلل المشهد في تلك المدة اضطرابات عالية في التضخم وكثير من المعوقات التجارية وندرة واضحة في معدن الذهب , وهبوط في النشاط الاقتصادي فوق معدل (60) %.[2] , ومع نهاية (الحرب العالمية الثانية) خططت دول الحلفاء الرئيسية لنظام معين ومختلف لعودة العلاقات الدولية والنقدية , وولدت فكرة الصندوق الدولي في مؤتمر بريتون وودز لتأسيس مؤسسة دولية مهمتها الإشراف على كافة القضايا النقدية الدولية المتعلقة بإلغاء قيود الصرف وتحقيق استقرارها.[3]

ويضم صندوق النقد الدولي حالياً (189) دولة عضواً ومقره في العاصمة واشنطن ,حيث أن لكل دولة تأثير وتمثيل في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بما يوازي أهميتهم المالية ,ويعد تأثير الحصص من المحددات المهمة في قوة التصويت في قرارات الصندوق ,حيث تتألف الأصوات من صوت واحد لكل (100,000) وحدة من حقوق السحب الخاصة (SDR).[4]

وقد عرف القرن العشرين بكثير من المتغيرات والتأثيرات التي تبلورت وأثرت في واقع السياسات الاجتماعية والاقتصادية بمختلف اتجاهاتها , فانهارت دول وانتصرت دول وبرزت مفاهيم سيطرت

1- محمد إسماعيل , د.هبة المنعم ,دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي في الدول العربية (2000-2016) صندوق النقد العربي , الأمارات , 2018,ص 4.

2-ارنست فولف , صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية ,ترجمة عدنان عباس علي ,عالم المعرفة المجلس العربي للثقافة والفنون والآداب , 2016 ,ص 24.

3 - د.محمد عبد الله شاهين محمد , سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية ,ط1,دار الأكاديميون، ص16.

4- صندوق النقد الدولي متاح على الرابط التالي: https://www.investopedia.com/terms/i/imf.asp

على واقع الساحة الدولية ,و خططت الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية إلى تنظيم وإنشاء مؤسسات مالية اقتصادية دولية , وقد أوكلت لهذه المؤسسات مهام ووظائف معينة منها دولية نقدية ومنها إنمائية في مساعدة البلدان الفقيرة [1] .وهذا ما سوف نطلع عليه في دراستنا هذه في الفصول القادمة موضوع الدراسة .

وعليه إن التغيرات المتدرجة التي برزت ملامحها على الاقتصاد العالمي أدت إلى تغيير النظم , وعلى المجتمع الدولي تفهم هذه التغيرات والتكيف معها , وكان أهم ما ألت إليه الحرب العالمية الثانية هو الحاجة إلى تكوين مؤسسات جديدة تتبنى النظم المالية والنقدية على الساحة العالمية [2].

وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى معرفة المؤسسات المالية الدولية ومفاهيمها وتعريفها ونذكر ما يلي :

التعريف الأول : بأنها مؤسسات تحقق أهداف الأمم المتحدة من أجل النهوض بالبلدان الفقيرة بمحاولة منها بدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام في واقع هذه البلدان, وكذلك زيادة التعاون بين البلدان الفقيرة والغنية ,وذلك بهدف المحافظة على الأمن والسلم الدوليين وتقوية العلاقات بين الدول [3] , كما تعرف أيضاً بأنها مؤسسات تقوم بضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية والتي من شأنها أن تحقق إلى مدى بعيد نوعاً من الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم فضلاً عما توفره من إزالة القيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم وبذلك تصبح المؤسسات المالية الدولية أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد [4] .

وهناك مفهوماً شاملاً للمؤسسات المالية الدولية :"هي منظمات دولية متعددة الأطراف هدفها السعي إلى دفع عجلة التنمية في البلدان الفقيرة وتذليل العوائق التي تحول دون تطور عملية التنمية في هذه البلدان والمحافظة على نظمها المالية والنقدية, وإن هذه مؤسسات تقوم بدعم المشروعات الخاصة والحكومية والعمل على ثبات واستقرار الاقتصاد على المستوى الكلي " , وسنتناول أبرز المؤسسات المالية الدولية والتي لها صلة بالبحث وكما يلي :-

1 - حيدر يونس كاظم , الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية , متاح على الرابط التالي :https://almerja.com/

2- عماره مها , تأثير المؤسسات المالية الدولية على اقتصاديات مختلف الدول النامية , مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ,جامعة أم البواقي ,دراسة حالة الجزائر لفترة (1990-2014) , ص 28

3 - مفهوم المؤسسات , بدون تاريخ , متاح على الرابط التالي
:http://www.aspu.edu.sy/laravel-filemanager/files/18/institutions/

4 - مفهوم المؤسسات ,المصدر السابق

أولاً :- صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)

1) نشأة الصندوق

لقد تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي مع أفول الحرب العالمية الثانية في سياق إيجاد نظام اقتصادي دولي مختلف وأكثر عدالة متجنباً أخطاء الفترات السابقة [1] وقد تكونت فكرة إنشائه في مؤتمر دولي تم عقده في مدينة بريتون وودز السياحية , في ولاية نيوهامبشير الأمريكية , في يوليو سنة (1944) في أمريكا واستغرقت مدة المؤتمر المنعقد ثلاثة أسابيع وكانت أهداف المشاركين في المؤتمر المنعقد هي وضع خريطة للتعاون والتنمية في المحاور الاقتصادية وإيجاد نظام عالمي أكثر حداثة وازدهاراً [2] .

وقد دفعت الاضطرابات الدولية التي سادت النظم النقدية أثناء الحرب العالمية الثانية بقوة إلى إجراء تعديلات جوهرية فيما يخص التجارة الدولية مما أجبر جميع المجتمعين في المؤتمر على وضع برامج وخططاً تصب في الإصلاح النقدي العالمي , لذلك ارتأت الدول في استطلاع رأيها لإجماع على استحداث منظمة دولية تنظم العلاقات الاقتصادية والنقدية بين دول العالم , وكان مؤتمر بريتون وودز آنذاك نقطة تحول مهمة في تاريخ العلاقات الدولية وتصحيح مسارها وحل المشاكل النقدية بين الدول , إذ سجل المؤتمر حضوراً فعالاً لأربعةٍ وأربعين دولة عضواً , وأقترح المؤتمرون على أن يكون هناك تعاون دولي بين الدول وذلك من اجل تسيير العمليات التجارة الدولية وتذليل الحواجز أمام حركة رؤوس الأموال في الساحة الدولية [3] .

2) مراحل صندوق النقد الدولي (IMF)

مر صندوق النقد الدولي بمرحلتين مهمتين على مدى تاريخه لمدة خمسين عاماً أثناء نهاية المرحلة الأولى من عام (1973) إذ قام الصندوق بمتابعة قابلية التحويل بين العملات الرئيسية في العالم وكذلك تقديم التمويل القصير الأمد من النقد الأجنبي للحفاظ على أهمية قيمة العملات الاسمية ولتعايش مع الظروف الاقتصادية المستقلة , وأدت تلك الأحداث المذكورة , والعمل على المحافظة على أسعار الصرف الثابتة إلى خلق وتكوين ظروف مالية ونقدية قلقة وغير مستقرة في كافة أنحاء العالم , إذ إن كل تلك الظروف ألزمت المجتمع الدولي وبالتأني والنظر إلى تطوير الصندوق والتمعن في الكيفية

1 - صندوق النقد الدولي متاح على الرابط التالي : https://ar.wikipedia.org/

2- صندوق النقد الدولي متاح على الرابط التالي : https://www.imf.org/ar/About/Factsheets

3- نور الدين حامد ,عولمة المؤسسات الاقتصادية الدولية وأثرها على مديونية الدول النامية ,ط1 ,عمان , 2016 ,ص5 .

التي تمكنه من أن يعمل بطريقة عالية وفعالة في نظام أسعار الصرف المرنة , وبعد خمس سنوات من المفاوضات من سنة (1973-1978) ,بعدها بدأت المرحلة الثانية لصندوق النقد الدولي بتعديل دستوره في عام (1978) ,لتوسيع وظائفه لتمكينه من مواجهة التحديات التي نشأت منذ انهيار القيمة الاسمية ومن أبرز الوظائف ما يأتي:- [1]

- ❖ توجيه وتبليغ الصندوق أعضائه على تبادل عملاتهم الوطنية بدون أي قيود على عملات الدول الأعضاء الآخرين .
- ❖ قيام صندوق النقد الدولي على السياسات الاقتصادية بدلاً من مراقبة الأعضاء لالتزاماتهم في نظام سعر الصرف الثابت , مما يوفر فرصاً للإنذار المبكر بأي مشكلة في سعر الصرف للدولار والعملات الأخرى أو في (ميزان المدفوعات) , وعليه قد يكون دور الصندوق استشارياً إذ يحلل أوضاعهم من الناحية الاقتصادية , ويخبرهم بأي مشكلات محتملة ناشئة من سياسات الأعضاء .
- ❖ يواصل الصندوق دوره في تقديم مساعدات مالية قصيرة ومتوسطة المدى للدول الأعضاء التي تواجه صعوبات مؤقتة في (ميزان المدفوعات) , وعادة ما تتضمن المساعدة المالية توفير عملات قابلة للتحويل , لزيادة احتياطي النقد الأجنبي المتضائل للعضو المتضرر.

3) أهداف صندوق النقد الدولي

في إطار عمل الصندوق فإنه يقوم بتسخير كل موارده لتحقيق المهام التي انشأ من أجلها , وقد عرف الصندوق منذ النشوء بانتقالات عديدة في سياق العمليات التي يقوم بها من إصلاحات وقروض ينصح أو يقدمها على وفق حاجة الدول الأعضاء .

1- David D.Driscoll ,The lMF And The WorldBank : How Do Differ ; متاح على الرابط التالي https://www.imf.org

ومن أبرز الأهداف ما يأتي :- [1]

1- تعزيز وتشجيع التعاون النقدي الدولي من خلال مؤسسة دائمة توفر إلية التشاور والتعاون بشأن المشاكل النقدية الدولية .

2- تسهيل التوسع والنمو المتوازن للتجارة الدولية .

3- المساهمة في تعزيز الحفاظ على مستويات عالية من العمالة والدخل الحقيقي.

4- تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء كأهداف أساسية للسياسة الاقتصادية.

5- تجنب انخفاض قيمة التبادل التنافسي .

6- المساعدة في إنشاء نظام متعدد الأطراف للمدفوعات في ما يتعلق بالمعاملات التجارية بين الأعضاء .

7- إلغاء القيود (قيود الصرف) التي تعيق وتقييد نمو التجارة العالمية .

8- منح الثقة للأعضاء من خلال إتاحة موارد الصندوق العامة لهم ,بموجب ضمانات من خلال طرح الفرص لهم .

9- تقصير أمد الاختلال في موازين المدفوعات الدولية للبلدان الأعضاء وتخفيف حدته.

10- دعم الحفاظ على تعادل أسعار الصرف وتوازنها وذلك عن طريق إقراض الأعضاء الذين يعانون من اختلال قصير الأمد في (ميزان المدفوعات) .

1- للمزيد حول أهداف صندوق النقد الدولي , ينظر :-

- نعمان السعيدي ,البعد الدولي للنظام النقدي ,برعاية صندوق النقد الدولي ,ط1,دار بلقيس الجزائر ,2011, ص 50 متاح على الرابط التالي : overview of the Imf as afinansial in stitation https://www.elibrary.imf.org/
- د.احمد عمر الراوي ,التمويل الدولي وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية , جامعة المستنصرية , 2018 ,ص 70
- Martin and 0thers ,the IMF .and the challenge of Relevance in the in ternational Financial Tur , October 2003.
- ابراهيم كاطع علو الجوراني , سياسات الإصلاح الاقتصادي وأثرها على ظاهرتي الفقر والبطالة في بلدان عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق , رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة القادسية , 2009 , ص 3 .

ثانياً :-الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي (IMF)

سوف نتطرق بشكل موجز لعمل الهيكل التنظيمي للصندوق والمتكون من :- [1]

1) **مجلس المحافظين** :- ويضم ممثلين لكل بلد عضو , والمجلس يمثل سلطة عليا في إدارة الصندوق وتكون اجتماعاته مرة واحدة سنوياً ضمن اجتماعات الصندوق والبنك الدوليين , ويقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ وعادة ما يكون هو وزير المالية , ومحافظ مناوب ويجري النظر في أمور وقضايا النظام النقدي الدولي مرتين سنوياً في إطار لجنة من المحافظين يطلق عليها اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية .
2) **المجلس التنفيذي :** - وهو الجهاز المكلف بإتخاذ الإجراءات المهمة لتنفيذ السياسة العامة للصندوق ويجتمع ثلاث مرات في الأسبوع ويتكون من (24) إدارياً ونوابهم , حيث إن ثمانية منهم يعينون من طرف الدول الأعضاء التي لها اكبر نسبة من الحصص و (16) يعينون من طرف البلدان الأخرى لمدة عامين , ويعد المجلس بمثابة الهيئة التنفيذية وله صلاحيات , بترخيص من مجلس المحافظين , ومن المهام التي أوكلت إلى المجلس هي :-
   1- الأشراف على الميزانية .
   2- تحضير مشاريع القوانين والتي تقدم لمجلس المحافظين للمصادقة عليها
   3- تقديم المساعدات التقنية للدول الأعضاء

3) المدير العام :-

يتولى المديرون التنفيذيون انتخاب المدير الإداري العام للصندوق لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ,ويتولى المدير رئاسة مجلس المديرين التنفيذيين إلى جانب الخبراء وموظفي الصندوق , ويقوم الموظفون بإعداد معظم الوثائق التي تمثل الأساس لمداولات المجلس التنفيذي , وتقدم الوثائق إلى المجلس بعد موافقة إدارة الصندوق ,و العاملون في الصندوق هم موظفون مدنيون دوليون مسؤولون أمام الصندوق وليس أمام سلطاتهم الوطنية ويوجد هناك ثمانون ممثلاً للصندوق في باريس وطوكيو للاتصال بالمؤسسات الدولية الإقليمية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني

---

1 - حول الهيكل التنظيمي للصندوق ينظر :-
- د.محمد عبد الله شاهين محمد , مصدر سبق ذكره ,ص ص20- 21.
- نور الدين حامد ,مصدر سبق ذكره ,ص 86.
- د.محمد عبد الله شاهين محمد ,مصدر سبق ذكره, ص 22.

ثالثاً :- سمات الإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي

عندما يتجه بلد ما لطلب تمويل من صندوق النقد الدولي , فان ذلك يعني أمرين لا ثالث لهما , أما أن يمر بأزمة اقتصادية وضائقة مالية , أو على وشك مواجهة الضائقة , أو أن عملته هدفاً للمضاربة في أسواق الصرف الأجنبية واحتياطاته مستنفذة ونشاطاته الاقتصادية راكدة وآخذة في هبوط قلق وتداعيات الإفلاس آخذة في الزيادة , ولاستعادة الظروف المؤاتية لتحقيق نمو اقتصادي قابل للإيجابية والزيادة باستمرار لابد من الجمع بين عملية التصحيح الاقتصادي والتمويل الرسمي أو الخاص , يقدم الصندوق المشورة إلى سلطات البلد المعني , وذلك في ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية المذكورة والتي من المؤمل أن تعالج المشكلات القائمة . [1]

أبرز سمات الإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي :-

1- صندوق النقد الدولي ليس وكالة للمعونة أو بنكاً للتنمية , بل يقدم القروض لمساعدة بلدانه الأعضاء في معالجة ميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار .

2- قروض الصندوق مشروطة بالسياسات فالبلد المقترض لابد أن يخضع ويعتمد سياسات تعمل على تصحيح مشكلة ميزان المدفوعات .

3- قروض الصندوق مؤقتة بحسب تسهيل الإقراض المستخدم يمكن أن تصرف القروض على فترات قد تقصر لتصل إلى ستة أشهر , أو تطول لتصل إلى أربع سنوات , وتتراوح مدة السداد بين (3-5) سنوات للقروض القصيرة الأجل (بموجب اتفاقيات الاستعداد الائتماني) أو بين (4-10) سنوات للتمويل المتوسط الأجل (بموجب الاتفاقيات الممدة) .

4- إن البلد المقترض يجب أن يسدد قروض الصندوق في الموعد المحدد حتى تتوفر الأموال لإقراض بلدان أخرى تحتاج إلى تمويل لأغراض (م.م) , حيث يطبق الصندوق إجراءاته الرادعة لمنع تراكم المتأخرات أو عدم سداد المدفوعات أو رسوم الفائدة .

5- تعزيز للضمانات الوقائية التي تكفل حسن استخدام الأعضاء لموارد الصندوق , حيث بدأ الصندوق يشترط منذ عام (2000) إجراء تقسيمات لمدى امتثال البنوك المركزية للممارسات الصائبة في ما يتعلق بإجراءات الرقابة الداخلية , ووضع التقارير المالية , وآليات التدقيق .

---

1 - حول سمات الإقراض لصندوق النقد الدولي , ينظر :-
- محمد عبد الله شاهين محمد , مصدر سبق ذكره , ص 31
- محمد عبد الله شاهين محمد , المصدر السابق

6- عندما يوافق الصندوق على إقراض أحد أعضائه فهو يقدم في بعض الحالات نسبة صغيرة فحسب من احتياجات التمويل لخارجي اللازمة للبلد المعني .

رابعاً:- المجموعات واللجان الأخرى ل (IMF)

يضم الصندوق مجموعات ولجان تابعة أخرى ما يأتي :- [1]

1 - مجموعة العشرة (10) :- تأسست في عام (1961) وتتكون من عشرة دول صناعية (متقدمة) ومشاركة في الاتفاقيات العامة والبلدان المعينة , هي بلجيكا وكندا و الولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا واليابان وألمانيا وإنجلترا والسويد وسويسرا .

2 - لجنة العشرين (20) :-

تأسست في سنة (1972) وهي اللجنة الخاصة عن الإصلاح مكونة من عشرين عضواً عشرة منهم يمثلون مجموعة العشرة وممثل واحد عن استراليا وتسعة يمثلون الدول النامية (تركيا والمملكة العربية السعودية وكوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا واليابان والهند والبرازيل واندنوسيا والمكسيك وروسيا وايطاليا والأرجنتين والمملكة المتحدة وفرنسا والصين والولايات المتحدة وأستراليا وكندا وألمانيا) وسميت هذه اللجنة رسمياً (بلجنة إصلاح النظام الدولي والقضايا المتصلة به) والتساؤلات المرتبطة من قبل مجلس إدارة الصندوق وهي لجنة مؤقتة مكونة لمهمة محدودة يجب أن تنفذ في آجال محددة جداً .

2- لجنة نواب مجلس الحكام :-

تم تأسيسها في الثاني من أكتوبر عام (1974) بقرار من مجلس حكام الصندوق وبتطبيق الترتيبات في نظرتها العامة لإصلاح النظام النقدي الدولي المعد في عام (1974) من طرف لجنة العشرين ولجنة النواب المتكونة من (22) عضو .

3- لجنة التنمية :-

ورسمياً تسمى "اللجنة الوزارية المقترنة بمجلس الحكام والبنك والصندوق من أجل تحويل موارد حقيقية للبلدان النامية " وإن هذه اللجنة تأسست في أكتوبر سنة (1974) وتتكون من مدير البنك ,

---

1 - حول المجموعات الأخرى لصندوق النقد الدولي , ينظر :-
- نور الدين حامد ,مصدر سبق ذكره ,ص 88
- المصدر السابق ,نفس الصفحات .
- عبد الكريم جابر العيساوي , التمويل الدولي "مدخل حديث "ط1,النجف الأشرف, مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع ,2008 ,ص 124
- نور الدين حامد , مصدر سبق ذكره .

ومدير الصندوق ومن الوزراء , وتكمن مهمتها الرئيسية في "دراسة تطور التنمية الدولية وإبداء رأيها في كل ما يرتبط بانتقال الموارد إلى البلدان النامية .

خامساً:- الهيكل المالي لصندوق النقد الدولي

لا تكمن شرعية صندوق النقد الدولي من خلال إدارته الداخلية والدعم المقدم له من الأعضاء فقط , وإنما تكمن في ترتيبات الحوكمة الخارجية , إذ إن كثير من التحديات التي تواجه الصندوق لا تتعلق فقط بكيفية آلية الصندوق وعملة , ولكن تتعلق بصلته بالمؤسسات الأخرى , التي تقدم له التوجيه والمساعدة , فالالتفاتة المهمة هنا هو أن صندوق النقد الدولي يجب أن يحافظ على دوره المركزي في الهيكل المالي الدولي وهذا لنتيجتين :-

1- إنه معروف ومؤيد بتمثيل شبه عالمي .

2- إن مهمة الصندوق بتعزيز الاستقرار المالي الدولي , تعتبر حجر الأساس لعمل المؤسسات المالية الدولية الأخرى , منذ إنشاء مؤسسة "بريتون وودز " .

بالإضافة إلى ذلك إن صندوق النقد الدولي يمتلك موارد لدعم كل قراراته , وهذا ما يجعله متميزاً عن غيره من المنتديات الأخرى الأكثر تشاوراً من (G7) مجموعة الدول السبعة الصناعية (وهي الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وكندا و فرنسا وألمانيا وايطاليا) , و(G 20) , والهيآت وضع المعايير , ومع ذلك فأن من المهم المحافظة على العلاقة الفعالة مع هذه اللجان والمنتديات التمثيلية لأنه أمر بالغ الأهمية للحفاظ على فعالية وشرعية (IMF) وتعزيزهما [1] .

وعلى الرغم من مميزات الصندوق , إلا أنه لا يمكن أن يمثل دوراً استشاراً بشكل عرضي وذلك لأن الكثير من القضايا قد تقع خارج سيطرته وولايته , إذ إنه في بعض الوقت لا ينبغي للصندوق أن يعكس توقعاته أو يكون خبيراً بجميع القضايا , أو يمثل جميع احتياجات المجموعات الإقليمية ،وعلاوة على ذلك إن آليات الحوكمة الخاصة به غير عملية نسبياً وغير تمثلية, وان التحدي الذي يواجه الصندوق في المضي قدماً هو مضمونية مساعدة هذه الهيآت في تعزيز دوره , حيث تبدو مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أكثر ملائمة لتسهيل تبادل الآراء بين الدول الأعضاء في الصندوق .

1- Martin Parkinson and Adam mckissack the IMF and Challenge of Relevance in international FINANCIAL ARCHITEC TURE – Treasury Working Paper , 2003.p.2.

ومن الجدير بالذكر إن هذه الهيئات قدمت في الآونة الأخيرة مساهمات مهمة في مجال تطوير الممارسات المقبولة لتعزيز النظم المالية والمحلية , فوجود مثل هذه الآليات الاستشارية والدعم الفني يمكن أن يعزز دور صندوق النقد الدولي من خلال حشد الدعم الموجه لأنواع السياسات التي ينتهجها , وكما هو موضح بالشكل رقم (1) فهناك تقرير عام موسع للقضايا التي تواجه النظام المالي الدولي أكثر مما كان عليه في السابق [1] .

شكل رقم (1)

صندوق النقد الدولي والهيكل المالي الدولي :-

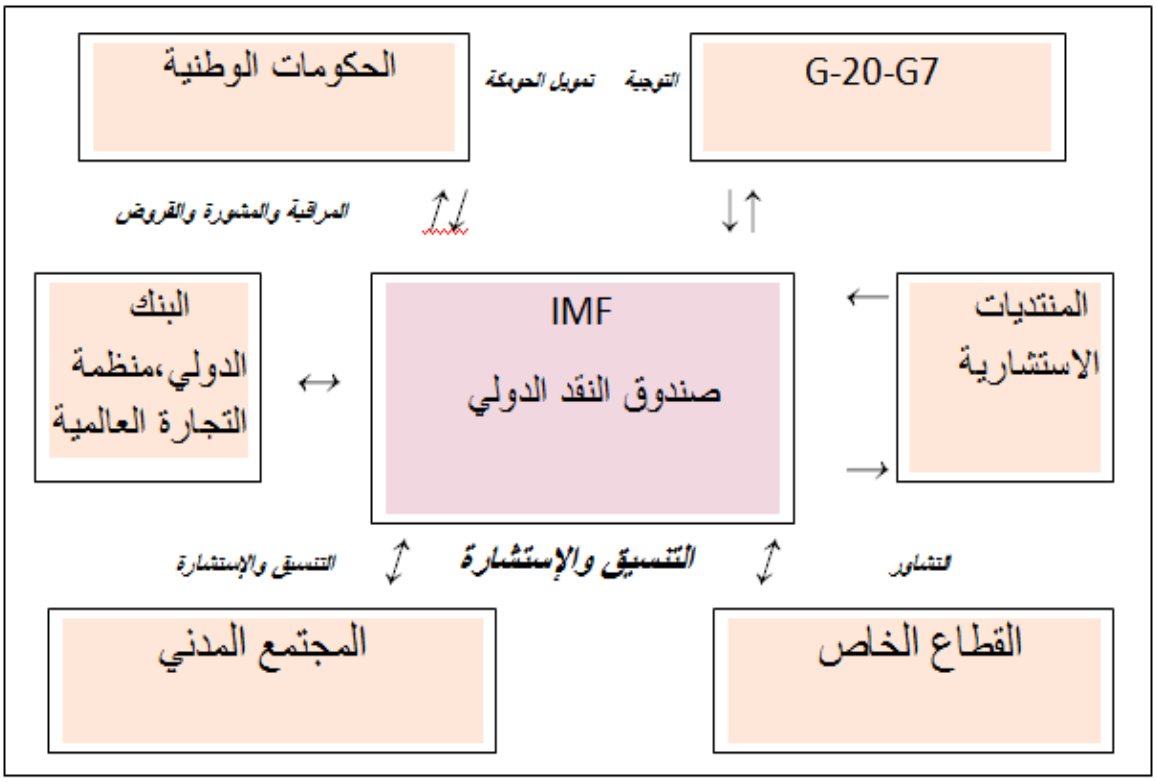

Source : Martin parkinson and Adam mckissack the IMF,p4

و يوضح الشكل السابق التوجيه المقدم للصندوق من قبل المجموعات مع ضمان المساءلة للجميع , ونلاحظ دور المجموعة (7) وما قدمته من دور توجيهي مهم للصندوق لكنها لم تمنح الصندوق شرعية واسعة , وذلك لأنها تمثل مصالح الاقتصاديات الصناعية المتقدمة ,في حين نلاحظ مجموعة العشرين (20) أكثر فعالية وشرعية من الأخيرة لأنها تتمتع بمجموعة استشارية فعالة وقادرة على رفد

1 - Martin Parkinson and Adam mckissack opcit,p.4.

الصندوق بالإرشادات القيمة , ويشكل أعضاء مجموعة العشرين ثلث السكان , وحوالي (9) % منه يمثل الناتج المحلي الإجمالي العالمي , وتعتبر إداة مهمة لتسهيل الحوار والتواصل مع الاقتصاديات الرئيسية بشان القضايا والاهتمام المشترك والملاحظات الناشئة لهذه الاقتصاديات.[1]

سادساً :- التسهيلات المالية لصندوق النقد الدولي (2)

أ) تسهيلات التمويل الاعتيادية (التلقائية)

تكمن مسؤوليات الصندوق الأساسية في منح القروض للبلدان الأعضاء , التي تواجه مشاكل في (ميزان المدفوعات) ومشكلات تمويلية محتملة إذ تساهم هذه المساعدات المالية في دعم جهود البلدان الأعضاء الفقيرة . ومن الجدير بالذكر إن صندوق النقد يقوم بمجموعة متنوعة من السياسات "التسهيلات " التي تصب بمرور الزمن بمواجهة احتياج البلدان الأعضاء وتختلف المدة والتاريخ والشروط ,ووقت السداد والإقراض في كل هذه التسهيلات حسب نوع المشكلات التي تواجه (ميزان المدفوعات) والظروف التي يتعامل معها للتسهيل المعني ,وسوف نتطرق لمجموعة مختارة من تسهيلات الإقراض لدى صندوق النقد الدولي ومنها نذكر ما يلي :-

(أولاً) اتفاقية الاستعداد الائتماني :

تمثل هي الاتفاقية جوهر سياسات الإقراض في الصندوق ويعتبر اتفاق الاستعداد الائتماني بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق على مدى المدة تتراوح بين (12-18) شهر , لمعالجة ما يواجه من مشكلات قصيرة الأجل في (ميزان المدفوعات) .

(ثانياً) تسهيل الصندوق الممدد:

يعبر عن الدعم الذي يقدمه الصندوق للبلدان الأعضاء طبقاً لتسهيل الصندوق وبمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق على مدى فترة تتراوح بين ثلاث إلى أربع سنوات لمعالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تسببت في إيجاد مواطن الضعف في (ميزان المدفوعات) .

---

1 - ما هي برامج الإقراض المتاحة لدى صندوق النقد الدولي ,العدد 430, متاح على الرابط التالي:- https://uabon\ine.

2 - للمزيد حول التسهيلات المالية لصندوق النقد الدولي ,ينظر :-

- محمد عبد الله شاهين محمد ,مصدر سبق ذكره , ص ص 32 -33
- عبد الكريم جابر العيساوي , التمويل الدولي ,مصدر سبق ذكره , ص 116

(ثالثاً) تسهيل النمو والحد من الفقر :

حل هذا التسهيل محل تسهيل التمويل المعزز للتصحيح الهيكلي في نوفمبر عام (1999) وهو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات طويلة الأجل في (ميزان المدفوعات) أما التكاليف التي يتحملها المقرض فهي تكاليف مدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك للصندوق , إلى جانب القروض والمنح التي تقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصاً لهذا الغرض .

(رابعاً) تسهيل الاحتياطي التكميلي :

هو تسهيل يوفر تمويلاً إضافياً قصير الأجل للبلدان الأعضاء في الصندوق التي تعاني من صعوبة استثنائية في (ميزان المدفوعات) التي يترتب عليها خروج رؤوس الأموال من الدولة العضو وهذا التسهيل يستطيع أن يوفر ائتماناً بمقدار (140) % من حصة العضو , حيث إن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي تمثل رسوماً تضاف إلى سعر الفائدة الاعتيادي إلى قروض الصندوق , ويكون هناك أساس معقول يتم الاستناد على مدة زمنية قصيرة لتسوية عاجلة لمشكلات ميزان المدفوعات إذا ما تم تنفيذ سياسات تصحيحية قوية والحصول على التمويل الكافي .

(خامساً) مساعدات طوارئ :

استحدثت عام (1962) لمساعدة الدول لمواجهة المشاكل في موازين المدفوعات لاعضاء الصندوق , والناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها , وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدة عام (1995) لتغطية مواقف معينة تكون الدول الأعضاء قد خرجت منها لتوها من صراعات مسلحة وأخضعت إلى ضعف مفاجئ في القدرات الإدارية والمؤسسية للدولة . [1]

ب) تسهيلات التمويل المشروطة الخاصة :- [2]

الدور الإشرافي العالمي لصندوق النقد الدولي :

تدعو اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي إلى قيام الصندوق بالإشراف على النظام النقدي الدولي , بما في ذلك ممارسة الرقابة الدقيقة على سياسات أسعار الصرف في البلدان الأعضاء , وسوف نستعرض الأدوار الإشرافية التي يمارسها الصندوق وتتمحور في ثلاث نقاط :-

الرقابة القطرية :-

1 - عبد الكريم شنجار العيساوي , التمويل الدولي , مصدر سبق ذكره ، ص116.
2 - محمد عبد الله شاهين محمد , مصدر سبق ذكره , ص 94 .

وتأخذ مشاورات كاملة وشاملة ومنتظمة, ومتعددة الأطراف مع البلدان الأعضاء بشكل منفرد حول سياستها الاقتصادية مع أمكانية إجراءات مناقشات مرحلية عند الحاجة , ويطلق على هذه المشاورات أسم (مشاورات المادة الرابعة) لأنها ستسند إلى التعويض الوارد في المادة الرابعة , لذا تكون المشاورات في واقع الأمر متعددة الأطراف .

الرقابة الإقليمية:-

وبموجبها يدرس الصندوق السياسات المتبعة طبقاً للاتفاقيات الإقليمية ويشمل كل مناقشات المجلس التمهيدي لغرب أفريقيا والإتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي .

رقابة المجموعات :-

تشارك إدارة الصندوق وموظفون في مناقشات الرقابة المتعلقة بمجموعات مثل مجموعة السبعة (أي مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة , ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان أسيا والمحيط الهادي.

ثانياً:- البنك الدولي ومجموعته المالية

يعد البنك الدولي مؤسسة اقتصادية التوأم لصندوق النقد الدولي ولدا من رحم اتفاقية بريتون وودز, وذلك للحاجة الملحة لمؤسسة تقدم قروضاً طويلة الأجل بجانب الصندوق [1] , ويعد البنك إداة إنمائية بجانب الصندوق بالإضافة إلى مساعدته في تعزيز آليات الولايات المتحدة الأمريكية لإيقاف حدوث أي ركود في الاقتصادات , إذ إن العمل المهم الذي يجمع البنك بالصندوق هو الدور المزدوج في ملاحظة الأزمات وكيفية الوقاية منها التي تواجه البلدان المضطرة , ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي.[2]

وبشكل عام إن البنك يركز اهتماماً في اعمارالبلدان التي تعاني من فقر مدقع وتنمية المشاريع الخاصة بذلك, من خلال تعزيز النشاط الاقتصادي ,و خلال الإقراض للبرامج الزراعية والتنمية الريفية والحضرية , وكذلك دعم وتعزيز المؤسسات الصغيرة ومساعدة البلدان التي تكون إنتاجيتهم منخفضة للنهوض بواقع الضروريات المجتمعية , مثل الرعاية الصحية , التغذية التعليم , مشاريع البنى التحتية الهشة , المتمثلة بمشاريع النقل والطاقة والمشاريع الصناعية , وكذلك يدعم البنك في

1- د. نور الدين حامد , مصدر سابق ,ص 127

2 - InternationaI conference , the Economies of BaKan and Eastern Eaurope countries in the changed worId ,EBEEC ,2015 ,p 8-9

مساهماته تطور النفط والوقود [1] , إلى جانب العمل وبشكل رئيسي على البنى التحتية للبلدان النامية ولتنفيذ برامج المساعدات الفنية التي يقوم بتمويل برامج الأمم المتحدة الإنمائي في الزراعة والتنمية الريفية ويركز على المساعدة الفنية للتنمية المؤسسية وصياغة الأساسيات للاقتصاد الكلي , ويساعد المشاريع منخفضة الدخل بشروط بسيطة ويعمل على تعزيز هذه الاقتصاديات المتهالكة وتذليل صعوبات الإقراض.[2].

1- ماهية البنك الدولي ومجموعته الدولية

هناك العديد من المفاهيم للبنك الدولي نذكر منها ما يلي :-

المفهوم الأول :-

يعرف بأنه مؤسسة اقتصادية عالمية مسوؤلة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق سياسات تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ,ولذلك فإن مسؤوليته تنصب وتكمن بشكل رئيسي على سياسات التنمية والاستثمارات وسياسات الإصلاح الهيكلي , وسياسة تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص , كذلك يهتم بميزة أساسية إلا وهي الجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الإقراض من أسواق المال [3]

المفهوم الثاني :-

يعرف على إنه أحد الوكالات المتخصصة والتي يكون جل اهتمامها بالتنمية ,إذ بدأت حركته بمساعدة اعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية , وهي الخطة التي تكونت أثناء الحرب في بريتون وودز والتي تضمنت الاعمار , نظرا للكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية , وذلك إعادة التأهيل اللاحقة للنزاعات التي بدورها قد تأثر على اقتصاديات البلدان النامية [4]

المفهوم الثالث :-

يعرف مؤسسة مالية كبرى هدفها تشجيع استثمار رؤوس الأموال لاعمار وتنمية الدول الأعضاء ومساعدتهم في تكوين مشاريع ضخمة , إذ تأسس في المؤتمر الذي دعت إليه هيأة الأمم المتحدة في بريتون وودز في يوليو تموز عام (1944) .[5]

1- David.D.DriscoII,The IMF and worId Bank , : How Do They Differ متاح على الرابط التالي : https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/differ/differ.htm

2- David.D.DriscoII,The IMF and worId Bank , opcit.

3- د.نور الدين حامد ,مصدر سبق ذكره , ص 127

4- ويكبيديا البنك الدولي ,متاح على الرابط التالي : ihttps://ar.wikipedia.org/

5- د.عثمان أحمد إبراهيم ,موقف العقيدة الإسلامية من التعامل مع المؤسسات المالية غير الشرعية (صندوق النقد الدولي نوذجاً) ,بحث مقدم إلى كلية العلوم الإسلامية ,جامعة الفلوجة,العدد 62,ص 90

وبناءاً على ما تقدم , يمكن وضع تعريف شامل للبنك الدولي ,وعليه يعرف بأنه "مؤسسة دولية إنمائية تأسست سنة (1945), تسعى لخدمة النظام المالي الدولي , وتطبيق السياسات الاقتصادية وتقديم المساعدات الفنية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية للأعضاء , ويركز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تمت الموافقة عليها من قبل أعضاء الأمم المتحدة عام (2000) ويكمن هدفها في تحقيق تخفيف مستدام لحدة الفقر ومساعدة البلدان المتعثرة من خلال تقديم قروض طويلة الأجل , وتحقيق التنمية المستدامة لهذه البلدان. [1]

1- أهداف البنك الدولي

تتحدد أهداف البنك الدولي في جملة من الإجراءات التي يتبناها طبقاً لمواد اتفاقية تأسيسه ومنها ما يأتي :-[2]

3- مساعدة الدول النامية في تقليل الفقر وتوسيع النمو المستدام .

4- علاج الإختلالات الهيكلية في (ميزان المدفوعات) للدول النامية .

5- المساعدة في تعمير وتنمية أقاليم الدولة العضو وتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالٍ .

6- إعادة بناء أقتصاديات الدول الأعضاء بعد مخلفات الحرب العالمية الثانية , وذلك بتوفير رؤوس الأموال للاستثمارات الأجنبية بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي .

7- المساعدة في تحقيق النمو المتوازن في الأجل الطويل للتجارة الدولية .

8- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان والمساهمة في القروض أو الاستثمارات الأخرى بشروط معقولة للأغراض التجارية .

9- يحفز رؤوس الأموال الخاصة عن طريق المساعدة في خلق مناخ استثماري ملائم .

---

1 - أبراهيم مرعي العتيق , سياسات مؤسسات النقد الدولي والتعليم (دراسة تحليلية) , دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر , الاسكندرية , مصر , 2006 , ص 89 .

2 - حول أهداف البنك الدولي ينظر :-

- عرفان تقي الحسني ,التمويل الدولي ,دار مجدلاوي للنشر ,ط1,عمان ,1999,ص 304
- البنك الدولي ,متاح على الرابط التالي : https://www.poItics-dz.com/
- بسام الحجار ,العلاقات الاقتصادية الدولية , مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ,ط1,بيروت ,لبنان,2003, ص95
- د.نور الدين حامد , مصدر سبق ذكره ,ص ص 128-129.
- ابراهيم كاطع علو الجوراني , مصدر سبق ذكره , ص 10

10- يحافظ على القوة المالية للمقترضين عن طريق المساندة في وقت الأزمات .

11- توفير المعونات الفنية وتنفيذ الخطط الاستثمارية والإنمائية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها خطط الإنماء في البلدان النامية , من خلال معهد التنمية الاقتصادية التابعة للبنك .

12- مساعدة رأس المال الدولي الخاص في توسيعه على مناطق الاستثمار المربح في الدول النامية , وتمويل وبناء البنى الأساسية , والضغط على الحكومات المقرضة لتقديم كافة الامتيازات والحوافز للاستثمار الأجنبي, وتوجيه الإنتاج نحو التصدير لزيادة حجم ما يعرض في السوق العالمي مما يعود بالفائدة على الشركات العالمية .

13- تنظيم القروض الصادرة من المصرف , بحيث تفضل المشاريع الأكثر فائدة والتي تكون الحاجة إلها أسرع .

14- العمل على نمو التجارة الدولية نمواً متوازناً طويل الأجل .

3- موارد البنك الدولي :

تتكون موارد البنك من رأسماله الذي بلغ في بداية التأسيس نحو (10) مليار دولار , بالوزن والعيار السائدين في الأول من تموز عام (1944) وينقسم على (10,000) سهم , وقيمة السهم الاسمية (100,000) دولار, ولا يسمح لغير الأعضاء الإكتتاب به , وإن أعضائه هم نفسهم أعضاء(IMF) وقد تتوزع الإكتتابات ويتوجب على كل دولة إن تدفع (12) % من حصتها ذهباً , أو بالدولار الأمريكي , وأن تدفع (18) % بقيمة عملتها , أما (70) % الباقية بدون تسديد ولا يطلب دفعها إلا لمقابلة خسائر تحملها المصرف وتدفع في هذه الحالة ذهباً أو دولارات أمريكية أو أي عملة أخرى يكون البنك في حاجة لها و يحصل البنك على موارده من رأس مال المكتتب المدفوع و وقد تطور رأس المال المكتتب من (21) مليار دولار عام (1959) و(24) دولار عام (1965) وإلى (27) عام (1970) وقد وصل على (170) عام (1993) والمدفوع منه (10) % , إذ بلغ رأس ماله في عام (1996) حوالي (184) مليار دولار وقد دفعت منه الأعضاء (10) % فقط وكما هو متبع , أما المصدر الثاني لموارد البنك هي الاقتراض من أسواق المال العالمية عن طريق السندات إذ يحصل

بالفعل على موارده من هذا المصدر , وهناك مصدر أخر يحصل عليه البنك من الدخل الصافي من عملياته المختلفة[1].

وقد استطاع البنك الدولي زيادة كفاءته وقدراته في الجانب المالي من خلال التنسيق مع عدد من الهيآت الأخرى مثل المنظمات المالية والإقليمية والدولية ذات العلاقة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المنخفضة الدخل وكذلك وكالة المعونة الثنائية ومؤسسات ائتمانات التصدير أو جعلها تحت نفوذه ,و يعمد البنك من خلال التمويل المشترك في رأس ماله في المشروعات التي يقوم بها وبتقييمها وأعدادها للتمويل ,ومنها البنوك وصناديق إقليمية للتنمية , مثل بنك البلدان الأمريكية للتنمية وبنك التنمية الآسيوي (وهي بنوك وضعت هياكلها جميعاً ضمن نمط عام للبنك الدولي) ومن الجدير بالذكر إن الحصص في رأس مال البنك موزعة تقريباً بالأوزان نفسها التي وزعت في الصندوق ونلاحظ أن الدول الكبرى المتقدمة هي (الولايات المتحدة , اليابان ,بريطانيا ,فرنسا) حث تمتلك تقريباً (43) % من حصص إجمالي الإكتتاب وبالتالي تحدد قوتها التصويتية ب(41) من عدد الأصوات وبالنهاية لها دور كبير في سياسة البنك الدولي [2]

4-الهيكل التنظيمي للبنك الدولي

إن الشكل التنظيمي للبنك الدولي يختلف عن بداية عهدته , إذ تشترك الحكومات والمتمثلة ب 189) دولة في ملكية مجموعة البنك الدولي وهم أنفسهم الأعضاء في صندوق النقد الدولي , وتمتلك كل دولة حصة السهم في البنك بنسبة حجم اقتصاد كل منهم ,ولذلك تحدد حصة كل دولة في البنك وزن صوتها في مجلس البنك .

يتكون المجلس التنظيمي من ثلاثة هياكل وكالأتي :[3]

15- **مجلس المحافظين** :-

يتكون مجلس المحافظين من ممثل لكل دولة من دول الأعضاء وبالعادة يكون وزير المالية أو رئيس البنك المركزي , ويعقد المجلس اجتماعاً سنوياً في إطار اجتماعات الصندوق والبنك الدوليين , وذلك بهدف متابعة ومراجعة ووضع السياسات والأولويات الخاصة بالمؤسسة .

16- مجلس الإدارة :-

1- بسام الحجار ,العلاقات الاقتصادية الدولية ,ط1,مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ,لبنان , 2003, ص194.

2- ابراهيم كاطع علو الجوراني , المصدر السابق ,ص ص 137-138

3 - عمارة مها , مصدر سبق ذكره, ص ص ,49-50

يتسنم مجلس الإدارة والذي يضم (24) عضواً مسؤولية اتخاذ القرارات اليومية الخاصة بتنفيذ التمويل والسياسات في مجموعة البنك الدولي ,و يعتمد حق التمثيل في مجلس الإدارة على حصة الدولة في البنك ,إذ تتم الاجتماعات مرتين في الأسبوع والهدف من ذلك للموافقة على عمليات التمويل واتخاذ القرارات الخاصة بتنفيذ السياسات والاستراتيجيات ومتابعة أعمال مجموعة البنك الدولي .

17- مكتب رئيس البنك :-

تتسنم الولايات المتحدة الأمريكية بالعادة عملية الترشيح للبنك الدولي ليومنا هذا ويقوم مجلس الإدارة باعتماد ترشيح الرئيس لمرة واحدة ,ويرأس أيضاً مجلس الإدارة ويرجع إليه كل ذراع من اذرع البنك الدولي ويترأس البنك مدة خمس سنوات قابلة للتجديد من لدن مجلس الإدارة .

5- القروض المقدمة من البنك الدولي

(أ) أنواع القروض التي يمنحها البنك الدولي

لقد تتمثل القروض التي يمنحها البنك الدولي بثلاث أنواع :-[1]

(أولاً) قروض المشروعات :

وتمنح هذه القروض لتمويل مشروع معيين مثل مشاريع الري والصرف الصحي والطرق وتوليد الكهرباء , حيث إن هذا النوع من القروض يمثل النسبة العالية من نشاط الإقراض للبنك الدولي ,وسادت هذه المشروعات , في خمسينيات القرن الماضي وحتى التوسع في الإقراض الزراعي وما يسمى (بمشروعات البنية الأساسية الاجتماعية في العقدين الماضيين) (الستينيات والسبعينيات) .

(ثانياً) قروض البرامج :-

وتعطى قروض البرامج لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي أو لتخفيف حدة الاختناقات في العملة الأجنبية أو لتمويل الواردات من الموارد الأولية والسلع الرأسمالية لصناعة معينة أو لعدة صناعات , وبحسب إتفاقية البنك الدولي إن قروض البرامج لا تمنح إلا في حال ظروف استثنائية .

(ثالثاً) قروض التصحيحات الهيكلية :-

استخدمت هذه القروض في مايو عام (1980) إذ صدرت مذكرة عن البنك الدولي وحددت شرطين مهمين لمنح هذه القروض :-

الشرط الأول/ ضرورة وجود خلل في (ميزان المدفوعات) للدولة ومن غير الممكن حله .

1 - د.نور الدين حامد ,مصدر سبق ذكره , ص ص ,140-141

الشرط الثاني / يتمحور في وجود رغبة من جانب الحكومة واستعدادها في تنفيذ برامج التكييف الهيكلي خلال مدة معينة ,وهذا النوع من القروض للبنك يتشابه مع وظيفة صندوق النقد الدولي وسياساته الخاصة بعلاج الخلل في (ميزان المدفوعات) للدول النامية .

6- مصادر التمويل لدى البنك الدولي :- [1]

إن عمليات تمويل المشروعات من طرف البنك الدولي , تمر بعدة مراحل حتى يتسنى لخبراء البنك من التعرف على جدوى المشروع ومدى توافقه مع السياسات التي يهدف إليها البنك .

أولاً \ تمويل المشاريع من طرف البنك إذ تتمثل بست مراحل يسميها البنك ب (دورة المشروع) وهي كالتالي :-

أ) مرحلة اختيار المشروع :-

تكون نقطة البداية في الدولة المقترضة نفسها التي تكون قد فكرت في مشروعات مختلفة وتعتقد إن إسهام البنك سيؤدي إلى وصول المشروع لأهدافه إذ تتقدم دولة الحكومة المعنية بطلب إلى رئيس البنك تطلب فيه معاونة وتمويل المشروع ,ويرسل البنك بعد ذلك بعثة تمهيدية للتقييم الاقتصادي والمالي أي دراسة الجدوى للوقوف على معالم المشروع التي تحصل على بيانات إضافية وبيانات دراسة الجدوى المبدئية .

ب)مرحلة إعداد المشروع :-

حيث يتم إعداد دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع بعد إن أخذ البنك الدولي على عاتقه منذ بداية أعمالة عام (1937) وظيفته الأساسية هي إن يقبل أول يرفض المشروعات التي يتم عرضها علية من قبل المقترضون , وبذلك بالعادة هو الذي يحدد ويرى المشروعات التي يراها مناسبة للتمويل .

ت) مرحلة تحليل المشروعات وتقسيمها بواسطة البنك الدولي :-

يعمل منتسبو البنك الدولي عرضاً شاملاً ومنتظماً لجميع جوانب المشروع ,وقد يستغرق ذلك (3-5) أسابيع إذ يتم تحليل شامل للمشروع كي يتبين مدى نفعه للاقتصاد المعني للدولة العضو ,وبالتالي ما إذا كان صالح للتمويل أم غير صالح وعليه إن البنك لا يمول أي مشروع يقل عائده الاقتصادي عن (12-15)% .

1

ث) مرحلة المفاوضات :-

و تبدأ هذه المرحلة من خلال المناقشات مع المقترضين حول التدابير اللازمة لضمان نجاح المشروع , وتدوين الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها من جرا ء المناقشات التي تم الاتفاق عليها من خلال وثائق القرض و يفرض البنك في تلك المفاوضات شرط للتمويل ,وقد تتضمن الإتزامات اختلافاً من مشروع إلى أخر مثل مشروعات الإيرادات ومحاولة تقليل التيار الضائع .

ج) مرحلة التنفيذ والإشراف :-

وفي هذه المرحلة يرسل البنك بعثات متعددة تشرف على تنفيذ المشروع في جميع مراحله المختلفة التي قد تستغرق خمس سنوات وبعد إكمال المشروع يلزم البنك الجهة المستفيدة على إعادة تقييم المشروع الجديد بدراسة يطلق عليها (تقرير الأعمال) ويهدف هذا التقرير إلى التعرف على نواحي الضعف في تنفيذه , ومقارنة اقتصاديات المشروع بعد انتهاء بنائه .

ح) **مرحلة التقييم** :-

في هذه المرحلة تقوم (إدارة تقييم العمليات) باستعراض تقرير الإتمام الذي يعده موظفو البنك ويرفع إلى المديرين التنفيذيين ,ويشمل هذا التقرير ما إذا كانت قد حدثت تجاوزات لمواعيد التنفيذ وتكاليف المشروع ,حيث تقوم إدارة تقييم العمليات بنشر استعراض سنوي لنتائج مراجعة أداء المشروعات وهو استعراض يوجز أعمال المراجعة التي أجريت في تلك السنة.

7- شروط الإقراض التي يتعامل بها البنك الدولي

من الشروط التي يفرضها البنك الدولي على البلدان المقترضة عدة أمور منها :-[1]

أ)أن تكون الدولة المقترضة قادرة على توجيه القرض في مشاريع ناجحة , أي يجب أن لا تكون هناك ظروف تحول دون استثمار هذا القرض بصورة صحيحة .

ب)إن تسمح الدولة المقترضة بتدخلات البنك الدولي , والإشراف على طريقة إنفاق القرض في المجال الموصى به

1 - عمارة مها ,مصدر سبق ذكره ,ص ص 45-55.

ت) حصر دور البنك الدولي في تمويل المشاريع المختارة في البلد المقترض أي أن البنك غير ملزم بتمويل جزأ من المشروع الذي يعتمد على العملة المحلية للدولة المقترضة وذلك من خلال استخدام موارد محلية تدخل وتشارك في إقامة المشروع .

ث) يقوم البنك بدراسة شاملة وتفصيلية لاقتصاد الدولة المقترض وذلك من أجل تحديد المجالات المهمة والأكثر حيوية في توسيع قدرة الدولة المقترضة .

ج) إجراء دراسات أولية لمعرفة مدى قدرة الدولة المقترض على سداد القرض .

ح) التحقق من أن الدولة المقترضة ليست قادرة على الحصول على هذا القرض من مصدر أخر وبشروط ميسورة .

8- المجموعة المالية للبنك الدولي :

للبنك الدولي مجموعة من المؤسسات المالية وسوف نتطرق لها وتتمثل :- (المؤسسة الدولية للتنمية , ومؤسسة التمويل الدولية , وكالة الاستثمار المتعددة الأطراف)

وسوف نتعرف لكل منها :-[1]

1) المؤسسة الدولية للتنمية International Development Association (IDA)

وتمثل المؤسسة الدولية للتنمية الذراع القوي للبنك الدولي , الذي يهتم بمساندة البلدان الأكثر فقراً في العالم , وتم إنشاؤها في عام (1960) وكان الهدف منها تقليص أعداد الفقراء من خلال تقديم الاعتمادات بدون فائدة هدفها تعزيز النمو الاقتصادي ,وتقليل التفاوت المجتمعي وعدم المساواة , وتحسين الأحوال المعيشية للبلدان . وبمبادرة من الولايات المتحدة قررت مجموعة من الدول الأعضاء إنشاء وكالة من خلالها يتم منح القروض للدول الأشد فقراً بشروط ممكنة وميسرة وقد أطلقوا عليها تسمية (مؤسسة الدولية للتنمية) , وعدوها السبيل الذي خلاله تستطيع الطبقات الغنية في العالم من مساعدة الفئات الأشد فقراً في المناطق الأخرى , وتضم المؤسسة حوالي (165) بلد عضو , ويتم تدوين الأعضاء في الإكتتاب الأولي للمؤسسة وفي العمليات اللاحقة لتجديد الموارد وذلك عن طريق ما يلزم من مستندات وتسديد المدفوعات المطلوبة في إطار ترتيبات تجديد الموارد , وتكمل المؤسسة عمل البنك الدولي, من خلال خدماته الاستشارية , وتقدم هذه المؤسسة مابين (8-9) مليار دولار سنوياً على هيئة تمويل ذي درجة عالية من اليسير إلى الدول الأشد فقراً في العالم والبالغ عددها نحو (81) وبمجموع سكان يبلغ (2,6) مليار نسمة وهذه الاعتمادات المقدمة بدون فائدة .

1 - عبد الكريم جابر شنجار العيساوي ,"التمويل الدولي مدخل حديث ", ط1,النجف الأشرف ,مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع , 2008, ص 135.

ب- مؤسسة التمويل الدولية International Financial Corporation (IFC)

(أولاً) تأسيسها :

تأسست سنة (1956) وهي وكال متخصصة من وكالات هيأة الأمم المتحدة , ارتبط نشاطها بالبنك الدولي الذي تتعاون معه تعاوناً وثيق في برامجها الاستثمارية والتمويلية ويبلغ دول الأعضاء (175) دولة اغلبهم من دول النامية , ويقع مقرها في العاصمة واشنطن دي سي , بلغ رأس مال المؤسسة المكتتب فيه عام ( )2002 حوالي ( )2106 مليار دولار أمريكي .

(ثانياً) أغراض المؤسسة :

إن الغرض الأساسي للمؤسسة تحسين المستوى المعيشي سكان الأعضاء عن طريق التقارب في مجالات التحويل والمساعدات الفنية والإدارية اللازمة لتنمية فرص الاستثمار في الدول الأعضاء في مجال الصناعة واستغلال الثروات التعدينية , وتسعى المؤسسة للاستثمار بصفة أساسية في المشروعات وتقديم القروض لها دون اشتراط تقديم ضمانات حكومية , وذلك بعكس المؤسسات المتعددة الأطراف إذ تتسنم المؤسسة تسعير ما تقدمه من موارد مالية وخدمات بأسعار السوق , أسوة بغيرها من المؤسسات الخاصة , وقد بلغت استثماراتها حوالي (306) مليار دولار في عام (2002) موزعة على (468) مشروعاً , وتحصل المؤسسة على أموالها عن طريق الاقتراض من البنك الدولي وعن طريق إصدار السندات التي تقوم بتسويقها في الأسواق المالية الدولية .

(ثالثاً) إدارة المؤسسة :

هناك ارتباط وثيق بين المؤسسة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير على الرغم من كون كل منهما مؤسسة ذات كيان مالي متميز وقد يتكون مجلس محافظي المؤسسة من محافظي البنك الدولي الذي تشارك دولهم في عضوية المؤسسة , كما يتكون مجلس المديرين من المديرين التنفيذيين للبنك الدولي والذي يمثلون الدول الأعضاء في المؤسسة أما الرئيس الإداري للمؤسسة فيعينه مجلس الإدارة بحيث يرأس الجهاز الإداري للمؤسسة الذي يحتل المراكز الرئيسية فيه بعض موظفي البنك الدولي .[1]

1- نور الدين حامد , مصدر سبق ذكره , ص ص 131-132 .

ج) وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف

تعد وكالة الاستثمار المتعددة الأطراف إحدى المؤسسات المعاونة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير , وقد أنشأت في عام ( )1988و تمت الموافقة على إنشاءها من قبل مجلس المحافظين بالبنك الدولي في اجتماعاته السنية عام ( )1986 , إذ أنشأت لتقوم بدور فعال بتشجيع وتسهيل انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة في البلدان النامية , وذلك عن طريق قيامها بعدة أمور منها :

- التقليل من المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار من جراء القيود التي تفرضها الدول على تحويل العملات أو تلك المتعلقة بتأميم ومصادرة وفسخ العقود إذ تقوم الوكالة في هذا المجال بإصدار ضمانات الاستثمار ذد المخاطر المتنوعة لصالح المستثمرين وتستطيع من خلال نفوذها وتعاونها مع مختلف المؤسسات النقدية المالية الدولية أن تخفض من تلك الأخطار
- تقديم المعطيات الإرشادية والمعلومات الأساسية عن ميادين ومناطق الاستثمار والتوظيف والمناخ الاقتصادي السائد و والأوضاع السياسية والمخاطر المرتبطة بها كما تقدم المعونات الفنية للمستثمرين.[1]

9- حجم القروض والإعتمادات للبنك الدولي[2]

تعمل المؤسسة بالإقراض (أو ما يعرف بالإعتمادات) المالية بشروط ميسرة , وإن هذه الاعتمادات التي تقدمها بدون فوائد , وقد تكون مدة سدادها مابين (35) إلى (40) سنة , وتشمل مدة سماح مقدارها (10) سنوات , كما تقدم المؤسسة منح للبلدان التي تعاني من ارتفاع في مؤشرات مديونيتها [3] , وتعتمد أهلية حصول الدولة المستفيدة على مساعدة المؤسسة أولاً وقبل كل شيء يجب التعرف على الحد نسبي السائد في البلد لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي , ويتم تحديد البيانات لإجمالي الدخل القومي سنوياً , وعلى سبيل المثال بلغ هذا الحد في السنة المالية (2011) إلى (1165) دولار أمريكي , حيث تساعد المؤسسة البلدان التي تتجاوز حد الأهلية للاقتراض ولا تتمتع بالملائمة الائتمانية التي تمكنها من الاقتراض من البنك الدولي للإنشاء .

أما الشروط المقدمة للقروض من المؤسسة الدولية للتنمية فقد قامت المؤسسة منذ عام (1960) بإقراض ( )222 مليار دولار أمريكي لـ (108) بلدان , وقد زادت ارتباطاتها السنوية بصورة كبيرة ووصل متوسط القروض في السنوات الثلاثة الماضية ما يقارب (13) مليار دولار أمريكي حيث

1 - المصدر السابق ,نفس الصفحات .

2 - د. محمد عبد الله شاهين محمد و مصدر سبق ذكره , ص **146.**

تعالج العمليات التي تمولها المؤسسات بصورة أساسية , مجالات التعليم وخدمات الرعاية الصحية والإجراءات الوقائية البيئية , وإدخال التحسينات على مناخ وممارسة أنشطة الأعمال والبنية الأساسية والإصلاحات المؤسسية , وتمهد هذه المشاريع تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل , وزيادة مستويات الدخل وتحسين الظروف المعيشية وتركز المؤسسة الدولية للتنمية على تحقيق (النمو) ويشمل في عدة مجالات هي:-

- السياسات الاقتصادية والتنمية الريفية , وأنشطة قطاع الأعمال الخاصة , والممارسات البيئية المستدامة
- الاستثمار في العنصر البشري والتعليم والرعاية الصحية الخاصة في مجال مكافحة فيروس ومرض الايدز و الملاريا والسل .
- توسيع نطاق قدرات البلدان المقترضة لتقديم الخدمات الأساسية و إرساء مبدأ المسائلة فيما يتعلق بالموارد العامة .
- تحقيق الانتعاش من آثار الحروب الأهلية والاضطرابات المدنية والصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية .
- تشجيع التكامل التجاري والإقليمي.
- تقوم المؤسسة بتنسيق مساعدات الجهات المانحة لتقديم العون والإغاثة للبلدان الفقيرة التي لا تستطيع إدارة أعباء خدمة الديون ، فقد قامت بوضع نظام لتخصيص المنح بناءاً على درجة خطورة ومعاناة البلدان والمديونية ، وتم تصميم هذا النظام لمساعدة البلدان على ضمان استمرارية قدرتها على تحمل أعباء الديون .

جدول (2)

الدول العشرة الأكثر اقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير

السنة المالية (2020) مليون دولار

البلـــــــــــــــد	مجموع الإقراض
الهنـــــــــــــــد	4580
الفلبيـــــــــــــــن	870
تركـــــــــــــــيا	155
اندنوســـــــــــــيا	660
مـصر	1450

أنغولا	1380
كولومبـــــــــــيا	1250
المكسيـــــــــك	1230
الصين	1200
المغرب	110

المصدر :البنك الدولي ,تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير , واشنطن ,مجموعة البنك الدولي 2020, ص 90

ثالثاً :- التماثل والاتفاق (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)

1- التماثل بين المؤسستين :

أ- صندوق النقد الدولي (IMF)

إن غرض الصندوق يكمن في إعادة التعمير والتنمية , ويكون راغباً في نظام جديد للتعاون النقدي وتعزيزه وكذلك أسعار صرف مستقرة ونظام مدفوعات متعدد الجوانب , والسؤال المهم هو كيف نرى الفرق بين عمل هاتين المؤسستين ؟ وما هو دور كل منهما ؟ للإجابة عن هذا التساؤل يكمن في الفرق بين المؤسستين , حيث تجتمع الفروقات بين مؤسسات بريتون وودز من خلال ما يلي , ويمكن إيجاز تخصص صندوق النقد الدولي بما يأتي [1]:-

1. مؤسسة تعاونية تسعى للحفاظ على نظام منظم للمدفوعات والإيصالات بين الدول .

2. يشرف على نظام النقد الدولي .

3. يعزز استقرار التبادل المنظمة بين الدول .

4. يساعد جميع الأعضاء سواء الدول الصناعية أم النامية التي تجد نفسها في مواجهة صعوبات واضطرابات مؤقتة في ميزان المدفوعات من خلال تقديم ائتمانات قصيرة إلى متوسطة المدى .

5. يعمل على استكمال احتياطات العملات لأعضائها من خلال تخصيص حقوق السحب الخاصة ويتم إصدار (21,4) مليار وحدة سحب خاصة للبلدان الأعضاء بما يتناسب مع حصصها .

---

1 - للمزيد عن تخصص صندوق النقد الدولي ينظر :-

- David.D.DriscoII,The IMF and worId Bank , : How Do They Differ متاح على الرابط التالي :https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/differ/differ.htm
- د. حسين يوسف علي , الفرق بين صندوق النقد والبنك الدوليين ,الوطن , 2017 , متاح على الرابط التالي : https://www.al-watan.com/
- اسلام النجار ," مهام مختلفة بين الصندوق والبنك الدوليين في دعم اقتصاد الدول " بلا حدود ,26 يناير , 2020

6- يستمد موارده المالية بشكل أساسي من اشتراكات حصص الأعضاء فيه حتى الآن لديه حصص مدفوعات بالكامل إلى (145) مليار وحدة سحب خاصة أي حوالي (215) مليار دولار .

7- يعمل لديه (2300) موظفاً من (128) دولة عضواً .

8- يركز بصورة عامة على قضايا الاقتصاد الكلي والسياسات النقدية والمالية لبلدان الأعضاء .

9- يقدم المشورة في مجال دعم وتنمية القدرات المحلية من أجل مساعدة للبلدان الأعضاء على بناء اقتصاديات قوية

10- يشجع التعاون النقدي العالمي .

11- تقديم القروض للبلدان المتعثرة والتي تمر بأزمة والتي تعاني من إختلالات في موازينها العامة وميزانها التجاري , وكذلك يساعد الصندوق هذه الدول على وضع برامج وسياسات مالية ونقدية لحل مشاكل الاقتصاد الكلي وخاصة ميزان المدفوعات , عندما لا تتمكن هذه الدول من الحصول على تمويل بشروط ميسرة لتغطية صافي مدفوعاتها الدولية .

12- قروضه عادة قصيرة أو متوسطة الأجل .

13- يهدف لاستقرار النظام المالي للبلدان وأسعار صرف العملات

14- العمل على تعزيز النمو وتخفيف الفقر

ب - البنك الدولي (W.B)

في حين يقوم البنك بإعادة التعمير والتنمية وتسهيل الاستثمار الدولي "من أجل رفع الإنتاجية ومستويات المعيشة وأحوال العمل والعمال " في جميع الدول الأعضاء هذا من جانب ومن جانب أخر للمساعدة في حدوث انتقال هادئ للعالم من زمن الحرب لزمن السلام , ويمكن إيجاز مهام البنك بشكل دقيق وكما يلي [1]:-

1 - البنك الدولي أكبر حجماً من الصندوق للأدوار التي يلعبها ويديرها ويقدمها في الساحة الدولية .

2 - يقوم بإقراض حكومات البلدان المنخفضة الدخل , بالإضافة إلى وكالات دولية للتنمية , إذ يقدم قروضاً حسنة بدون فوائد تسمى " الائتمانات أو المنح " لأفقر البلدان .

3 - يسعى إلى تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان الفقيرة في العالم .

---

1 - للمزيد عن مهام البنك, ينظر :-

- نيرى وودز وقلاع العولمة , ترجمة محمد رشدي محمد سالم ," عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمقترضين ", القاهرة , المركز القومي للترجمة , 2010, ص ص 49 – 50.
- د.حسين يوسف علي مصدر سابق
- David.D.DriscoII,The IMF and worId Bank , : How Do They Differ متاح على الرابط التالي : https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/differ/differ.htm
- عبد الرحمن النجار , مصدر سبق ذكره

4 - يساعد البلدان النامية من خلال التمويل الطويل لأجل المشاريع وبرامج التنمية .

5 - يقدم لأفقر البلدان النامية التي لا يقل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن (865) دولاراً سنوياً مساعدة مالية من خلال المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) .

6 - تشجع الشركات الخاصة في البلدان النامية من خلال الشركة التابعة لها مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

7 - يكتسب معظم موارده المالية عن طريق الاقتراض في سوق السندات الدولية , ويبلغ رأسمالها المصرح به (184) مليار دولار حيث دفع الأعضاء حوالي (10) % منه , ويعمل لديه (7000) موظف ينتمون إلى (180) دولة عضواً .

8 - يقوم بمنح قروض منخفضة الفائدة , وبطاقات أئتمانية معفاه من الفائدة تمنح للبلدان النامية .

9 - يدعم قطاعات التعليم والصحة والإدارة العامة والبنية التحتية وتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص والزراعة وإدارة الموارد البيئية والطبيعية على عكس الصندوق .

10- يقدم الدعم للبلدان النامية من خلال تقديم المشورة السياسية والبحث وتحليل المساعدة التقنية .

ومن خلال ما تقدم نجد إن صندوق النقد والبنك الدوليين أهم مؤسستين انبثقتا من رحم بريتون وودز في الأمم المتحدة في يوليو (1944) حيث يعدان مؤسستين شقيقتين ولكنهما مختلفتان تماماً في طريقة عمل كل منهما وأستحدثا لحاجة الساحة الدولية إلى هاتين الركيزتين لتسوية وإعادة إعمار ما دمره الحرب , وكذلك تسهيل عمليات التوسع في التجارة والنمو المتوازن لحاجة المجتمع الدولي لنظام جديد للتعاون النقدي وتعزيز أسعار صرف مستقرة , ونظام مدفوعات متعدد الجوانب , وكذلك تسهيل الاستثمار الدولي هذا من جانب , ومن جانب أخر مساعدة البلدان المتعثرة وتقديم الحلول والمساعدات والاستشارات , ولاسيما مساعدة البلدان المنخفضة الدخل والمتضررة من خلال بعض البرامج والسياسات والتي تم ذكرها بشكل مفصل سابقاً في هذا المبحث من هذا الفصل .

أوجه الاتفاق والتعاون بين المؤسستين

1- أوجه الاتفاق والتعاون بين (IMF) و(W.B)

هناك اتفاق ورؤيا واضحة لعمل المؤسستين ويمكن توضيحها كالأتي :-[1]

❖ " إن الصندوق والبنك يتفقان على إن المشكلة في الدول النامية هي ,تراكم أخطاء داخلية في تلك الدول وأدت إلى تفاقم كل من العجز الداخلي والخارجي ,ومن ثم فهما يستبعدان العوامل الخارجية تماماً "

❖ "يعمل الصندوق مع البنك جنباً إلى جنب لتحقيق أهدافهما فهما يعقدان اجتماعاتهما بصفه مشتركة وفي مكان وزمان واحد , بل وصل التضامن بينهما إن البنك الدولي لا يقدم قروضاً لدولة نامية حتى تحضر له خطاباً من صندوق النقد الدولي , بين فيه إن تلك الدولة قد خضعت لسياسات الصندوق ونفذت كل ما فيها"

❖ " إن معظم الدول المؤسسة للصندوق والبنك هي الدول الغربية ,وعلى رأسها دول الحلفاء : الولايات المتحدة الأمريكية , بريطانيا , فرنسا التي انتصرت في (الحرب العالمية الثانية) , وقد استحوذت تلك الدول على نصيب الأسد من تمويل المؤسستين ومن ثم تمكنت من السيطرة عليها , الذي يراد له أن ينتشر في العالم , مما يسهل للدول الغربية السيطرة والتحكم الخاصة فيما يتعلق بالدول النامية " .

3) الانتقادات إلى المؤسستين :-

هناك العديد من الانتقادات الموجهة إلى كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في بيئة كونتها مبادئ اقتصاد السوق موضوع مساجلات مثير للجدل والنقاش المسهب من إلغاء مؤسسات بريتون وودز إلى آلية اندماجها .[2]

أ- الانتقادات إلى صندوق النقد الدولي

وسوف نتطرق إلى الانتقادات الأكثر شيوعاً والموجهة للصندوق ومنها ما يأتي :-

- تفرض برامج (I.M.F) إجراءات تقشفية مالية قاسية للبلدان التي تعاني من ضائقة مالية ,

---

1- د. محمد عبد الله شاهين محمد ,مصدر سبق ذكره , ص 62

1-*see -

- The role of the lnternational Monetary Fund in a changing global environment ,2000,p15.
- Kenneth Rogoff, The I.M.F strikes Back ,2003 .
- Does The I.M.F Really Help Developing Countries? ,p2,april 1993 .
- Opcit,p3 .

(Financial Dfficulty)

- تؤدي سياسات الصندوق المجحفة ونصائحها للبلدان التي تعاني من عجوزات دائمة نتيجة تفاقم أزمة المديونية وتدهور الأوضاع الاقتصادية إلى حد كبير .
- أرجح الصندوق البلدان بشكل مسؤول على الانفتاح على التدفقات المتقلبة والمزعزعة لاستقرار رأس المال الأجنبي .
- غالباً لا يكون للبرامج الخاصة بالصندوق تأثير قوي على السياسات المالية والنقدية ,وهذا ما يساعد في تفسير عدم قدرة الصندوق على تحقيق أهداف البرامج بشكل كامل , ومع ذلك يتأثر سعر الصرف بشدة وتساعد البرامج في حدوث إنخفاض كبير في القيمة الحقيقية للعملة .
- كثير ما تفشل البرامج في تحفيز تدفقات إضافية لرأس المال من بقية العالم .

ب - انتقادات البنك الدولي ومجموعته :-

لقد وجهت انتقادات كثيرة للبنك ومجموعته فيما يخص إجراءاته تتمثل بما يأتي :- [1]

❖ إن البنك الدولي ومجموعته عندما يدفع من قروضاً للدول الأفريقية إنما هو لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية للدول المسيطرة عليها وهي الدول الرأسمالية الغربية أما تحقيق الأهداف المعلنة لتلك المنظمات فهو شيء يسير ويستخدم للدعاية فقط لا غير , صحيح أن تلك المنظمات قد تحقق مصالح الدول الفقيرة لكن عند التعارض بين مصالح تلك الدول ومصالح الدول الكبرى وهو الغالب , فإن مصالح الدول الكبرى تكون هي الراجحة .

❖ إن إدارة البنك العالمي لا زالت تتأثر كثيراً بنفوذ الدول الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة التي تمتلك حوالي (20) من القوى التصويتية في البنك الدولي .

❖ لا يقدم البنك الدولي إلا القليل لتنمية المشروعات الصناعية وهي حجر الزاوية في التنمية الأقتصادية في الدول ويركز فقط على القطاعات الزراعية والطاقة و البنى الأساسية .

❖ يترتب على المعونة بمرور الوقت تسييس السياسات الأقتصادية المحلية حيث إن الأمر الذي يطغى ويسيطر على الموضوعات الأخرى هو البحث عن المساعدات وليس الخوض في معركة التنمية .

❖ كثيراً ما تكون المساعدات في صالح سكان المدن وليس بصالح البيئات الريفية .

1- محمد عبد الله شاهين محمد , مصدر سبق ذكره ، 127.

❖ يعتبر بعض الاقتصاديين أن سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك والذي بلغ (6%) إيجابية وهي فعلاً أقل من أسعار الفائدة السائدة في السوق إلا أنه يجب عدم إغفال أن البنك مؤسسة دولية قامت خصيصاً لمساعدة الدول في بناء وتدعيم اقتصاداتها إي إنها مؤسسة لا تسعى للربح .

❖ النسبة التي يحددها البنك في تقاريره لرفع الدخول في الدول المتخلفة لا تتعدى الثلث في أغلب الأحيان .

❖ نسبة كبيرة من القروض التي يقدمها كانت من نصيب الدول المتقدمة اقتصادياً كدول أوربا واستراليا بينما نصيب دول افريقيا وأسيا أقل بكثير .

❖ لا يستطيع البنك الدولي أن يتربع على عرش الإقراض الدولي لأنه ممنوع من منافسة المقترضين وأنه لا يقدم القروض إلا أذا استحال على الدول المحتاجة الحصول عليها.

❖ على الرغم أن البنك يكمل مهام صندوق النقد الدولي إلا انه أصبح يهتم بمسائل تتدخل في صميم التكييف الهيكلي التي يمليها على الدول النامية التي تلجأ إليهما في كثير من الحالات التي تعقد وضعية هذه الدول بدل من تحسينها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً .

المبحث الثالث

سياسات الإصلاح الاقتصادي

تمهيد..

تواجه البلدان بشكل عام آثاراً اقتصادية بمستويات مختلفة بفعل المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تحصل على الصعيد العالمي , وتنعكس عادة هذه الآثار بشكل أكبر على البلدان النامية التي تعاني مشكلات وإختلالات اقتصادية مزمنة في ظل التوجهات للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف التي تجبر البلدان المنخفضة والمتوسطة على الدخل في اعتماد سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي .., وقبل الدخول في طبيعة هذه السياسات يجب التطرق إلى مفاهيم الهيكل والاختلال الاقتصادي .

أولاً: مفاهيم الهيكل والاختلال الاقتصادي

لا يوجد هناك إجماع بالرأي على كيفية وضع مفهوم محدد للهيكل الاقتصادي (Economic structure)حيث شأنه شأن العديد من المفاهيم في حقل العلوم الإنسانية , ولذلك نرى الكثير من أراء الاقتصاديين في صياغة لمفهوم الهيكل الاقتصادي[1] , ومن مبدأ الإختلالات تعاني الكثير من البلدان النامية كثيراً من الإختلالات الهيكلية المتبادلة في التأثير ,وهذا بدوره له الكثير من الانعكاسات والآثار على واقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها وما للتبعية الاقتصادية التي عرفت الدول النامية بها تأثيراً في تفاقم هذه الظاهرة وذلك من خلال مشاركتها في تضليل واختلال البنى الهيكلية لهذه الاقتصادات, ولعل من الآثار المتبادلة لهذه الإختلالات في البلدان النامية ,يكمن في العديد من المؤشرات ومنها انخفاض مستوى الاستثمارات بصورة عامة , وانخفاض مستوى التراكم الرأسمالي , وارتفاع معدلات البطالة وتدني معدلات النمو الاقتصادي [2]

وعليه وبضمن هذا السياق سوف نتطرق في هذه النقطة من منطلق الهيكل الاقتصادي إلى خمسة محاور ,الأول يتعلق بمفهوم الهيكل الاقتصادي, أما المحور الثاني فيتحدث عن معنى الهيكل الاقتصادي والتكوين البنيوي ,والثالث عن المفهوم الشامل للاختلال الهيكلي , والرابع يتحدث عن

1- هند غانم محمد المحنة ,الإختلالات الهيكلية وسبل المعالجة التنموية في دول مختارة مع أشارة خاصة للعراق للمدة (1994-2010) , رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ,جامعة الكوفة , ص 7

2- المصدر السابق نفسه ,ص 6

الهيكل الاقتصادي في البلدان النامية , أما الخامس والأخير يتحدث عن مكونات الهيكل الاقتصادي , وفيما يلي استعراض لتلك المصطلحات :-

1- مفهوم الهيكل الاقتصادي (Economic Structure Concept)

إن تحديد مفهوم الهيكل الاقتصادي يعتبر من الأوليات الضرورية في دراسة برامج الإصلاح الاقتصادي إذ تباينت آراء الاقتصاديين في تحديد مفهوم معين للهيكل الاقتصادي , وقد برهن جزء منهم على أنها ((مجموعة النسب والعلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية التي قد تهيئ نظاماً اقتصاديا في وقت ما [1] .

ومنهم من يرى إن الهيكل الاقتصادي ما هو إلا منظومة علاقات وقوانين خاصة تتميز بالانتظام على وفق شروط معينة على إن إي تغيير يحدث في النظام يؤدي إلى تغيرات في منظومة العلاقات نفسها [2], في حين يرى آخرون إلى رأي أخر مختلف عن الأخير بأن الهيكل الاقتصادي ليس إلا تيار صاعد من العلاقات الثابتة في نظام اقتصادي أو اجتماعي معين [3] , وهناك مفهوم أخر يتمثل بأنه (النمو الذي يهتم به الاقتصاد أي إنه المحور الرئيسي الذي يقوم عليه أي اقتصاد كان ويتكون من مجموعة العلاقات التي تمثل الشكل النهائي لمميزاته ومدى تقدمه)[4] , ويرى أحد اقتصادي المدرسة الهيكلية (كينث أف والس) (Kenneth F. Wallis)إن الهيكل الاقتصادي " هو مجموعة من الملامح والخواص الاقتصادية التي تطبق في اقتصاد ما وفي زمن معين "[5] , ومن الجدير بالذكر إن جوهر التوازن للهيكل الاقتصادي ولأي اقتصاد كان يكمن في الوصول إلى نقطة يتساوى بها كل من الطلب الكلي والعرض ,إذ يعد التوازن محصلة من توازنات جزئية أو فرعية متمثلة في الأسواق السلعية والنقدية والعمالية , والتي يمكن الربط بينها والتنسيق على وفق نسق معين في إطار السياسة الاقتصادية الكلية , وإن يكن هدفها يرمي إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي وتصحيح

1- فتح الله ولعلو , الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية ,دار الحداثة للطباعة والنشر , بيروت ط1 ,1981, ص174,

2 -أديث كرزويل (عصر البنيوية من ليفي شتراوس إلى فوكو, ترجمة جابر عصفور ,بغداد ,دار آفاق عربية ,1985ص ,287

3 - H.B.chenery,structural change & development policy,aworld bank research publication.oxford university press,1975.p.108

4- شعفل علي محسن عمير ,التكييف الهيكلي في الزراعة العربية (دراسة حالة دول مختارة) إطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الزراعة والغابات ,جامعة الموصل ,2005, ص4

5- فاضل جويد عواد , تطور النظام النقدي الدولي وآثاره في اتجاهات التمويل والتكييف في البلدان النامية للمدة (1970-2002) , اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية , 2004 , ص 57

الإختلالات والتقلبات في الهياكل الاقتصادية , في حين إن لكل من الدول النامية والمتقدمة نظام خاصاً وهيكلية تختلف عن بعضها بعضاً.[1] وحيث يرى (والاس بيترسون) وهو أحد رواد المدارس الهيكلية على إنه "مفهوم البنية أول الهيكل الاقتصادي يدل على المنشأ القطاعي للدخل القومي وعلى التوزيع الوظيفي للقوى العاملة ,أي المشاركات النسبية للقطاعات المختلفة المكونة للدخل القومي [2] وعليه فان الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يمثل إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية في السوق , ويتم تقديره على أساس الأسعار الجارية للسلع والخدمات النهائية [3] , ومن وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية فقد ترى إن معنى الهيكل الاقتصادي " بأنه مجوعة الخصائص التي تحيط بالبنيان الاقتصادي والذي يكون إطار للسلوك الاقتصادي "أما المدرسة الكلاسيكية الحديثة فكانت ترى في كيفية استحداث وتعديل في الأفكار الكلاسيكية حيث عدت الهياكل الاقتصادية إطاراً نظرياً ذات تأثير ثانوي وهامشي و حيث ارتأت المدرسة الكلاسيكية المحدثة تحديث الأفكار الكلاسيكية وأدخلت عدة تعديلات من خلال روادها مارشال وسولو , حيث يعتمد على تصور الكلاسيك لطبيعة الهيكل الاقتصادي لاعتباره يتصف بالمرونة العالية في توزيع الموارد حيث لا يكون الدور الرئيسي للأسعار من توجيه الموارد وتحقيق التوازن بين العرض والطلب [4]

2- مفهوم الاختلال الهيكلي

يشير الاختلال الهيكلي إلى أنه الوضع الذي يوضح البعد عن نقطة التوازن بين القوى المتضادة ,وفي سياقات التحليل الاقتصادي يعبر عن قوى المتضادة أي هو اختلال علاقات التوازن العام في الاقتصاد القومي والذي يؤثر في إمكانية استقرارية النمو الاقتصادي وديمومته ,كما هو شائع دائماً بمتغيري العرض والطلب أو بمتغيرين الاستثمار والادخار ,حيث "إن الاختلال الهيكلي يظهر في صورة اختلال في العلامة أو عدم التساوي أو عدم التوازن بين نوع معين من المتغيرات الاقتصادية مع الأخذ بنظر الاعتبار الأهداف التي ينبغي إن يصلها الاقتصاد القومي .

1- شيماء رشيد ,واقع الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ,إطروحة دكتوراه ,مقدمة إلى جامعة كربلاء ,كلية الإدارة والاقتصاد ,ص3

2- علي إسماعيل الجاف ,الهياكل الاقتصادية أهمية بالغة في فهم واقع النشاط الاقتصادي واتجاهاته لأي بلد ,13حزيران \ يونيو,2012,متاح على الرابط التالي : https://www.tellskuf.com /

3- حسين شناوة مجيد , الإختلالات في الاقتصاد العراقي ,بحث منشور ,مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ,العدد الخامس , المجلد الأول ,2011 ,ص114 .

4- رواء زكي يونس ,أثر السياسات الاقتصادية على التغيرات الهيكلية في الاقتصاد التركي للفترة (1980-9951) ,دار بن الأثير للطباعة والنشر ,بغداد,2008,ص38.

أو من وجه أخر يعرف بأنه :اختلال علاقات التناسب في مكونات الهيكل الاقتصادي أو تنويع مرتكزاتها الرئيسية للوضع أو المستوى الذي يستطيع إن يؤثر في النمو الاقتصادي واستقراره . وهناك مفهوم أخر يشير إلى إن الاختلال الهيكلي يشير إلى الاختلال في علاقات التوازن العام على مستوى الاقتصاد القومي إلى الحد الذي يمكن إن يؤثر في إمكانية استقرارية النمو الاقتصادي وديمومته ,مما يؤدي في مرحلة لاحقة إلى ظهور العديد من المشاكل والاختناقات في بنية الاقتصاد القومي ويمكن إن يؤثر الاختلال في هيكل الاقتصاد واستقراره من حيث حالة التوازن بصوره عامة .

3- الهيكل الاقتصادي للبلدان النامية [1]

(characters of Economic structure in DeveIoping countries)

تتباين البلدان النامية في الكثير من المميزات والسياقات الاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية ,وعلى ما يبدو أنها قد تتقارب في بعض المميزات الاقتصادية , في حين قد توحدها ميزة مهمة ومشتركة تكمن في اختلال هياكلها الاقتصادية , إذ إن هذه الإختلالات كثيرة ومترابطة ولها تأثيرات تتعلق بالأسباب التي تخص السمات الاقتصادية , والتي تعد سبباً أساسي من أسباب الإختلالات في الدول النامية التي تعاني من ارتفاع معدلات النمو السكاني بمقابل تراجع معدل النمو الاقتصادي وتشير العديد من الدراسات إلى إن معدلات النمو السكاني تتراوح بين (2.5- 3%) سنوياً في الدول النامية مقارنة مع معدل لا يزيد (0.7 %) في الدول المتقدمة , وكذلك إنخفاض مستويات الإنتاج والإنتاجية , والتي تعتبر سمة ملازمة لطبيعة البلدان النامية وذلك لهبوط كميات الإنتاج للقطاعات الزراعية , وعدم إتباع التقنيات والتكنلوجيا المتقدمة ,كذلك قد كانت هذه البلدان من الناحية السياسية يسيطر عليها التبعيات الاقتصادية والاستعمارية وتعرضها إلى محاولات دمجها في منظومات للبلدان المتقدمة , وهذا ما له من آثار سلبية على واقع الحياة والهيكلية في البلدان النامية واقتصاداتها , وعليه قد فرضت نفوذها وسيطرتها على حجم الفوائض الاقتصادية للدول النامية من خلال تقسيم العمل , وتحويل الأرباح إلى

1- للمزيد حول الهيكل الاقتصادي للبلدان النامية, ينظر :-
- عبد المجيد نامق , التنمية في ظل الخصخصه, بحث مقدم غلى الندوة الاقتصادية التي اقامها صندوق النقد العربي للمدة 16-18نيسان , (ابو ظبي :1998) , ص 20
- سعد محمود الكواز,سمير إبراهيم ,أثر التغيير الهيكلي في التجارة الدولية لعينة مختارة من الدول النامية للمدة (1985-2008)مجلة تنمية الرافدين ,العدد (101) ,مجلد (32) ,جامعة الموصل ,2010,ص 45
- سالم توفيق النجفي ,سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي ,ط1,بيت الحكمة ,بغداد ,2002,ص 46
- خميس خلف موسى ,مازن عيسى الشيخ راضي (التنمية الاقتصادية) جامعة الكوفة ,2000,ص 53
- مصطفى العبد الله وآخرون , الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية , ط1,مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت ,1999,ص 58-59.

الدول الأخيرة .ومن جانب أخر كانت للصراعات والتباينات العرقية سطوة وسيطرة في المجتمعات النامية , إلى جانب الصراعات والحروب في الساحة وقد اختلفت وتباينت من دولة إلى أخرى وهذا ماله من آثار وخيمة على الجوانب المكونة والمسؤولة عن الاستقرار السياسي في هكذا بلدان , ومالها في انعكاس على هيكلية البلد والتي تتمثل في الإختلالات الهيكلية , في حين إن الكثير من البلدان النامية تشوبها صراعات طائفية وتخللها الكثير من الصراعات القبلية , وانعكس ذلك على اختلال الهيكل الاقتصادي لهذه البلدان وعلى سبيل المثال من هذه البلدان (العراق) والذي هو موضوع الدراسة والذي سوف نتطرق له في الفصل الثالث , وبالطبع ليس فقط العراق فحسب بل هناك دول قد تزعزعت البنى الأساسية فيها ومنها (الباكستان , الهند, والسودان , يوغسلافيا , انكولا , والموزنبيق , اثيوبيا) حيث يعد الأمن والاستقرار السياسي في أي بلد مؤشراً وقيد ضروري للاستثمارات سواء من حيث ديمومتها واستدامتها أم اندثارها كل هذه الأمور ترجع للأوضاع الأمنية في الساحة السياسية في هذه البلدان [1] .

ومن العوامل السياسية إلى العوامل الاجتماعية , إذ نلاحظ أبجديات الإختلالات الهيكلية لا تنحصر في واقع العوامل المذكورة أنفاً, بل انعكست على جوانب أخرى إلا وهي جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والتي لها تأثير ملامس لحياة الأفراد .

وعليه إن اختلال هذه المستويات الاجتماعية قد تؤدي إلى العديد من النتائج والتي قد يترتب عليها عدم انخفاض توفير الفرص لتحقيق مستويات متقدمة للتنمية , إذ ترتبط بها الكثير من المعوقات التي تعيق عملية التنمية البشرية المستدامة ومن هذه العقبات العادات والتقاليد ، التي يجعل من التقدم الاقتصادي أمراً صعباً المنال ويشارك في استدامة الاختلال , ومن أهم التأثيرات الاجتماعية " أثر العادات والتقاليد على الإنفاق الاستهلاكي" [2] وعليه فأن هذه العادات والتقاليد والقيم في الدول النامية تدفع الأفراد إلى المغالاة في الإنفاق الاستهلاكي والتي يكون معظمه في حالات ليست بالقليلة من قبيل الاستهلاك البذخي , أو استهلاك المباهاة والتفاخر ,وهناك أسباب أخرى للاختلال الهيكلي ومنها إقبال المجتمعات النامية على الانقسامات المجتمعية بسبب التكتلات والانتماءات القبلية والطبقية وهذا

1- مشيل تودارو,التنمية الاقتصادية ,ترجمة د.محمود حسن حسني ,د.حامد محمود,دار المريخ ,الرياض ,2009,ص84

2- فليح حسن خلف ,التنمية والتخطيط الاقتصادي ,ط1عالم الكتب الحديث ,عمان ,2006, 92

بدوره يؤدي إلى حدوث الكثير من المشاكل وازدهار حدتها في إدارة ومركز النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية[1].

ونستنتج مما تقدم أن البلدان النامية لازالت تسيطر عليها التبعيات الاقتصادية لبعض المؤسسات ولازال هناك ضعف في أجهزتها الإنتاجية وكذلك النمو غير المتوازن في القطاعات الاقتصادية ,الأمر الذي انعكس على واقع الحياة الاجتماعية والثقافية وواقع الهيكل العام لهذه البلدان مما أدى إلى استمرارية النشوة المتزايد في مستويات المعيشة والمتمثل في الفقر المدقع والجوع والمرض والاستغلال الوحشي وفرض الهيمنة الاقتصادية لبعض المؤسسات من خلال إتباع أسلوب "القهر المالي " من خلال إتباع شروط القروض الخارجية والمعونات الدولية وإتباع سياسات خاصة بها , وهذا ماله من تأثير في تكبيل هذه البلدان أعباء وديون إضافية تعيق تقدم هذه البلدان بسلم التنمية المستدامة والتطور المطرد ,إذ إن بعض البلدان لازالت تحت تأثيرات هذه التبعية وسيطرة هذه المنظمات ولازالت لا تتمتع مجتمعاتها بالتطور والتقدم والبناء والوحدة الوطنية .

ثانياً:- سياسات الإصلاح الاقتصادي (الإطار العام والأهداف)[2]

كثيراً ما أُشير إلى مصطلح الإصلاح الاقتصادي ***(ECONOMIC REFORM)"*** في الكتب والمقالات والمذكرات الحكومية والتقارير الإقليمية والدولية , وهي مفردة عرجت واستحدثت في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين كمرادف للتنمية , وكما يذكر فإن أول من أستخدمها كان الصندوق والبنك الدوليين ,في تقاريرهما وعليه فإنها قد تشكل منعطفاً حديثاً في الحياة الاقتصادية والساحة الدولية , وسرعان ما انتشرت في الدوائر الأكاديمية والجامعات ومراكز البحوث , ومن

1- إبراهيم مشورب,إشكالية التنمية في العالم الثالث ,ط1,دار المنهل اللبناني , بيروت ,2006 ,ص 63.

2- للمزيد حول سياسات الإصلاح الاقتصادي ,ينظر :-

- د . محمد عبد الله شاهين محمد ,مصدر سبق ذكره ,ص 271
- د.ستار جبار البياتي, "الإصلاح الاقتصادي في العراق ومتطلبات فاعلية " متاح على الرابط التالي : https://almadapaper.net/sub/04-634/p19.htm
- ابتسام علي حسين العزاوي,سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية (دراسة بلدان مختارة)اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ,جامعة بغداد ,2009 ,ص 7
- مفلح محمد عقل ,وجهات نظر مصرفية ,ج1,البنك العربي ,عمان ,2000,ص 142
- حمزة بن حافظ ,دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر), رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,جامعة منتوري قسنطينة ,الجزائر ,2010-2011,ص 8

الجدير بالملاحظة أن الإصلاح الاقتصادي ضروري بالنسبة لبلدان التي يتسم هيكلها بالركود والإختلالات الهيكلية , إن سياسة الإصلاح وجدت بين مؤيد ومعارض وذلك من خلال السياسات التي تعرض ضمن شروط المنظمتين أعلاه , ففي الحالة الأولى عند الحاجة إلى الإقتراض والحالة الثانية عند إلغاء الديون أو إعادة جدولتها وكلتا الحالتين يقعان ضمن ما يسمى ويطلق علية (المشروطة) والتي ينبغي لها إن تقترن بخطاب ضمان يقضي بتطبيق هذا البرنامج من قبل الدولة التي تطلب القرض.

ومن خلال ما ذكر أنفاً حول الإصلاح وسياساته سوف نتطرق في هذه النقطة إلى أربعة محاور, انطلاقاً من المحور الأول الذي يتضمن الإطار العام للإصلاح الاقتصادي .

1- الإطار العام للإصلاح الاقتصادي

تعد سياسات الإصلاح الاقتصادي هي سياسات خاصة ذات منهجية محددة على وفق نسق من السياسات المالية والنقدية والتجارية من أجل المحافظة على إدامة الطلب الكلي وتوافقه مع العرض , أي التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق , من خلال مجموعة من الإجراءات التي تحافظ على تشجيع قطاعات السلع والخدمات وذلك من أجل أخفاء التعثرات والتشوهات في الأسعار وتحقيق المنافسة والسيطرة الإدارية ,إذ تعد سياسات الإصلاح الاقتصادي هي السياسات التي انبثقت وتكونت في بداية الأمر في اقتصاديات الدول المتقدمة من خلال مجموعة إجراءات اتبعتها هذه الدول في معالجة بعض التعثرات التي مست اقتصاداتها , وعلى العكس في البلدان النامية التي لم تكن تعتمد هكذا برامج إلا بعد الأزمات التي واجهتها قبيل أزمة المديونية في المكسيك سنة (1982) .

وعليه تعتبر الإجراءات المتبعة من قبل مختلف الهيآت الاقتصادية والمؤسسات الدولية الهادفة إلى تحسين عمل النشاط الاقتصادي على وفق آليات محددة وأيدلوجيات خاصة وقواعد معيارية تم اختيارها مسبقاً وبعضهم يرى أن سياسات الإصلاح الاقتصادي وعلى وفق الإطار العام لها ما هي إلا سياسات تتمثل بكل عمل وجهد يرمي إلى تعديل , وتهذيب المسار الاقتصادي لأي بلد إلى الاتجاه المقصود من خلال بعض الإجراءات الهادفة إلى التعديل على هيكلية المسار المقصود بهدف كبح التضخم إذ يستهدف الإصلاح الاقتصادي تحسين برامج واسلوب تعبئة الموارد لتلبية الاحتياجات

الاقتصادية والاجتماعية وتتراوح معالمه بين فلسفة الاقتصاد الحر والأهداف العامة للسياسات الإنمائية والمؤسسات الاقتصادية والمبادئ التوجيهية والتقنية للسلوك الاقتصادي. [1]

2- الأهداف الرئيسية للإصلاح الاقتصادي :

هناك العديد من الأهداف للإصلاح الاقتصادي وسوف نشير إلى بعضها منها وكالآتي [2]:-

1. الإدارة الكفوءة للاقتصاد ,وذلك بالاعتماد على اقتصاد السوق .
2. تخفيف القوى المؤثرة في حدوث الإختلالات الهيكلية .
3. دعم القطاع الخاص وتوسيعه وخصخصة القطاع العام.
4. التقليل من تدخلات الحكومة في الأنشطة الاقتصادية .
5. إلغاء الدعم الحكومي عن السلع والخدمات بهدف تقليل العجز في الموازنة العامة .
6. تحقيق التوازن في (ميزان المدفوعات) .
7. الاستثمار الأمثل والعادل للموارد الاقتصادية والطاقات البشرية .
8. العمل على تحفيز الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الأسواق الخارجية.
9. التقليل من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل من خلال المناخ الاستثماري الملائم .
10. العمل على دعم التوازنات المرغوبة والمطلوبة في الاقتصاد الوطني بين الإنتاج والاستهلاك من جهة , وبين الادخار والاستثمار من أخرى .
11. العمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال توظيف معطيات الثورة العلمية ومبادئ التكنلوجيا.
12. القضاء على التضخم .
13. تقليل عبء المديونية الخارجية والحد من خفض الديون على الاقتصاد المحلي .
14. العمل على تشجيع القطاع الخاص وزيادة المشاركة في الاقتصاد الوطني بهدف خلق فرص عمل جديدة .
15. تطوير وتوسيع الخدمات العامة مثل الصحة , التعليم , التربية . [3]

إذن فإن سياسات الإصلاح الاقتصادي ,ما هي إلا أهداف تحسين واقع القطاعات المالية وتخفيف عبء الديون الخارجية ومساعدة البلدان المتعثرة والتي تعاني من أزمة مالية في تخطي معوقاتها والتقدم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية .

1- إسلام محمد محمود عبد العاطي ,الإصلاح الاقتصادي التجربة المصرية وامكانية التطبيق في الاقتصاد العراقي ,رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ,جامعة الأنبار ,2009 , ص 7 .

2- محمد عبد الله شاهين محمد ,مصدر سبق ذكره , ص 253.

3- ناصر عبيد الناصر "سياسات الإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي " مؤتمر الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية , المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأدب والعلوم الاجتماعية ,دمشق ,2005 ,ص 220-221

3 – **أقسام برامج الإصلاح الاقتصادي**

في ما يخص برامج الإصلاح الاقتصادي تشمل كافة السياسات والإجراءات التي تعمل على تحرير الاقتصاد الوطني على وفق آليات السوق , حيث تتكون برامج الإصلاحات الاقتصادية من شقين رئيسيين ومتناسقين ,هما أولاً التثبيت الاقتصادي وثانياً برامج التصحيح الهيكلي , واللذان قد تختلف برامج تنفيذهما بحسب اختلاف القرض ونوعيته وهذا ما سوف نتطرق له من خلال القسمين الأول والثاني:-

القسم الأول :التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي

1- التثبيت الاقتصادي

تعد البرامج الخاصة بالتثبيت الاقتصادي برامج متأصلة في سياسات (IMF) وهو المسؤول عن الإشراف عليها من ناحية , ومن ناحية أخرى قد تتكون هذه البرامج من مجموعة من السياسات التصحيحية والتي تتمحور حول مجال السياسات المالية والنقدية وسعر الصرف , وقد يكون تنفيذها فقط في الأجل القصير (سنة واحدة) وتكمن أهميتها في مجالات الاختلال الطارئ التي يحصل في الدولة العضو في الصندوق وكذلك الحد من ارتفاع مستويات الأسعار , وهذا بدوره يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري وعجز في الموازنة العامة للدولة . [1] , وقد تتجه برامج التثبيت الاقتصادي إلى هدفين أساسيين إلا وهما [2] :-

الأول : تقليل العجز في الميزان التجاري ل (ميزان المدفوعات).

الثاني : تقلل العجز المالي للموازنة العامة للدولة والتقليل من معدلات التضخم .

ولتطبيق هذه الأهداف يجب إن تستخدم من خلال اتجاهين :

1- إذا كان الهدف هو خفض معدلات التضخم فإن الآلية المتبعة هي تغيير التوسيع في حجم الائتمان المحلي.

[1]- الطاهرة السيد محمد ,سياسات التكييف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجة , ط1 ,العدد (67), مركز الإمارت للدراسات والبحوث الإستراتيجية ,أبو ضبي , الإمارات المتحدة العربية ,2002, ص 5

[2]- حمزة بن حافظ ,مصدر سبق ذكره,ص 11

2 - إذا كان الهدف هو تقليل العجز في الحساب الجاري ل (ميزان المدفوعات) , فإن الآلية المتبعة هي تقليل قيمة العملة المحلية . [1] , وذلك من أجل زيادة مقدرة البلد على الوفاء بالتزاماته وديونه الخارجية ,ومن هذه الناحية قد توافق الجهة المانحة للقرض بهدف إعادة جدولة الديون لتلك البلدان ولمساعدتها في تطبيق تلك السياسات منها التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي وكذلك التأكد من هذه الدول من تطبيق شروط الدول الدائنة [2] من خلال الإجراءات اللازمة لتصحيح العجز في الموازنات العامة للدولة وتحديد أسعار الفائدة وتوحيد سعر الصرف , , كذلك تقليل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال إزدياد الموارد السيادية (زيادة الضرائب ,ارتفاع أسعار الطاقة ,زيادة الرسوم والخدمات العامة, ارتفاع أسعار منتجات القطاع العام) كذلك خفض معدل الإنفاق الحكومي المتمثل بتخفيض الدعم إلى أقل الحدود , وتقليل التوظيف الحكومي والضغط على الإنفاق العام الاستثماري([3])

2- التصحيح الهيكلي

بعد انتهاج سياسة التثبيت الاقتصادي يتم انتهاج التصحيح الهيكلي كخطوة لاحقة بعد إن تتبع الدول المقترضة سياسات تمهيدية كإجراء خاص ضروري قبل إن تستلم القرض, حيث يفرض صندوق النقد الدولي سياساته وإجراءاته من خلال مجموعة من البرامج تنتهجها في استغلالها لقيمة المبلغ المقترض وعليه فقد تهدف هذه البرامج إلى عدة إجراءات ومنها : إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية وإعادة هيكلية القطاع الاقتصادي في إجراءاته السياسية والاقتصادية , ومن خلال مجموعة من الإجراءات واستخدام سياسات التصحيح لإعادة التوازن الاقتصادي وتصحيح الإختلالات وإعادة النمو الاقتصادي المستدام وذلك من خلال حزمة من الإجراءات ذات الأمد الطويل وعادة ما تكون لهذه السياسات لها دور وتأثير على استعادة التوازن الفعلي في (ميزان المدفوعات) بالاعتماد على إعادة تكييف وبرمجة للهياكل الاقتصادية بالاعتماد على نهج معيين فيما يخص هياكل الإنتاج .[4] , فالتصحيح الهيكلي يتبع أحداث وتغيرات رئيسية في السياسات الخاصة بالأمور الداخلية للدولة و حيث تتمحور برامج التصحيح الهيكلي إلى عدة آليات وإجراءات, منها يتعلق بطبيعة "الخصخصة " تطبيق

1- إبراهيم مسلم "سياسات الإصلاح الاقتصادي " مجلة الدراسات الإستراتيجية ,العدد (13) ,بغداد , العراق , 2004,ص 7 .

2- ميشيل شوسودر فسكي ,"عولمة الفقر,تأثير إصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " , ترجمة جعفر علي حسين السوداني ,بيت الحكمة ,بغداد,2001 ,ص 61 .

3- عبد المجيد راشد , سياسة التثبيت والتكييف الهيكلي ,مجلة الركن الأخضر , الكويت , 2008, ص 11 .

4- سميرة ابراهيم ايوب, صندوق النقد الدولي ,قضية الإصلاح الاقتصادي والمالي , دراسة تحليلية تقييمية ,ط1 ,مركز السكندرية للكتاب ,سامي للطباعة , الاسكندرية مصر , 2000, ص ص 13-14.

آليات السوق الحر التي عرفها البنك الدولي على إنها " زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة. [1] وبعبارة أخرى إن الخصخصة تتمثل بالأتي :- [2]

أ - التقليل من حجم القطاع العام الذي تزايد حجمه وخصوصاً على الدول التي تتبنى الأفكار الاشتراكية

ب - تقليل عبء الضرائب و التضخم عن الجمهور.

ت - التشجيع على استيعاب التكنلوجيا الحديثة .

وبشكل عام إن برامج التثبيت الاقتصادي التي يتوجب على البلدان المدينة إن تنفذها وتحت إشراف ورقابة صندوق النقد الدولي التي تتضمن سياسات نقدية ومالية تهدف في إنهاء التضخم والذي بدوره قد يؤثر على (ميزان المدفوعات) .[3]

القسم الثاني :- سياسات التكييف الاقتصادي

قد يرجع أساس سياسات التكييف الاقتصادي من الناحية التاريخية إلى أول الثلاثينيات من القرن العشرين , وذلك بعد الكساد الكبير الذي تعرضت له أغلب الدول الرأسمالية حينها عانت من أزمات اقتصادية , كانت السبب في ظهور السياسات الكنزية التي أدت إلى زيادة الإنفاق وتدخل الدولة وتحفيز الطلب . [4]

وتعد عملية التكييف الاقتصادي هي الأرضية المناسبة التي يفرضها الصندوق في سياساته على الدول الأعضاء والتي قد تساعد البلدان الدائنة من أجل إصلاح أوضاعها غير الملائمة , من خلال الجهود التي تبذلها هذه المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف والدول الدائنة من اجل مساندة الدول المدينة والخروج من محنتها هذا من جانب , ومن جانب أخر هي ليست فقط من باب مساعدة بل

1- خالد طه عبد الكريم "رؤية اقتصادية في موضوع الخصخصة " ,مجلة ديالى للبحوث الإنسانية ,العدد (43), كلية الإدارة والاقتصاد جامعة ديالى ,بعقوبة ,العراق 2010,ص 156 .
2- خالد طه عبد الكريم ,مصدر سبق ذكره , ص 14.
3- خالد طه عبد الكريم , مصدر سبق ذكره .
4- شعفل علي محسن عمير ,مصدر سبق ذكره, ص 4 .

لنتيجة قلقها وعدم حصولها على مستحقاتها .[1] ومن هذا المنعطف سوف نعرض سياسات التكيف الاقتصادي وما هو المقصود بها ؟

1 - سياسات التكييف الاقتصادي

وتعرف على أنها (سياسات انكماشية والتي تعمل بها البلدان الأعضاء عندما تطلب الإقتراض من الصندوق لتخفيف عجزها الداخلي والخارجي لجعل سعر الصرف واقعيا , لذلك قد تسمى هذه الإجراءات بتصحيح المسار الاقتصادي أو برامج الاستقرار , بالإضافة إلى اتخاذ إصلاحات هيكلية تحد من تدخل السلطات العامة في الاقتصاد الوطني), في حين تعرف أيضاً بأنه "مجموعة السياسات والإجراءات التي يتم تطبيقها استجابة للصدمات الداخلية والخارجية المفاجئة التي يتعرض لها أي بلد , إذ يهدف لتحسين وضع المدفوعات وتقليل نسبة عجز الموازنة العامة في الأجل المتوسط وصولاً للنمو الاقتصادي " هذا من جانب ,كونه مفهوماً محورياً وسطحياً , أما من ناحية الإطار العام للتكييف كمفهوم " تكييف أنماط الاستهلاك ,وإعادة تخصيص الموارد والتغيرات في تراكم عوامل الإنتاج اللازمة للاستعانة بها لتحقيق النمو المتواصل في درجة بيئية أكثر إيجابية , وهناك مفهوم أخر لها " مجموعة من السياسات والسياسات الخاصة بالتكييف والتي تهدف إلى رفع الطاقة الإنتاجية وجعل الاقتصاد أكثر مرونة ,حيث تعمل هذه السياسات على تقليل التشوهات في الأسواق وإن الهدف الرئيسي لها يكمن في تحسين كفاءة رفع الطاقة الإنتاجية , "إذ يشار إلى هذه السياسات بالسياسات الاقتصادية الجزئية" وتسهم بالتقليل من حدة الأزمات الخارجية والداخلية والتقليل من آثار التضخم واختلال (ميزان المدفوعات).[2]

2- أهداف سياسات التكييف الاقتصادي

تعد برامج التكييف الاقتصادي لتوأم بريتون وودز(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) رد فعل على تفاقم الأزمة الهيكلية التي واجهها الاقتصاد العالمي الرأسمالي في سبعينيات القرن المنصرم , فهذه البرامج هي حصيلة لتفاعل عدة عوامل محلية ودولية وعليه إن هذه البرامج لها أهداف وقد

1- د. نور الدين حامد ,مصدر سبق ذكره,ص ص 255 -256 .
2- إيمان عبد الكاظم جبار ,سحر عباس ,تحليل سياسات التكييف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر المغرب)بحث منشور جامعة كربلاء ,كلية الإدارة والاقتصاد ,ص 129

تختلف هذه الأهداف بحسب المدارس الاقتصادية, وكذلك بحسب الدول وباختلاف طبقاتها وشرائحها الاجتماعية والاقتصادية وبناءاً عليه فيما يلي موجز لتلك الأهداف :- [1]

1- **تحقيق النمو الاقتصادي**

في السبعينيات من القرن العشرين شهدت الدول النفطية والبعض من البلدان النامية نمواً بالإداء الاقتصادي حيث نتج عنه تحسيناً في شروط التبادل التجارة الخارجية , وهذا بدوره أدى إلى تزايد أسعار المواد الأولية في مجال الطاقة و بناءاً على ذلك فقد عرفت تلك الفترة تحولات جديدة وارتفاعاً في معدلات الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية خلال منتصف القرن العشرين باستثناء القليل من الدول , وفي حقيقة الأمر إن هذه الدول قد تجاهلت محدودية مواردها المحلية بسبب هذه الأمور إلى اللجوء إلى الإقتراض إلى الإقتراض الخارجي لتمويل التوسعات في مشاريع اقتصادية واجتماعية لكن في بعض الأحيان لم تكن تلك المشاريع المختلفة غير مجدية اقتصادياً , وقد أدت في كثير من الآحيان إلى مشاكل شكلت عائقاً أمام البلدان النامية من ناحية التقدم والتوسع الاقتصادي وبالتالي حدوث أزمة مالية كبيرة للعديد منها .

2- **الحد من التضخم**

شهد العالم خلال المدة (1981) أزمة التضخم الركودي (stag-fIation) , إذ كان سببه هو نمو عرض النقود بمستوى يزيد على الناتج القومي الحقيقي في الكثير من البلدان في العالم بشكل عام والبلدان النامية بشكل خاص بعد أن قامت الأخيرة بانتهاج سياسات تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي بالاعتماد على أبجديات النظرية الكنزية , في حين أن سياسات التكييف الاقتصادي ترى في الإقراض الداخلي أو الخارجي عن طريق رفع سعر الفائدة أفضل من التمويل بالعجز , إذ لا تتمتع الدول النامية بمرونة أجهزتها الإنتاجية , وإن الإجراءات التي تزيد من الإصدار النقدي سوف يؤدي إلى حدوث تضخم , بينما تعمل سياسة تخفيض التضخم إلى التقليل من حدته من خلال رفع أسعار الفائدة المحلية على تقليل حجم وسائل الدفع المتداولة وهذا يساهم ويعالج حالات التضخم .

1- للمزيد حول سياسات التكييف الاقتصادي ,ينظر:-
- تقرير التنمية الإنسانية في المنطقة العربية لعام (2002) ص 81, متاح على الرابط التالي :- www.undp.org
- عبد الحسين وادي عطية , "الاقتصاديات النامية أزمات وحلول " مكتبة الشروق ,عمان , الأردن ,ط1,ص ص 154-55

3 ـ تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية

لقد واجهت البلدان النامية وخصوصاً التي طبقت برامج وسياسات التكييف الاقتصادي نقصاً في الموارد الاقتصادية المحلية وخصوصاً رأس المال و ويرجع ذلك إلى عدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي لهذه البلدان , كذلك إنخفاض في مستويات الكفاءة الإنتاجية وفشل وتعثر السياسات التنموية المتبعة في كثير من البلدان النامية مما أدى إلى فرق كبير في بعض هياكلها الاقتصادية وهدر في المال العام والموارد الاقتصادية ,فقد أصبح من الصعب أن تستمر هذه البلدان بتطبيق هذه السياسات لسببين :-

أ- "تنامي الديمقراطية والحقوق المدنية ونشاط مؤسسات المجتمع المدني , وتراجع النظم الشمولية العسكرية .

ب:- عدم قدرة هذه البلدان على توفير مصادر التمويل للاستمرار بهذه السياسات والنهج " .

ج- تميزت هذه المرحلة بندرة مصادر التمويل من جانب البلدان النامية من ناحية القروض الاستثمارية الأجنبية المباشرة , وبالمقابل أمام هذه الندرة وجب تحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد من خلال مسارين:-

المسار الأول :- مسار داخلي يتعلق باستقرار الدولة من الناحية الاقتصادية والسياسية .

المسار الثاني :- مسار خارجي يتعلق بضمان مقدرة البلد بالالتزام بسداد التزاماته أمام البنوك الأجنبية الدائنة .[1] وبناءاً على ما تقدم يوجد هناك ربط وتنسيق بين المؤسستين حول حقيقة مفادها حيث يمكن في أن هاتين المنظمتين لا تمنح قروضاً بشروط منظمة أخرى بل وفقاً لشروطها حصراً وأن البنك الدولي لا يقدم قرض أو مساعدة ما لم يكن هناك إرتباط من قبل الدولة المقترض مع إحدى برامج صندوق النقد الدولي من حيث الاستقرار الاقتصادي والإصلاح الهيكلي لهذه الدول ,وعليه نستنتج مما سبق مفهوماً شاملاً لبرامج التكييف الاقتصادي وفقاً لصندوق النقد والبنك الدوليين على إنها :- (مجموعة أو حزمة سياسات وإجراءات مشروطة من قبل مؤسسات بريتون وودز المتمثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين التي قد يكون هدفها وضع الاقتصاد في حالة توازن واستقرار ووضع

1- يوسف عبد العزيز محمود ,برامج التكييف الاقتصادي وفق المنظمات الدولية وأثارها على الدول النامية , كلية الاقتصاد جامعة تشرين ,مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ,سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية , مجلد (27) ,العدد (12,) , 2005 , مصدر, ص 75 .

حلول للإختلالات المالية والعجوزات الاقتصادية والنقدية وتحقيق مستويات النمو من أجل إجراء تعديلات على بنى الاقتصاد الوطني .

خلاصة الفصل

تعتبر الأحداث بين الحربين العالميتين وما تلاها من تعثرات في الساحة الدولية , لها تأثيرات على المجتمع الدولي, حيث أصبح بحاجة ماسة لإيجاد نظام جديد وبحاجة لمؤسسات دولية متعددة الأطراف ,وما تمخض عن تلك الأحداث استحداث مؤسستين دوليتين والتي عرفا بمؤسسات بريتون وودز المتمثلة بالصندوق والبنك الدوليين التوأم ,والتي كانت مهمتهما إعمار ما دمرته الحرب ومساعدة البلدان النامية والمتضررة من الحروب والتي تحتاج للإعمار, والبلدان التي تعاني من عجز و عكوسات في نظمها المالية والاقتصادية وإختلالات في هياكلها الاقتصادية هذا من جانب , من جانب أخر إن هذه السياسات قد تعمل وفق هيكلية وأيدلوجية خاصة من خلال شروط معينة وحزمة إجراءات منها إصلاحية ومنها تثبيت اقتصادي وسياسات تكييف هيكلي , حيث أصبحت تلك السياسات قد تخضع لها أي دولة مقدمة على قرض حتى وإن كانت هذه السياسات تقشفية وصعبة , فلا يوجد أمام تلك الدول التي تحتاج إلى معونة لاسيما النامية منها , إلا الإلتجاء لهذه السياسات وتطبيقها لإيجاد حلول ومساعدة هذه المؤسسات لحل مشكلة ضائقتها المالية لاسيما الديون الخارجية وإصلاح عتبة الإختلالات الهيكلية في واقع هذه البلدان .

الفصل الثاني

القروض الخارجية الدولية (المفهوم ، الحجم، الهيكل، المؤشرات، والحلول الدولية لمعالجتها)

المبحث الأول
ماهية القروض الخارجية الدولية

المبحث الثاني
البرازيل والمؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف

المبحث الثالث
مصر والمؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف

الفصل الثاني

القروض الخارجية الدولية (المفهوم ، الحجم، الهيكل، المؤشرات، والحلول الدولية لمعالجتها)

تمثل القروض الخارجية واحدة من خيارات التمويل لجميع دول العالم ، بخاصة الدول لتي تعاني من مشاكل اقتصادية لأسباب هيكلية ومشكلة الفقر التي تعاني منها ، مما يدفعها إلى اللجوء إلى الجهات الدائنة لطلب مصادر تمويل مختلفة سواء خاصة أم تجارية وبالطبع تختلف تلك المصادر من حيث طبيعة ونوع القرض الخارجي والذي يحقق دائماً شروط تلك الجهات ، ولحاجة الدول النامية للقروض والمساعدات ، والى الحلول لتخفيف عن أعباء المديونية الخارجية لبلدان الفقيرة المثقلة في المديونية. ولغرض الوقوف على طبيعة القروض الخارجية ومؤشرات مع نماذج لبلدان نامية لجأت إلى القروض الخارجية . وسوف نتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث :-

المبحث الأول :- ماهية القروض الخارجية الدولية

المبحث الثاني :- البرازيل والمؤسسات المالية الدولية .

المبحث الثالث:- مصر والمؤسسات المالية الدولية.

المبحث الأول

ماهية القروض الخارجية الدولية

تمهيـــد :-

للمؤسسات المالية الدولية دور مهم وبارز وحاسم في دعم التنمية الاقتصادية في الدول النامية والناشئة من خلال تقديم المساعدات المالية على هيئة قروض تتراوح بين طويلة ومتوسطة الأجل وقصيرة الأجل من حيث شروطها ومدتها وفترة سدادها , منها لإعادة تعمير بعض الهياكل القطاعات ومنها لدعم التعليم والحد من مستويات البطالة والنهوض بواقع اقتصاد مستدام لتلك البلدان , وتتفاوت البلدان المستفيدة من المساعدات والقروض من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف تبعاً لقدرتها الاقتصادية في التسديد لأصل القروض وفوائدها , فالمعروف في عمل المؤسسات المالية الدولية وضحنا تقييم سنوي للجهة المستفيدة , حتى نتمكن من تقديم أي نوع من الدعم المالي , وتناول هذا الفصل دولتين اعتمدت في مسيرتهما التنموية على القروض والسندات التي تقدمها تلك المؤسسات المالية .

أولاً: **المفهوم**

تعد المديونية العالمية واحدة من أبرز المشاكل الاقتصادية التي تواجه العالم سواء أكانت دول متقدمة أم نامية ,وتمثل اليابان المرتبة الأولى عالمياً على صعيد نسبة الديون الحكومية إلى الناتج القومي الإجمالي بنسبة (238) عام (2019) ومن المتوقع إن تصل إلى (264) عام (2025) ثم إيطاليا في المركز الثالث عالمياً وبعدها الولايات المتحدة بحجم مديونية حكومية تبلغ (26.55) ترليون دولار , وهو ما يعادل (108) من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي ومن المتوقع إن يصل إلى نسبة (137%) عام (2025) [1], وعلى صعيد الدول النامية فإن مشكلة المديونية وواقعها الحالي يختلف كثيراً عن أزمات المديونية في السابق في ظل تنامي المشاكل الداخلية والخارجية لاقتصادات هذه الدول بشكل عام والمنخفضة الدخل بشكل خاص , بعد تغير هيكل المديونية من السهلة (Soft Loan) إلى الصعبة (Hard Loan) , إلى جانب سوء إدارة المديونية , ولم تعرف المديونية العالمية بوضعها الحالي حتى في فترة السبعينيات من القرن العشرين حيث كانت القروض الخارجية للدول النامية قليلة ومثلت بالدرجة الأولى (ظاهرة رسمية) , إذ كان في ذلك الوقت أغلب الدائنين من مؤسسات بريتون وودز , وفي ذلك

[1]-National debt – statistic aad Facts :at :www// statistic .com /topics/836/national-debt/

الحين كانت رة فوائد منخفضة أي منح بصفة امتيازية ,ومن ثم بعد تلك الفترة قد تغير حجم وهيكل القروض الخارجية فشهدت توسعاً في حجمها من جوانب عديدة تبعاً لحاجة الدول النامية للمشاريع الإنتاجية التي تتطلب استيراد من السلع الرأسمالية والوسيطة.[1]

وعليه يجب أن نستعرض أنواع القروض الخارجية , فمن ناحية التقسيم تصنف إلى(قروض رسمية) وأخرى (خاصة غير رسمية) فبالنسبة للقروض الرسمية فهي ثنائية أو متعددة الأطراف ,أما القروض الثنائية فهي القروض التي يتم الاتفاق عليها من قبل حكومة بلدين يمثلون طرفي التعاقد والاتفاق , أما من ناحية القروض الثنائية أو المتعددة الأطراف فهي القروض التي يتم التفاوض عليها من خلال البلد المقترض أو أحدى الجهات المسؤولة عن ذلك والموكلة بمهمة مع المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف والمتمثلة ب (I.M.F) و(W.B) أو المؤسسات الإقليمية والتي تتمثل (بصندوق النقد العربي والبنك الأفريقي للتنمية , والبنك الآسيوي للتنمية) وهي مؤسسات تعاونية , وقد تم إنشائها من قبل مجموعة من الدول في منطقة معينة ومهمتها منذ الإنشاء تقديم القروض للبلدان المتأثرة والتي تشمل الأعضاء وغير الأعضاء في المنطقة , وتعد هذه المؤسسات بمثابة سوق إقراض رسمي طويل الأجل ويطلق على هذه القروض المقدمة من قبل هذه المؤسسات (بالقروض السهلة) إذا ما قورنت بالقروض التجارية .[2] ,حيث تعرف القروض التجارية على أنها (إجراء تمويل قائم على الدين بين مؤسسة ما تجارية وأخرى مالية , مثل البنوك وبحسب شروط معينة , حيث تلجأ المؤسسات والشركات للقروض التجارية عادة للحصول على سيولة مالية لتنمية أعمالها ولتمويل النفقات الرأسمالية الرئيسية أو تغطية التكاليف التشغيلية التي قد تكون الشركة قادرة على تحملها مثل دفع مستحقات العاملين وشراء المعدات والأجهزة الضرورية , ويتم تسديد هذا القرض من خلال الأرباح الفائضة للشركة.

وقد تتراوح مدة السداد لهذه القروض ما بين شهر واحد , ولهذا قد تسمى هذه القروض (بالقروض قصيرة الأجل) (Short Term loan) .[3], هذا فيما يخص القروض الخاصة الرسمية , أما فيما يخص القروض الخاصة (غير الرسمية) فقد تعرف على أنها (الشركات الكبيرة المصدرة للسلع الخاصة بالبلد المقترض وإن ميزة هذه القروض تقيد البلد المانح للقروض بالشراء منها حصراً حيث تتجاوز أسعار

1- د.طه يونس حمادي , المديونية الخارجية لبعض الدول العربية ودورها في صنع القرار السياسي للمدة (1985-2005 - ,مركز الدراسات الإقليمية , بحث منشور , ص 75.

2- صبحي تادرس قريصه ومحمود يونس , مقدمة في الاقتصاد , بيروت دار النهضة العربية للطباعة والنشر , 1984, ص 479.

3- القروض التجارية , متاح على الرابط التالي :-https://www.meemapps.com

الصادرات الأسعار العالمية , هذا وقد تكون هذه القروض مضمونة من قبل الحكومة .[1] و أما فيما يخص القروض من البنوك التجارية فهي تسهيلات من قبل المصارف والتي توفرها بعض البنوك الأجنبية مع تحصيل الفوائد منها , هذا ومن جانب إنه ما يميز المصادر الرسمية عن الخاصة هو شروط الإقراض الميسرة من حيث المدة والاستحقاق وتكون أسعار الفائدة فيها منخفضة , أما الخاصة فهي عكس ذلك لا تطبق بها تلك الشروط .[2]

وأيضاً للقروض الخارجية تقسيم وأنواع أخرى تتدرج من حيث المضمون , وقد تنقسم على قروض مشروعات لتمويل أنواع معينة من المشاريع ,وأخرى قروض تمويل صرف , بحيث يكون لاخيار أمام المقترض للتصرف بها وهذا يجري بحسب شروط العقد والموقع بينهم .[3] , ومن الملاحظ إن هناك صور عديدة لمنح المساعدات والقروض في المجتمعات الدولية باعتبارها وسيلة مضافة إلى القروض , وخصوصاً إن الكثير من البلدان قد لجأت للقروض إذ إنها لم تستطع الخروج من دوامة المديونية , وهذا بسبب الظروف الخاصة بالبلد والعوامل الاقتصادية , ومن تلك المنح والمساعدات الثنائية منها ماعرفت بها وكالة التنمية الأمريكية الدولية التي تقدم منح خاصة للبلدان المتعثرة على وفق شروط هذه المنح والمساعدات والتي تضع إطاراً خاصاً للمساعدة وفق سياسات متفق عليها من الطرفين لمواجهة ووضع حلول لبعض الصعوبات في تلك البلدان .[4]

ومن ضمن الأعباء الخارجية التي تترتب على القروض ويجب أن تتحملها الجهة المدينة هي " مدفوعات خدمة الدين (القسط زائد الفوائد) " وعليه فإن أي إتفاقية تبرم من أجل الإقتراض يجب إن تتضمن بنود وشروط تكمن في ثلاث نقاط كما التالي [5] :-

- مدة السماح .
- مدة الاستحقاق.

1- عرفان تقي الحسني, مصدر سبق ذكره ,ص 73

2- علي توفيق الصادق وآخرون , سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية , أبو ظبي , شركة أبو ظبي للطباعة والنشر , 1998-ص 177.

3- د.عطية فياض , سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي , دار النشر للجامعات , متاح ومنشور على الموقع الأتي :- www.Neelfurat.com

4- د.السيد عطية عبد الواحد , مبادئ واقتصاديات المالية العامة , دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي , دار النهضة العربية , القاهرة , 2000 , ص 964 .

5- صباح مجيد العبيدي , القروض الخارجية ومشاكل الدول النامية ازائها (الدول العربية حالة دراسية - ,مجلة الإدارة والاقتصاد ,جامعة المستنصرية , العدد (51- , 2004 , ص 5 .

- سعر الفائدة .

أما من ناحية شروط القروض الخارجية فقد تنقسم على محورين :-[1]

- **قروض ميسرة (Soft Loancs)**
- **قروض صعبة (Hard Loancs)**

ولتوضيح طبيعة هذه النوعين من القروض نقسمها كالتالي :-

أولاً :- القروض (الميسرة) قد تتميز بعدة مميزات وخصائص منها :

1. سعر الفائدة قليل جداً يصل تقريباً إلى (1%) .
2. مدة السداد مطولة تصل إلى (40 إلى 50) عام .
3. فترة السماح طويلة نسبياً حوالي (10) عام .
4. ارتفاع عنصر المنحة (Grant element) .

ثانياً :- القروض الصعبة (غير الميسرة) فهي عكس ما جاء بالقروض الميسرة , ومن مميزاتها ما يلي [2]:-

1. أسعار الفائدة مرتفعة وتحدد بحسب السعر السائد في السوق .
2. مدة السداد منخفضة قد تصل إلى أقل من سنة واحدة .
3. فترة السماح منخفضة .
4. لا وجود لعنصر المنحة أو " لضعف النسبي ".

ثالثاً:- حجم وهيكل القروض الخارجية للدول النامية

1- الحجم

إن الأبعاد لحجم القروض للبلدان النامية قد تمثلت بظاهرة تصدير رؤوس الأموال للبلدان ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة الدخل , بحيث أنها ظاهرة لا تنفصل عن تطور الرأسمالية والتحولات التي طرأت

1- يالجين فاتح سليمان ,مصدر سبق ذكره , صفحات متفرقة
2- د.محمد يونس يحيى الصائغ و د. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي , مصدر سبق ذكره , ص 147.

على وضع الديون الخارجية المستحقة على مجموعة الدول النامية[1] , وبشكل عام قد يترتب على زيادة المديونية للدول النامية اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية لتضمين حاجتها إلى رؤوس الأموال سواء كانت قروضاً طويلة الأجل أو قصيرة .[2] وبضمن هذا السياق سوف نستعرض حجم القروض لمجموعة الدول النامية , والتي يشير لها الجدول رقم (3) , نلاحظ من خلال الجدول إنه في عام (2000) سجلت القروض طويلة الأجل (1733) مليار دولار , واستخدام ائتمان (I.M.F) نحو (78.4) مليار دولار , بينما كانت القروض الطويلة الأجل المسحوبة (222.4) مليار دولار .

وللعام ذاته بلغت خدمة الدين العام عبارة عن أقساط الدين (197.4) مليار دولار , بينما الفائدة نحو (92) مليار دولار , أما في عام (2005) بلغت أجمالي القروض (2532) مليار دولار , بينما سجلت القروض الطويلة الأجل (1973) مليار دولار واستخدام ائتمان الصندوق (69.4) مليار دولار , في حين بلغت القروض الطويلة والمسحوبة (366.6) مليار دولار , أما خدمة الدين العالم أقساط الدين بلغت (272.5) مليار دولار وبلغت الفائدة على هذا الدين حوالي (81.9) مليار دولار, أما في عام (2008) فهو العام الذي حدثت به الأزمة المالية العالمية حيث بلغت القروض الأجمالية نحو (2362) مليار دولار , وبلغت القروض الطويلة الأجل (2511) مليار دولار , وكانت نسبة الإئتمان لصندوق النقد الدولي (48.4) مليار دولار, وبلغت القروض الطويلة الأجل والمسحوبة (615.5) مليار دولار , وسجلت خدمة الدين العام من خلال أقساط الدين (386.6) مليار دولار , وبلغت الفائدة على هذا الدين (104.3) مليار دولار .

وفي القسم الثاني من الأزمة العالمية عام (2009) نلاحظ ارتفاع كل من القروض الإجمالية والقروض الطويلة الأجل واستخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي والقروض طويلة الأجل المسحوبة بنحو (3542 , 2643 , 14907 , (54596) مليار دولار على التوالي , وهذا الارتفاع يأتي لمعالجة التداعيات على اقتصاديات هذه الدول (المنخفضة الدخل , والمتوسطة الدخل) ولمعالجة الانخفاض في مؤشرات الاقتصاد الكلي (ارتفاع البطالة والتضخم وتراجع في عوائدها التصديرية) وفي الجدول السابق نلاحظ الارتفاع في المؤشرات السابقة عام (2014) بعد انخفاض أسعار المواد الأولية وفي مقدمتها النفط الخام , وفي المدة (2015-2018) أخذت منحىً تصاعدياً بشكل معتدل لكنها ارتفعت بشكل كبير عام (2019)

1- أمال قحايرية , أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية ، بحث منشور ,مجلة أقتصاديات شمال أفريقيا ,العدد 3 ،ص 137.

2- د. سامي حميد الجميلي , مشكلة المديونية الخارجية في الدول النامية (الواقع والآفاق - . مجلة الجامعة الإسلامية , العدد السادس عشر , 2005 , ص 303 .

بسبب ضعف ادائها والحاجة إلى المزيد من القروض الخارجية مما تتطلب إعادة هيكلية الكثير من مديونية الدول النامية .

جدول (3)

حجم القروض لمجموعة الدول النامية (مليارددولار)

البيان / السنوات	القروض الإجمالية	قروض طويلة الأجل	استخدام ائتمان IMF	القروض طويلة الأجل المسحوبة	خدمة الديون	
					قسط الدين	الفائدة
2000	2091	1733	78.4	222.4	197.4	92.0
2005	2532	1973	69.4	366.6	272.5	81.9
2007	2994	2260	33.1	584.0	335.4	97.3
2008	3262	2511	48.5	615.5	386.6	104.3
2009	3542	2643	149.7	545.6	418.6	98.9
2010	4024	3133	154.5	642.2	382.6	106.4
2011	5299	3574	154.4	770.4	400.0	124.1
2012	5872	4002	146.1	852.3	406.7	151.7
2013	6638	4438	128.4	929.0	478.6	412.1
2014	7071	4754	113.8	969.0	549.9	154.2
2015	6669	4750	113.7	803.1	593.9	150
2016	6623	4924	112.0	950	700	170
2017	7317	5281	112.0	1105	703	185
2018	7719	5433	150	1052	769	205
2019	8139	5801	170	1191	860	222

تم إعداده بالاستناد إلى :-

Sources:-The world .Bank ,International DEBT statistical,2014,p.3, 2017,p.27, 2021, p.35.

وبعد تحليل ائتمانات صندوق النقد الدولي المقدمة إلى الدول النامية لابد من الإشارة إلى القروض والإعتمادات المقدمة من البنك الدولي بحسب المناطق والأقاليم، والتي يشير لها الجدول رقم(4) يلاحظ حجم القروض والإعتمادات المقدمة من البنك الدولي المقترضة بحسب المناطق والأقاليم وللمدة الزمنية (2000-2020) ، حيث يشير الجدول إلى إن حجم القروض والإعتمادات المقدمة من البنك للسنوات المالية (2000-2004) لمنطقة أفريقيا ،نحو (3435) مليون دولار مقسمة ما بين قروض البنك الدولي وبنسبة (30,9) مليون دولار ، والمؤسسة الدولية للتنمية (3404,1) مليون دولار ، أما بالنسبة لسنة (2010) سجل حجم القروض التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير (11437) مليون دولار مقسمة بين قروض البنك الدولي والتي بلغت (4258) مليون دولار , وقروض المؤسسة الدولية للتنمية وبلغت (7179) مليون دولار .

أما في ما يخص سنة (2015) فقد سجل حجم قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير (11569) مليون دولار مقسمة ما بين قروض البنك الدولي والتي بلغت (1,209) مليون دولار ،وقروض المؤسسة الدولية والتي بلغت (10360) مليون دولار . في حين سجل حجم القروض والإعتمادات المقدمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لسنة (2020) وكان مجموعها (20820) مليون دولار وتقسمت بين قروض البنك الدولي (1725) وقروض المؤسسة الدولية لتنمية نحو(19095) مليون دولار.

أما بالنسبة لمنطقة شرق أسيا والمحيط الهادي فقد بلغ حجم القروض والإعتمادات المقدمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لسنوات (2000-2004) بلغت (2550,4) مليون دولار , مقسمة بين القروض البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية حيث بلغت قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير نسبة (1767,5) مليون دولار ،في حين بلغت قروض المؤسسة الدولية للتنمية (782,9) مليون دولار , حيث أخذت حجم القروض المقدمة من البنك الدولي حالة التصاعد في عام (2010) وكان المجموع يبلغ (7517) مليون دولار, في حين بلغت الاعتمادات المقدمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (5865) مليون دولار ، وبلغت الاعتمادات والقروض من المؤسسة الدولية للتنمية (1652) مليون دولار , في حين نرى مسار القروض والإعتمادات في سنة (2015) أخذت بالانخفاض وبلغت (6342) مليون دولار مقسمة بين قروض وإعتمادات البنك الدولي (4539) وقروض المؤسسة الدولية للتنمية (1803) مليون دولار .

أما في السنة المالية (2020) أخذ حجم القروض المقدمة من البنك الدولي بالارتفاع التدريجي وبلغ حجم القروض (7270) مليون دولار مقسمة ما بين قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي وصلت (4770) مليون دولار , وبين قروض المؤسسة الدولية للتنمية والتي بلغت (2500) مليون دولار , أما منطقة جنوب أسيا نلاحظ إن حجم القروض المقدمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بلغ مجموعها في السنوات المالية (2000-2004) بلغت (3041,4) مليون دولار مقسمة بين قروض البنك الدولي والتي بلغت (1027,5) مليون دولار , وبين قروض وإعتمادات المؤسسة الدولية للتنمية (2013,9) مليون دولار .

في حين سجلت الاعتمادات والقروض المقدمة من البنك الدولي سنة (2010) حوالي (9290) مليون دولار مقسمة بين البنك الدولي والتي بلغت قروضه المقدمة والإعتمادات حوالي (6689) مليون دولار , وبين قروض المؤسسة الدولية للتنمية التي بلغت (4645) مليون دولار , ويلاحظ تراجعها في سنة (2015) وبعدها أخذت في الارتفاع حيث بلغت مجموع القروض المقدمة من البنك الدولي حوالي (11657) مليون دولار ,مقسمة بين قروض وإعتمادات البنك والمؤسسة الدولية للتنمية .

أما منطقة أوربا وأسيا الوسطى بلغ مجموع حجم القروض للسنوات المالية (2004 -2000) وصلت إلى (3557,5) مليون دولار مقسمة بين البنك الدولي والمؤسسة الدولية ., بينما أخذ مسار حجم القروض بالارتفاع لسنة (2010) حيث بلغ مجموع القروض المقدمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (10816) مليون دولار , أما في سنة (2015) أستمر حجم القروض بالارتفاع التدريجي إذ وصل إلى (7206) مليون دولار , أما في السنة المالية (2020) أخذ حجم القروض بالانخفاض إذ وصل إلى (7196) مليون دولار .

جدول (4)

القروض والإعتمادات المقدمة من البنك الدولي للدول المقترضة بحسب المناطق والأقاليم

(2020-2000) مليون دولار

البيان / المنطقة	الجهة المانحة للقروض والإعتمادات الممنوحة	2000-2004 المتوسط السنوي	2010	2015	2020
افريقيا	البنك الدولي	30,9	4258	1,209	1725
	المؤسسة الدولية للتنمية	3404,1	7179	10360	9095
	المجموع	3435	11437	11569	20820
شرق أسيا والمحيط الهادي	البنك الدولي	1767,5	5865	4539	4770
	المؤسسة الدولية للتنمية	782,9	1652	1803	2500
	المجموع	2550,4	7517	6342	7270
جنوب أسيا	البنك الدولي	1027,5	6689	2089	5565
	المؤسسة الدولية للتنمية	2013,9	4645	5762	6092
	المجموع	3041,4	9290	7851	11657
أوربا الوسطى	البنك الدولي	2976,7	10196	6679	5699
	المؤسسة الدولية للتنمية	580,8	620	527	1497
	المجموع	3557,5	10816	7206	7196
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	البنك الدولي	4708,4	13667	5709	6798
	المؤسسة الدولية للتنمية	265,5	240	315	978
	المجموع	4793,9	13907	6024	7776
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	البنك الدولي	673,7	3523	3294	3419
	المؤسسة الدولية للتنمية	102,5	214	198	203
	المجموع	825,7	3737	3492	3622
إجمالي المناطق	البنك الدولي	11184,7	44198	23519	27976
	المؤسسة الدولية للتنمية	7199,2	14550	18965	30365
	المجموع	18383,9	58744	42484	58341

المصادر :

- **البنك الدولي ,التقرير للبنك الدولي للإنشاء والتعمير2005 واشنطن ,مجموعة البنك الدولي 2005 ,ص 33,ص37,ص45,ص49,ص53.**
- **البنك الدولي,التقرير للبنك الدولي للإنشاء والتعمير2005 واشنطن ,مجموعة البنك الدولي 2010,ص31,ص29,ص27,ص25,ص23,ص21.**
- **البنك الدولي ,التقرير للبنك الدولي للإنشاء والتعمير2005 واشنطن ,مجموعة البنك الدولي2017,ص37,ص41,ص45,ص49,ص53.**
- **البنك الدولي ,التقرير للبنك الدولي للإنشاء والتعمير2005 واشنطن ,مجموعة البنك الدولي 2020 , ص18,ص22,ص27,ص,ص30,ص34,ص 38**

2- هيكل الديون Strucail Debt

أ- هيكل مجموع التدفقات المالية للدول النامية

يبين الشكل رقم (2) والجدول رقم (4) هيكل مجموع التدفقات المالية للدول النامية للمدة (2008-2019)، ويبين توصيف بسيط عن هيكل الديون , ونلاحظ أن الديون الطويلة تنقسم على ثلاثة أصناف ، (ديون خاصة , وديون ثنائية , والأخير ديون من جهات متعددة الأطراف) , وعادة ما تكون الديون الطويلة الأجل أكثر من عام والديون قصيرة الأجل أقل من سنة كما أشرنا إلى ذلك في المفاهيم.

شكل رقم (2) هيكل القروض الخارجية للدول النامية

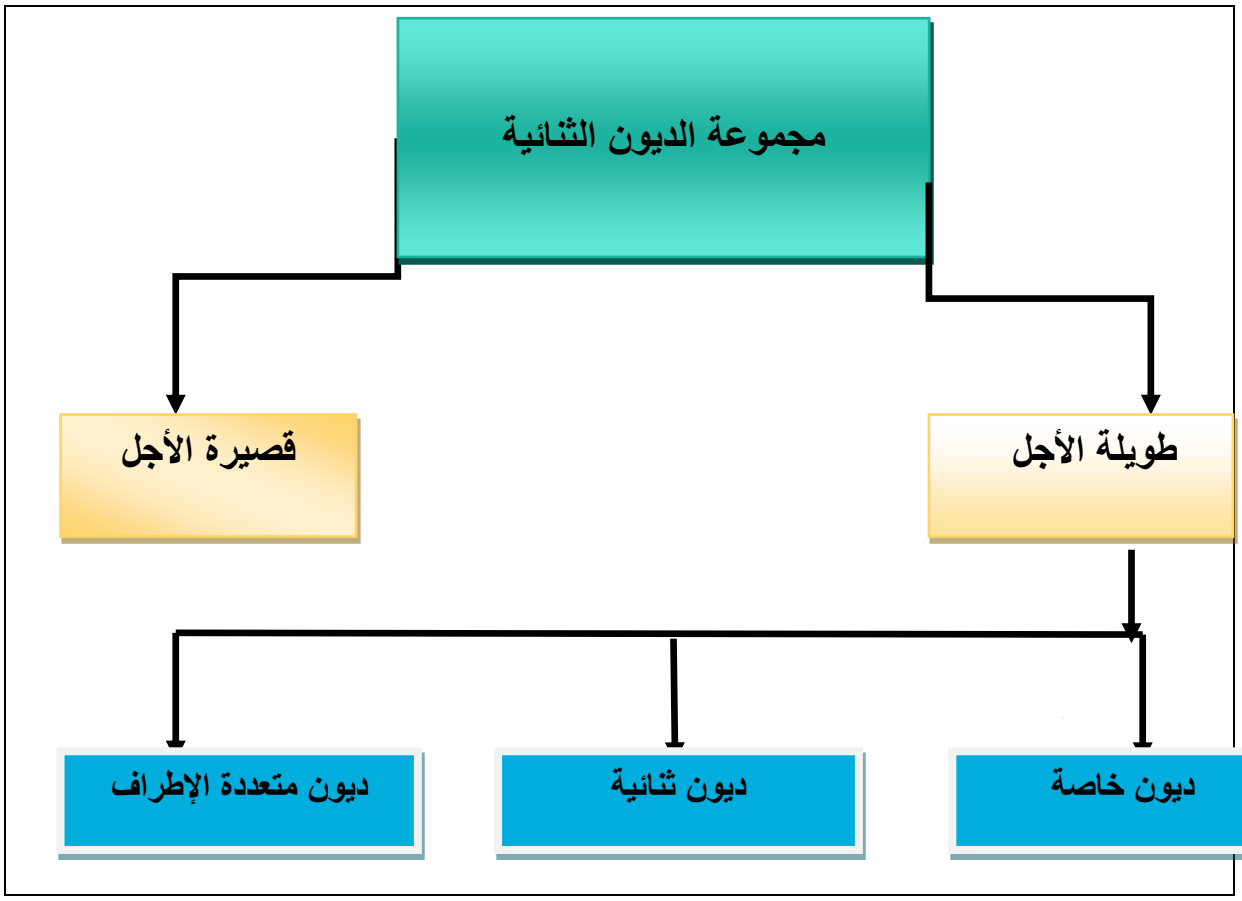

المصدر:-من إعداد الباحث

ويكون من الملائم بيان هيكل مجموع التدفقات المالية للدول النامية (المنخفضة الدخل , المتوسطة الدخل) ويلاحظ من الجدول(4) الحجم والنسبة للأنواع الرئيسية من التدفقات المالية إلى هذه المجموعة الدولية والتي تتكون من (القروض الإجمالية وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين المقيمين من هذه الدول إلى دولهم الأم) .

ويتضح ارتفاع حجم القروض في عام (2009) إلى (170.8) مليار دولار , بعد إن كانت تبلغ (184.3) مليار دولار عام (2008) وهو العام الذي حدثت فيه الأزمة المالية العالمية , أما صافي (الاستثمار الأجنبي المباشر) انخفض من (498.4) مليار دولار في العام الأخير إلى (360.8) مليار دولار في عام (2009) ونفسه الحال ينطبق على تحويلات العاملين وانخفاضها من (280.9) مليار دولار إلى (270.9) مليار دولار من هذا العام الأخير بالمقارنة مع العام (2008) , وفي عام (2015) انخفضت حجم القروض الخارجية وسجلت حجم سالب بمقدار (319.2-) مليار دولار نتيجة التحويل العكسي للموارد , وبعبارة أخرى نقل المواد المالية من الدول المدينة إلى الدول والجهات الدائنة , ونفسه الحال ما يتعلق بصافي (أ . ج . م) ماعدا تحويلات العاملين حصلت فيها زيادة قليلة بنحو (13) مليار دولار , وذلك بالمقارنة مع عام (2014) وهذا العام الذي شهد انخفاض في أسعار المواد الأولية ومنها النفط الخام وإذا ما نظرنا إلى هيكل إجمالي الدين كما يشير الجدول رقم (5) له .

جدول (5)

هيكل مجموع التدفقات المالية للدول النامية للمدة (2008 – 2019) **مليار دولار**

البيان / السنوات	هيكل تدفقات الديون			صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	تحويلات العاملين	صافي التحويلات المالية
	طويلة الأجل	قصيرة الأجل	المجموع			
2008	210.6	-26.3	184.3	498.4	280.9	963.6
2009	137.9	32.9	170.8	360.8	270.9	802.59
2010	288.5	44.9	716.4	524.3	299.3	1540
2011	411.9	306.6	718.5	602.3	337.2	1658
2012	471.4	122.8	594.2	537.0	363.0	1494.2
2013	448.8	362.2	813.9	567.4	380.3	1762.1
2014	392.2	143.5	535.7	505.0	410.4	1451.1
2015	160.9	-479.7	-319.2	469.0	424.0	413.3
2016	254.7	-36.0	218.7	462.4	411.7	1092.8
2017	405.9	326.7	732.6	462.9	442.9	1638.4
2018	313.4	218.3	531.9	490.4	478.6	1500.9
2019	353.1	29.8	389.8	479.4	494.8	1364.0

تم إعداده بالاستناد إلى :-

Sources: -WORLD BANK GROUP ,International Debt statistics,2019,NW,Washington ,DC,p.4,2020,p.5,2021,p.5.

ب - هيكل الدين الخارجي للدول النامية

يبين الجدول رقم (6) هيكل الدين الخارجي وبالإمكان إن نستخلص منه نقطتين جوهريتين وكما يأتي:- **الأولى** : إن معدل النمو السنوي ونسبة مساهمة الديون الرسمية من إجمالي القروض يسجل في معظم مدة الجدول رقم(5) معدلات سالبة ومنذ العام (2009) تراجعت نسبة هذه الديون من إجمالي القروض من (65.1%) إلى نهاية مدة الجدول , ونستنتج تراجع الديون السهلة بشروطها المعروفة.- **الثانية :** تصاعد

الأهمية النسبية للقروض الخاصة وكذلك أن معدلات النمو السنوي لهذه القروض سجلت في العديد من مدة الجدول السابق معدلات موجبة , نستنتج أن هذا النوع من القروض أصبح الملاذ الأخير لهذه المجموعة الدولية على الرغم ما يحمله من شروط صعبة تفرض من قبل الجهات الدائنة.

جدول (6)

هيكل الدين الخارجي للدول النامية مليار دولار

البيان / السنوات	الديون الرسمية			الديون الخاصة			المجموع		
	الحجم	معدل النمو	%	الحجم	معدل النمو	%	الحجم	معدل النمو	%
2008	28.7	_	13.6	181.9	_	86.4	210.6	_	%100
2009	79.5	%177	65.1	42.5	%_32.8	34.9	122.0	0.4	%100
2010	63.9	%_24.4	22	244.6	82.6	88	288.5	57.7	%100
2011	32.6	%_96.0	8.0	379.3	355	92	411.9	29.9	%100
2012	34.6	% -5.4	7.3	436.8	13.0	92.7	471.4	12.6	%100
2013	32.8	%_5.7	7.3	416.0	_5.0	92.7	448.8	-5.0	%100
2014	53.1	%61.9	13.5	339.1	_22.6	86.5	392.2	-14.4	%100
2015	51.8	% -2.5	32.1	108.8	_211.0	77.9	160.9	-143	%100
2016	61.5	%15.7	24.1	193.2	4.2	75.9	254.7	36.8	%100
2017	57.7	%_6.5	14.2	348.2	44.5	85.8	405.9	37.2	%100
2018	82.0	%42.1	26.1	231.4	_50.4	87.9	313.4	-29.5	%100
2019	68.0	%20.5	15.0	285.1	18.8	85.0	353.1	11.2	%100

تم إعداده بالاستناد إلى :-

Sources: -WORLD BANK GROUP ,International Debt statistics,2019,NW,Washington ,DC,p.4,2020,p.5,2021,p.5.

3) مؤشرات المديونية الخارجية

حدد المجلسان التنفيذيان لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و(مؤسسة التنمية الدولية) (IDA) إطار القدرة على تحمل الديون، (Debt Sustainability From work) , في ابريل عام(2005) , وهو بمثابة أداة يتم تطويرها بين المؤسسات المالية المتعددة الأطراف من خلال مقترحات موظفيها لقياس القدرة على تحمل البلدان المنخفضة الدخل بشكل خاص , وكانت أخر مراجعة لهذا الإطار من قبل المجالس التنفيذية في سبتمبر (2017) .

ويبين الجدول رقم (6) عتبات معايير مؤشرات أعباء الديون , وقبل التطرق لهذه المؤشرات يجب إن نوضح تلك العتبات وكما يلي [1] :-

أ) **عتبة المخاطر المنخفضة (Low Risk)** وتكون في حالة عدم تجاوز أي مؤشرات المديونية للعتبات المحددة .

ب) **عتبة متوسط المخاطر (Moderate)** ويكون في حالة تجاوز أي من المؤشرات المذكورة في الجدول السابق أي إن الدولة لا تواجه حاليا أي صعوبات في سداد قروضها .

ت) **عتبة المخاطر العالية (High Risk)** عندما يواجه البلد فعلاً صعوبات في خدمة ديونه في الأجل القصير , وهناك متأخرات أو إعادة جدولة للديون , وفيما يلي مختصر للمصطلحات المستخدمة للتعريف بمؤشرات المديونية ومنها :-

DOD:- Debt outstanding Disbursed.

GNP:- Cross Domestics product.

XGS:-Export of Good and Services

TPS:- Total Debt service.

RES:- International Reserves.

وفيما يلي توضيح لهذه المؤشرات .

1--Toint world Bank .I.M.F Debt sustainability Framework for Low-Income countries March ,12,2020 .

جدول (7)
عتبات معايير أعباء الديون نسبة مئوية

المؤشرات / العتبة	القدرة على الدفع		السيولة		نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي
	DOD\GNP	DOD\XGS	EDS\XGS	EDS\RES	
ضعيف	30	140	10	14	35
متوسط	40	180	15	18	55
خطير	50	240	21	23	70

تم إعداده بالاستناد إلى :- **Source:-**

-Toint world Bank .I.M.F Debt sustainability Framework for Low-Income countries March ,12,2020 .

(أولاً) مؤشرات القدرة على الدفع

وتعكس مدى متانة الاقتصاد وقوته واستقرار وثبات الاقتصاد القومي , فضلا عن قدرته على الإقتراض ، ويتضمن المؤشرات التالية[1] :-

(1) **نسبة القروض الخارجية إلى إجمالي الناتج القومي DOD/GNP:**

ويشير هذا المؤشر إلى نسبة ما يقتطعه المقرضون من إجمالي الناتج القومي ، إذ يعد الأخير المصب الرئيس لكل النشاطات التي تجري في الدولة ، إذ إن التطور في أي نشاط اقتصادي لابد أن ينعكس في تطور الناتج القومي ، حيث أن هذا التطور يتطلب المزيد من الاستثمارات التي تتجاوز الموارد المحلية المتوفرة ، وهو ما يتطلب بدوره إلى موارد مالية من خلال القروض الخارجية وهي بدورها تؤدي إلى زيادة الأعباء نتيجة لزيادة خدمتها ، خاصة وإن مكونات هذا الناتج في جانب كبير منها متولد من قطاع الخدمات .

(2) **نسبة القروض الخارجية إلى عوائد الصادرات : (DOD/XGS)**

أعتمد هذا المؤشر على أساس أن حصيلة الدول من صادراتها السلعية والخدمية هي المصدران الرئيسان للنقد الأجنبي , ويعبر هذا المؤشر عن حالة تردي الجدارة الائتمانية للدول المقترضة وفي الوقت نفسه

1- عبد الكريم جابر العيساوي ,التمويل الدولي، مصدر سبق ذكره , ص ص 29 -32

يعطي صورة واضحة عن صادراتها , وإن الارتفاع في هذا المؤشر يعطي هبوطه في مؤشر القدرة على الدفع .

ثانياً :- مؤشرات السيولة

هذه المؤشرات تعكس مدى كفاية الصادرات والناتج القومي والاحتياطيات الخارجية للاقتصاد القومي لتغطية التزاماته الخارجية خاصة فيما يتعلق بتسديد قيمة الاستيرادات وخدمة القروض الخارجية , وعادة ما تضم مؤشرات السيولة ما يلي :-

(1) معدل خدمة القروض الخارجية إلى الصادرات من السلع والخدمات : (TDS/XGS)

عند ارتفاع خدمة الدين فإن ذلك يدل على مدى العبء التي يتحمله اقتصاد الدولة المدينة بالقياس لما تبقى من حصيلة الصادرات من أجل تمويل الاستيرادات الضرورية , ومن هذا المنطق يلاحظ اهتمام الجهات الدائنة لمصلحة هذا المؤشر للإطلاع على قدرة الجهات المدينة التي تتعامل معها وقدرتها على التسديد , وهو مقياس بسيط لا يحتاج إلى التعقيد ويحسب كما في الصيغة التالية :-

$$\text{معدل خدمة القرض} = \frac{\text{الفوائد} + \text{الأقساط}}{\text{حصيلة الصادرات}}$$

1) نسبة خدمة القروض إلى إجمالي الناتج القومي : (TDS/GNP)

تشير هذه النسبة إلى زيادة الاقتطاعات الحقيقة من مؤشر حقيقي ينعكس في حالة تصاعده سلباً على الاقتصاد القومي للدولة.

(2) نسبة الاحتياطيات الدولية إلى القروض الخارجة القائمة والمسحوبة : (RES/DOD)

إن حجم الاحتياطيات الدولية في الدولة هي دالة في مستوى الدخل لتلك الدولة وأن ارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة وقوة موقف السيولة الخارجية للدولة ومن ثم طاقتها على مواجهة الأعباء المتراكمة بسبب زيادة سحوباتها من القروض والعكس صحيح , وعادة ما تشير الاحتياطيات إلى ما تمتلكه الدولة المقترضة من العملات الصعبة وفي مقدمتها الدولار الأمريكي , والذهب النقدي , وحقوق السحب الخاصة .

وفيما يتعلق بموقف السيولة الخارجية , فتتوقف السيولة على حصيلة النقد الأجنبي والتي تتوقف نفسها على حصيلة الصادرات وكذلك على دور رؤوس الأموال الأجنبية على اختلاف أنواعها (قروض ومساعدات) وكذلك تتوقف على الزيادة الطارئة في الاستيرادات وكذلك على ما تملكه الدولة من موقف من صندوق النقد الدولي , إذ تعتبر هذه العوامل ذات طبيعة متقلبة وغير مستقرة , وعادة ما تكون تلك الاحتياطيات الدولية ضئيلة في أغلب الدول النامية ومنها الدول العربية , ويعو ذلك لسببين :

السبب الأول : استنزاف كثير من الاحتياطيات الدولية خلال مدة الثمانينيات .

السبب الثاني : نمو حجم الديون الخارجية بزيادة السحوبات السنوية لتمويل البرامج والخطط لاسيما بعد أزمة الكساد العالمي (1981-1982) .

ثالثاً :- مؤشرات المخاطر السياسة والاجتماعية

تعكس هذه المؤشرات مدى الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول في أداء الاقتصاد الكلي الجيد , ويمكن لهذه الدول التعامل بشكل جيد أو إن تجبر هذه المخاطر الدول التي لا تسيطر على تحقيق التنمية لشعوبها بالتحول إلى اختيارات وإرادات الشركات المتعددة الجنسية وتفتح أسواقها بلا ضبط أو ربط .

ولغرض الوقوف على مؤشرات المديونية لمجموعة الدول النامية (المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل) تم إعداد الجدول رقم (8) لبيان تلك المؤشرات , وبشكل مختصر نورد الملاحظات الأتية :-

- لم تتجاوز النسبة المئوية لمؤشرات القدرة على الدفع للمستويات الثلاثة (الضعيف , المتوسط , الخطير) خلال المدة المختارة ماعدا عام (2000) كانت النسبة في عتبتها الضعيفة أكثر من (30%) بالنسبة لمؤشر($\frac{DOD}{GNP}$), ونحو (140)% وبالنسبة لمؤشر ($\frac{DOD}{XGS}$) بعدها تحققت في الأعوام التالية إلا إنها ارتفعت في عام (2019) إلى نحو (25%) و (107%) على التوالي للمؤشرين , ومن الجدير بالذكر إن تلك المؤشرات تضم جميع هذه الدول وليس دول فرادى أو دول العينة التي أختارها الباحث , والمؤشر الثالث في القدرة على الدفع ($\frac{RES}{DOD}$) والذي يعبر عن حجم الاحتياطيات الدولية لهذه الدول , فقد بدأت منخفضة عام(2000) ثم أخذت في الارتفاع في الأعوام الأخرى , وبين هذا على قدرة وقوة السيولة الخارجية ومن ثم الطاقة على مواجهة الأعباء المتراكمة بسبب زيادة سحوباتها من القروض والعكس صحيح , وفي الأعوام (2018) و(2019) شهدت إنخفاضاً في هذه النسبة .

أما في ما يتعلق بمؤشرات السيولة ومؤشر($\frac{TDS}{XGS}$) قد بدأ مرتفع عام (2000) ثم أعلى من العتبة الخطيرة والبالغة (23 %) ثم انخفض عام (2005) إلى نحو (13.4%) وحافظ على نسبته التي تجاوزت العتبة الضعيفة في الأعوام المختارة في الجدول , إلا إنه اقترب من العتبة المتوسط في الأعوام (2018) و (2016) , أما المؤشر($TDS/_{RES}$)بدأ في الارتفاع عام (2000) ثم أخذ بالانخفاض في الأعوام الأخرى , وهذا يدل على تحسن السيولة الدولية وإلا إن الأعوام (2018) و (2019) شهدت ارتفاع هذا المؤشر بسبب الزيادة في خدمة الديون الخارجية ,مما يجعلها بحاجة دائمة إلى المزيد من التدفقات المالية وفي مقدمتها القروض الخارجية .

جدول رقم (8)

(مؤشرات المديونية الخارجية للدول النامية)نسبة مئوية

المؤشرات / السنوات	القدرة على الدفع		السيولة	
	DOD\GNI	DOD\XGS	TDS\XGS	TDS\RES
2000	36.7	139.5	22.0	45.8
2005	26.9	80.9	13.4	18.7
2008	21.9	62.9	9.9	15.1
2009	23.7	85.0	12.0	14.3
2010	22.7	75.4	11.0	9.1
2015	25.8	97.8	11.9	12.8
2018	25.0	101.0	14.0	18.3
2019	26.0	107.0	15.0	19.5

تم إعداده بالاستناد إلى :-

Sources: -WORLD BANK GROUP ,International Debt statistics,2019,NW,Washington ,DC,p.4,2020,p.5,2021,p.5.

رابعاً :- المبادرات الدولية ومحاولات المؤسسات الدولية لتخفيف أعباء الديون عن الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل .

تعد قضية الديون محوراً من محاور واهتمام صندوق النقد الدولي وذلك من خلال النقد الدولي ,وذلك من خلال قضية هامة إلا وهي إن الدين يمثل عبئاً ثقيلاً على كاهل الدول الفقيرة , إذ أصبح الدين أمراً يشكل خطراً على التصحيح والنمو والتقدم الاقتصادي .

ومن هذا المنطلق سوف نتحدث بضمن سياق المبادرات الدولية نذكر ثلاث مبادرات دولية ومنها وكما يأتي :- [1]

1-مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون HEAVILY INDEBTED POOR COUNTRIES

تعد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هيبك(HIPC) , مبادرة رئيسية لتخفيف أعباء الديون والتي تهدف إلى الحد من اعباء الديون الخارجية للبلدان المنخفضة الدخل بجانب المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف اعباء الديون (MDRI) وقد أطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبادرة البلدان المثقلة بالديون في عام (1996) وكان الهدف منها تخفيض اعباء الديون الخارجية للبلدان الفقيرة والمثقلة جداً بالديون والشديدة المديونية إلى مستوى تعتبر المؤسستان (في الإمكان تحمله) حيث جرى استعراض كامل وشامل للمبادرة في عام (1999) من أجل زيادة تخفيف أعباء الديون وتقوية الروابط بين تخفيف أعباء الديون والحد من الفقر والسياسات الاجتماعية .[2]

وفي أطار هذه المبادرة فأن تخفيض الديون وأعبائها بأخذ أشكال مختلفة بما في ذلك الإلغاء أو (الإعفاء) وإعادة الهيكلة وإعادة الجدولة ، والمقصود هنا بإعادة الهيكلة " هي عملية يتفق بموجبها الدائن والمدين على تغيير شروط محددة سابقاً لسداد الديون ويمكن إن يشمل ذلك الإعفاء من الديون (إنهاء الديون) أما فيما يخص إعادة الجدولة فيقصد بها " تعديل جدول السداد بإطالة المدة , أو تقديم قرض إعادة

1- هيبيك أحدث مبادرات صندوق النقد لتخفيف أعباء الديون عن الدول الفقيرة , اكتوبر 2016, 15 يناير 1998, 30 , متاح على الرابط التالي :- https://www.albayan.ae/economy/1998-01-30-1.100708

2- الأمم المتحدة , تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان , المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية , June.11 ,2013 ص 5, متاح على الرابط التالي :-

https://scholar.google.com/scholar

تمويل جديدة أو تشير إعادة الجدولة إلى تأجيل الدفعات المستحقة بما في ذلك الفوائد لمدة محدودة من الوقت من أجل تخفيض التزامات خدمة الديون القصيرة الأجل وبالتالي توفير التخفيض للبلد المدين وتشمل أيضاً إعادة الجدولة"[1].

وقد بلغت قيمة إجمالي التكاليف بصافي القيمة الحالية التي تحملها الصندوق لمشاركته في المبادرة الشاملة لديون البلدان الفقيرة المثقلة في الديون ما يقدر حالياً حوالي (304.0) مليون وحدة حقوق سحب خاصة , أي ما يعادل حوالي (480.5) مليون دولار أمريكي وذلك عام (2009) , حيث تقدر مجموع مدفوعات تخفيف الديون بمبلغ (50.1) مليون دولار أمريكي للعام الأخير , أما من ناحية الالتزامات فقد التزم صندوق النقد الدولي حتى تاريخه بمبالغ مطلوبة لتخفيف ديون جميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبالغ عددها (النقد الدولي حتى تاريخه بمبالغ مطلوبة لتخفيف ديون جميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبالغ عددها (34) بلد والتي وصلت إلى نقطة القرار. [2]

ومن ناحية تمويل الصندوق لتخفيف الديون فقد يمول الصندوق مشاركته في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من خلال المساهمات الخارجية " التي تقدم إلى الصندوق مباشرة أو تنقل من خلال حساب أمانة مبادرة تخفيف ديون البلدان المثقلة بالديون الذي يديره البنك الدولي " ومن موارده الخاصة .[3] وبضمن هذا السياق سوف نذكر المبالغ المقدمة لتخفيف الديون من قبل الصندوق ونذكر مشاركات الدول الأعضاء في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وبحسب نقطة الإنجاز ونقطة القرار , في (30) سبتمبر/ أيلول عام (2009) قدم الصندوق (247.4) مليون دولار أمريكي لتخفيف الديون إلى (26) بلد وصلت إلى نقطة الإنجاز, وعليه يمثل الجدول رقم (9) مشاركات الدول الأعضاء في المبادرة وكالتالي :-

1- الأمم المتحدة , المصدر السابق نفسه .
2- الأمم المتحدة, مصدر نفسه .
3- تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر , مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون , تقرير مرحلي, مجلس المحافظين -ا لدورة الثالثة والثلاثون روما ,17-18 فبراير / شباط 2010 , ص 3 .

جدول (9)

(مشاركة الدول (26) الأعضاء في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون)

بلدان بلغت نقطة الإنجاز (13)	بلدان بلغت نقطة القرار (8)	بلدان قبل نقطة القرار (5)
بنن	تشاد	جزر القمر
دولة بوليفيا متعددة القوميات	الكونغو	أريتريا
بوركينا فاسو	كوت ديغوار	الصومال
بوروندي	جمهورية الكونغو الديمقراطية	السودان
الكاميرون	غينيا	قير غيز ستان
جمهورية أفريقيا الوسطى	غينيا بيساو	
أثيوبيا	ليبريا	
غامبيا	توغو	
غانا		
غيانا		
هايتي		
هندوراس		
مدغشقر		

المصدر :- الأمم المتحدة , تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان , المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية , June.11 ,2013 ص 5.

أما الشروط التي وقعها صندوق النقد الدولي لتطبيق المبادرة على الدول الفقيرة الراغبة في المساعدة ,حيث جاءت أوغندا الدولة الوحيدة في عام (1997) المؤهلة لتطبيق المبادرة عليها , ويوضح الصندوق إن إستراتيجية الدين التي يتبناها تقوم على أساس تقديم المشورة الخاصة بالسياسات الاقتصادية والدعم المالية ومساعدة الدول الأعضاء على مواجهة مشاكل ديونها المستحقة لمصارف رسمية ومصارف تجارية , حيث إن الهدف الرئيسي والمهم لإستراتيجية الدين هو مساعدة البلدان الدائنة لتحقيق نمو ثابت ووضع سليم لميزان المدفوعات , وعليه فإن هذه الإستراتيجية تتركز على ثلاثة محاور رئيسية بحسب تصنيف نشرة الصندوق سنة (1997) وهذه المحاور أولها تشجيع التصحيح الموجه نحو النمو والإصلاح الهيكلي في الدول المدينة , وثانيهما المحافظة على بيئة اقتصادية عالمية مؤاتية وثالثهما تأمين دعم مالي من المصادر الرسمية سواء ثنائية أم متعددة الأطراف .

ومن الجدير بالذكر إن إعادة جدولة الديون الرسمية ترتبط بنادي باريس والذي يضم الجهات الرسمية الدائنة , حيث يشكل نادي باريس محفلاً يجمع بين البلدان المدينة والجهات الرسمية الدائنة من أجل الوصول إلى اتفاقيات تنص على إعادة جدولة المتأخرات القائمة المؤهلة وسلسلة مدفوعات خدمة الدين القابل لإعادة الهيكلة , حيث يربط نادي باريس عمليات تخفيف عبء الدين بتنفيذ برامج اقتصادية يوافق عليها صندوق النقد الدولي , وعندما يتخذ الدائنون في نادي باريس قراراً بشأن إعادة الجدولة وشروطها فإنهم يستندون إلى تحليل وتقييم الصندوق لأوضاع الدين في البلد المعني .[1]

ويتم تنفيذ هذه المبادرة من مرحلتين أساسيتين :-

المرحلة الأولى : يواصل البلد المدين تنفيذ برنامج قوي للتصحيح والإصلاح بدعم من الصندوق والبنك الدوليين , ويحصل على إعادة جدولة من جانب الدائنين الثنائيين *بشروط قمة نابولي والتي مفادها الوصول عادة إلى نقطة القرار , ومفاد هذه النقطة هي أن يكون البلد المعني باستكمال سجل أداء جيد لمدة ثلاث سنوات وعندئذ يتم تقييم أهلية البلد المعني للحصول على مساعدة بموجب المبادرة.

المرحلة الثانية : وفيها يستمر البلد المعني في إثبات سجل أداء قوي في ظل برنامج تصحيح مدته ثلاث سنوات مع حصوله على مسانده دولية مالية من المجتمع المالي الدولي , ويلتزم دائنو هذا البلد بجعل أعباء ديونه عند مستويات قابلة للاحتمال في نهاية المرحلة الثانية (نقطة الإنجاز) .[2]

2- مبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف MULTIL ATERAL DEBT RELIEF INITIATIVE (MDRI)

بعد أن أوضحنا مبادرة الهيبيك (HIPC) سوف نتطرق للمبادرة الثانية لتخفيف الديون المتعددة الأطراف (MDRI) المعززة , والتي جاءت استكمالاً لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون , ففي عام (2005) استكملت المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون , والتي صممت لزيادة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف

1- هيبيك أحدث مبادرات صندوق ا لنقد لتخفيف اعباء الديون عن الدول الفقيرة , مصدر سبق ذكره .

* شروط قمة نابولي :وهي شروط وضعت من أجل معالجة الديون الثنائية الرسمية، التي اعتمدها الدائنونفي نادي باريس لصالح أفقر البلدان وأكثرها مديونية, وتقتضي هذه الشروط بإلغاء جزء من الديون الموجودة في ذمة البلدان الفقيرة والتي تصل إلى (67%) كحد أقصى , وإعادة جدولة الجزء المتبقي على مدة (23) سنة مع منح فترة سماح لمدة ست سنوات بالإضافة إلى تعديل أسعار الفائدة وفقاً لأسعار السوق على إن لا تزيد على الأسعار الأصلية للديون التي تعاد جدولتها .

2- هيبيك أحدث مبادرات صندوق ا لنقد لتخفيف اعباء الديون عن الدول الفقيرة , مصدر سبق ذكره

أعباء الديون وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية , وفي إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون , تتيح المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق النقد الدولي , وصندوق التنمية الأفريقي , ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية , تخفيفاً لأعباء الديون بنسبة (100)

%, على الديون المؤهلة " أي القروض الممنوحة من صندوق النقد الدولي وصندوق التنمية الأفريقي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية بحلول نهاية كانون الأول \ سبتمبر (2003) وتلك الممنوحة من المؤسسة الدولية للتنمية بحلول نهاية كانون الأول \ديسمبر (2003) ولا تزال مستحقة بعد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتخفيف أعباء الديون " . [1]

وفي آذار \مارس (2013) كان (35) بلداً من بين (39) بلداً تم تقييمها بوصفها مؤهلة أو يحتمل أن تكون مؤهلة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد وصلت إلى نقطة الإنجاز , وكان بلد واحد (تشاد) في المرحلة الانتقالية من المبادرة في حين كانت ثلاث بلدان (اريتريا ,الصومال , السودان) عند نقطة القرار ولم تبدأ بعد بعملية التأهيل لتخفيف أعباء الديون في إطار المبادرة . [2]

ووفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد ساعدت هذه المبادرتان الدوليتان لتخفيف أعباء الديون بشكل كبير كل من (مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون , والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون المفرطة في (المفرطة في (36) دولة ما بعد نقطة الإنجاز , مما أتاح لهم بداية جديدة وامكانية متجددة للحصول على تمويل التنمية , حيث كانت نفقات الحد من الفقر متجددة للحصول على تمويل التنمية , تبلغ نحو(73%) من الناتج المحلي الإجمالي , وهذا ما كان أكبر بأربعة أضعاف مدفوعات خدمة الديون في عام (2017) .[3]

3 – مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين لزعماء مجموعة العشرين .

تعُد مبادرة تعليق خدمة الدين لزعماء مجموعة العشرين , دعم مبدئي للدول التي تحتاج إلى التحمل على سداد الديون الخارجية [4] , وتنص هذه المبادرة على حزمة من التدابير وذلك إشارة للالتزام الشامل بالقضاء الكلي على إي خطر من أزمات الديون السيادية غير المنتظمة التي تفاقم الخسائر البشرية

1- الأمم المتحدة , الجمعية العامة ,.مصدر سبق ذكره , ص 8
2- المصدر السابق نفسه .
3- InternationaI MONetary FUDN ,I.M.F POLICY PAPER,2009,P.1
4- INTERNATIONAL CHAMBER OFCOMMERCE ,GLOBALCITIZEN OPENLETTER TOG20 FINANCE MINISTERS,13 JUIY 2020,P.5

والاقتصادية ل (COVID- 19) إذ إنه هناك حاجة ماسه وحاسمة لضمان إجراءات شاملة لضمان إن خدمة الديون لا تمنع من تطور الاقتصاد , وكذلك تمكين الانتعاش العالمي الذي يعطي الأولوية للمرونة الصحية والعمل اللائق ونمو الاقتصاد الحقيقي , كذلك أنشأت آليات مؤسسة جديدة لتمكين المشاركة الكاملة من الدائنين من القطاع الخاص الثنائي في توفير القدرة على تحمل الديون , وأيضاً معالجة أي حواجز أمام المشاركة الكاملة للدائنين من القطاع الخاص من خلال توفير توضيح منسق حول تنفيذ الأطر التنظيمية المعمول بها .[1] وقد تلقت مجموعة العشرين في مبادرة تعليق خدمة الديون نحو (46) طلب من الدول المرشحة لذلك في جميع أنحاء العالم معظمها من أفريقيا, وعليه إن المبادرة غطت عام(2020) الحالي نسبة ضئيلة نحو (1.66%) من مدفوعات الديون النامية وفقاً للشبكة الأوربية للديون والتنمية .[2]

ومن جانب أخر إنه بموجب مبادرة تعليق مدفوعات الدين وبضمن فترة تمديد هذه المبادرة يستثنى منها البلدان التي لم تف بالمتطلبات المنصوص عليها ، وعلى كل دولة مستفيدة الالتزام التام بالحدود المتعلقة بشروط الديون غير الميسرة المتفق عليها في سياسة سقف الدين الخاص في صندوق النقد الدولي , وعليه فقد تسمح المبادرة للدول المخولة بالاستفادة منها في تعليق مدفوعات خدمة الدين في (2020) بقيمة (5.7) مليار دولار ، حيث بلغ عدد الدول المستحقة من ذلك التأجيل (73) دولة ، حيث تتيح المبادرة توفير مبالغ ما يصل إلى (12) مليار دولار لتلك الدول .[3]

1- opcit,P.1

2- مجموعة العشرين , شروط وتفاصيل اتفاق لإعادة هيكلة ديون الدول الفقيرة , 2021,2,27 , متاح على الرابط التالي:- https://arabic.sputniknews.com/

3- قمة العشرين , دعوات للدول الغنية للتخفيض , 2021,2,27 , متاح على الرابط التالي :- https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/11/23/

المبحث الثاني

البرازيل والمؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف

عادة ما يشير المهتمون بالعلاقات المالية الدولية إلى تجربة البرازيل مع المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف فهي تمثل (قصة) واقعية على النجاح الذي حققته دولة البرازيل لتخطي أزمتها ، المالية في ظل مراحل وحقب سياسية أطاحت بالكثير من زعمائها ، منذ الخمسينيات من القرن المنصرم ، واليوم تحتل البرازيل المرتبة التاسعة عالمي من ناحية حجم الناتج المحلي الإجمالي وبحجم (8,1) ترليون دولار في عام (2019) ، من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي متخطية العديد من الدول المتقدمة في أوربا .[1]

وجاء اختيار الباحث لهذه التجربة للوقوف على كيفية تجاوز مشكلة المديونية الخارجية للبرازيل وكيفية إدارتها بالعلاقة مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وسنتناولها كما يأتي :-

أولا:- لمحة سريعة حول تاريخ البرازيل

نرى من الملائم إعطاء لمحة تاريخية في أصل كلمة (البرازيل) وتفسيرها إذ هناك ثلاث روايات وأهمهم :-[2]

الرواية الأولى :- هي أصل برتغالي - أسباني " براسيل" وهو نوع من الأشجار ، ذات الجذور الحمراء والبنية والتي كانت تستخدم في صناعة الأصباغ .

الرواية الثانية :- ترجع التسمية إلى "جزر أسطورية في المحيط الأطلسي تقع في مكان ما غرب الساحل الأرلندي ، وعرفت باسم " هي برازيل HY Brazil " والتي تعني " أرض العظمة والقوة والجمال"والتي تم اكتشافها من قبل بعض البحارة المستكشفين البرتغال .

1- قائمة الدول حسب الناتج المحلي الإجمالي متاح على الرابط التالي :-
https://ar.wikipedia.org/wik/

2- عاطف معتمد وآخرون , البرازيل القوى الصاعدة في أمريكا اللاتينية , ط 1,الدار العربي للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات , بيروت \البنان , 2010 , ص 19

الرواية الثالثة :- وترجع أصولها إلى كلمة " بريس Bress" وتعني " المبارك " في لغة الشعوب السلتية*، وربما ترتبط بأحداث الصراعات الدولية لاسيما العالم الإسلامي في نهايات العصور الوسطى .

وتتمتع البرازيل بموارد وامكانيات عالية وفي مقدمة هي الموارد ، المواد الخام الزراعية والمعدنية ، وتحتل البرازيل الترتيب السادس عالمياً في حجم القوى العاملة وهو ما يقارب (95مليون عامل) وتقسم هذه القوى على القطاع الزراعي والذي يشكل (20%) ، والقطاع الصناعي بنسبة (14%) ، وقطاع الخدمات ويشكل حوالي (66%) .[1]

وتعد البرازيل ثاني أكبر منتج للنفط في أمريكا الجنوبية بعد فانزويلا بواقع (2872) ألف برميل يومياً ، وباحتياطيات تبلغ (13.4) مليار برميل وذلك عام (2019) [2]، ومن خلال ما تقدم حول التاريخ البرازيلي سوف نتطرق بضمن سياقات هذه النقطة إلى عدة محاور مهمة ومنها ما يلي :-

1- الحجم السكاني للبرازيل

يقترب عدد سكان البرازيل من (212.5) مليون نسمة عام (2020) ، وتعد بذلك من أكبر دول أمريكا الجنوبية سكاناً ، حيث يمثل الذكور نسبة (4913%) والإناث نسبة (5081%) ويقدر متوسط الأعمار في البرازيل نحو (76,57) سنة .[3]

وعلى الرغم إن هذه المساحة الشاسعة إلا إن كثافتها السكانية قليلة ولا تتجاوز (24) نسمة كم ، حيث قفز العدد الكلي الإجمالي لسكان البرازيل أكثر من مره في القرن الماضي ، بعد أن كان لا يزيد عن (18) مليون نسمة عام (1900) تزايد وأرتفع إلى (40) مليون نسمة عام (1940) ، وبعدها تضاعف مرة أخرى لأكثر من (90) مليون نسمة عام (1970) حيث "قفز قفزته الواسعة عام (2010) وصل إلى ما يقرب من (200) مليون نسمة حيث تشترك البرازيل بهذا النمو المتزايد مع بقية دول العالم الثالث والتي مرت بمراحل التحسن الكبير بالرعاية الطبية والتحكم بالأوبئة والأمراض ،ويمثل عدد السكان الأصليين نحو (200) ألف نسمة وبنسبة(0.1%) من إجمال السكان .[4]،والبرازيل أكبر دولة كاثولوكية وفيها ألف

*الشعوب السلتية:مواطنون من أقليم القرافيص شعب قيله انه كان ماهراً ولكن المنطقة غير معروفة ، حيث هاجرت هذه الشعوب إلى أسيا الصغرى وقد سميت لغتهم الكتلانية وبقيت في تلك المنطقة حتى القرن الخامس الميلادي.

1- عاطف معتمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص ص ، 22- 32

2 - bp ,statistical Review of Word Eneray2020 ,96th edition .

3- عدد سكان البرازيل لعام (2020- متاح على الرابط التالي :-

https://www.elmstba.com/brazil-population

4- عاطف معتمد وآخرون , مصدر سبق ذكره , ص 25.

نهر وأربعون ألف نوع من النبات ، لذلك أطلق عليها رئة العالم [1]، وقد طرأ على البرازيل تطوراً ديموغرافياً في العقود الماضية ، وبلغ النمو السكاني ذروته في الخمسينيات بنسبة (3%) سنوياً[2].

وقد عاش أكثرية سكان البرازيل والذين يقدرون بحوالي (84%) في المدن والمجمعات الحضرية وعلى مستوى التوزيع الجغرافي للأعراق الرئيسية في البلاد ، ففي الجنوب يتمركز البيض بينما في الجنوب الشرقي فهو لمختلف الأعراق مختلطة ، أما الإقليم الشمالي والشمالي الغربي من حوض الأمزون فيتمركز به السكان الأصليين .[3]، حيث بلغت نسبة الحضر في البرازيل عام (2017) (86,31%) من مجموع سكانها البالغ (209,29) مليون نسمة ،بعد ان كانت في عام (1996) نسبة الحضر (77,6%و78,3%) .[4]،وعليه فقد تعد البرازيل من أهم البلدان التي سيطرت على اقتصادها من ناحية الأزمات المالية من خلال اللجوء إلى السياسات التنموية عن طريق التصنيع والتنويع الاقتصادي بعد التباطؤ الاقتصادية الذي حدث خلال السنوات الماضية ، وعلى الرغم من ديونها من المؤسسات وتطبيق سياسات التقشف إلا إنها نهضت بوضعها الاقتصادي من خلال إتباع سياسات تنموية .

2- واقع الاقتصاد البرازيلي

حققت البرازيل منذ حقب ماضية استقراراً اقتصادياً يتجلى من خلال انخفاض معدلات التضخم وإحراز معدلات من النمو الاقتصادي المرتفع فهي لم تتأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية عام (2008) التي كانت لها الكثير من الآثار السلبية على العديد من البلدان وذلك بسبب انها اعتمدت على الاقتصاد الحقيقي وليس المالي , فقد تمكنت البرازيل من امتصاص الصدمات الاقتصادية الخارجية من خلال تمتعها بسعر صرف مرن وأحتياطي كبير من العملات الأجنبية وانخفاض في نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي ، كذلك تتمتع بإدارة جيدة من البنك المركزي البرازيلي لحل مشاكل التضخم ومن خلال موجز الخلفيات السياسية الاقتصادية التي تبنتها واتبعتها هي الدول حيث تميزت المدة من (1950-1980) بتبني سياسات التصنيع عوضا عن الاستيراد .[5]كذلك يعد الاقتصاد البرازيلي من أقوى الاقتصادات وأسرعها نمواً بين الدول ومن ناحية التصنيف فإنه يصنف بالمرتبة السابعة عالمياً ضمن الاقتصاديات الليبرالية ، بعد ان تنقل خلال المدة (1930-1975) ،من نظام دكتاتوري أدخل البرازيل في حروب داخلية وخارجية أثقلتها

1- تجربة البرازيل في التنمية متاح على الرابط التالي : https://kurdtda.org/

2-الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنفيذ العهد الدولي الخاص في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية , التقارير الدورية الثانية المقدمة من دول الأطراف بموجب المادتين 16-17 من العهد البرازيلي ، 2008، ص31 .

3- عاطف معتمد وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 25.

4- أحمد ابريهي علي، التصنيع والتحولات الأقتصادية الكبرى ،ط1، دار الكتب ،العراق ، 2020، ص595

5-عطف معتمد وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 77

بالمديونية الخارجية إلى نظام قائم على التحرر والاندماج الليبرالي مما ساهمت هي الأخرى في تصاعد الأزمات الاقتصادية العالمية ، وذلك خلال المدة (1985-2008) وترتب على ذلك أن المؤسسات المالية المتعددت الاطراف رفضت مساعدة البرازيل في تقديم قرض خوفاً من عدم السداد وسرعان ما تغيرت الأوضاع في انتخاب رئيس للبرازيل وهو من الاشتراكيين (لولا دا سيلفا) حيث شهدت مدة حكمة ازدهارا للعهد الاقتصادي البرازيلي من خلال تطبيق سياسات تنموية بواسطة إعادة التمويل الدولي لاقتصاد البرازيل ، وذلك عن طريق تدعيم التسهيلات المالية واستثمارية كبيرة لرجال الاعمال وهذا ما يشمل تقديم قروض وتسهيلات بنكية بفوائد منخفضة ، بمقابل فرض رسوم على الجميع باستثناء الطبقات الفقيرة والتي تمثل نسبة (33%) من المجتمع البرازيلي أي حوالي (11) مليون مواطن ومن خلال سياسته فقد نجح في جذب المهاجرين إلى الرجوع إلى أوطانهم بالإضافة إلى جلب رؤوس الأموال الاستثمارية بقيمة (200) مليار دولار تمثلت بمشاريع مختلفة استثمارية في سنة (2011) .

ومن خلال تلك السياسات نجح (لولا دا سيلفا) في تنمية الاقتصاد البرازيلي من خلال سياسات الزراعة والتصدير والتصنيع والاستثمارات وبهذا سدد كل الديون الإجمالية التي في ذمة البرازيل للمؤسسات المالية وبفترات وجيزة جداً وهذا ما دفع بالتجربة البرازيلية بالتقدم والنجاح المستمر في تدعيم عمليات التنمية والتطوير المستمر للتنمية المستدامة في البلد .[1]

3- تصاعد حجم النمو في الناتج المحلي الإجمالي

على الصعيد الاقتصادي قد تبنت البرازيل سياسات الانفتاح الاقتصادي وخصوصا سياسات السوق والتحرر الاقتصادي بتطبيق الخصخصة على وفق تعليمات الصندوق والبنك الدوليين ، وهذا له دور في رفع والتقدم الاقتصاد الكلي بمستوى لابأس به أنذاك ،وعندما نتحدث عن سياسات السوق فإننا نعي جيداً أن أي سياسة لها إيجابيات وسلبيات ، ومن سلبيات هذه السياسة قد تضرر من جراء تطبيقها مجاميع معينة من المنتجين المحليين ، إذ آلت بخسائر وتراجع الإنتاج المحلي وحدث ارتفاع بمعدلات البطالة والفقر وهذا كان واضح في البرازيل خلال المدة (1981- 1993) بعد سلسلة من السياسات الاقتراضية الفاشلة التي انتهجتها الحكومات العسكرية في البرازيل في محاولات للسيطرة على التضخم وتراجع معدلات النمو .

1- عميرة أيسر ، تجربة البرازيل الاقتصادية هل تفيدنا في بلادنا ، الميادين نت ، متاح على الرابط التالي :- https://www.almayadeen.net/

وفي أحدى المراحل السياسية للبرازيل قدم (فيرناندو أنريكيكاردوسو) والذي تولى الحكم خلال المدة (1995-2002) حلول هدفها دمج الاقتصاد البرازيلي في الاقتصاد العالمي ، وأخذ منحنى تبني سياسات السوق الحر ، والقروض الخارجية وفي عهدة ارتفع الدين الخارجي من (150) مليار دولار إلى (250) مليار دولار وترتب على ذلك زيادة في التضخم في الديون الخارجية للبرازيل وانعدام ثقة الدائنين في قدرة البرازيل على سداد خدمة تلك الديون، وفي محاولة لإنقاذ الاقتصاد البرازيلي اتبع سياسات (كاردوسو) إلى طرح سندات الدين الداخلي بفوائد مرتفعة إلى درجة ارتفع الدين الداخلي بنسبة (900%) .[1]، وبعد ذلك تولى فترة الحكم ("لولا")في في سنة (2003) حيث واجه مشاكل اقتصادية تكمن في انخفاض قيمة الريال البرازيلي أمام الدولار الأمريكي ، وارتفاع معدلات التضخم وأيضاً تردي منظومة الكهربائية "وعدم ايصالها لمساحات كبيرة من البلاد ، وهذا له طابع سلبي على تقدم مشاريع التنمية الزراعية والصناعية وقد يؤثر على معدلات النمو "هذا من جانب ، ومن جانب المشاكل الاجتماعية فقد تتلخص في تردي أحوال المدارس والتسرب من التعليم وانتشار الجريمة المنظمة وخاصة التجارة والمخدرات والممنوعات والجوع والبطالة والفقر وكذلك المشاكل الاجتماعية ايضاً عدم التوزيع العادل بين الطبقات المجتمع ،إذ نرى هناك طبقات غنية حد الغنى الفاحش وأخرى فقيرة فقر مدقع ، بحيث لا وجود للطبقة الوسطى " مما يعني ذلك مشهد صارخ للتفاوت الاقتصادي وانعدام شبه كامل للعدالة الاجتماعية .[2]

وقد بينت ملامح النمو الاقتصادي في سياسة "لولا" من خلال بعض الإجراءات ومنها :- [3]

- تطبيق سياسات التقشف وفق خطة صندوق النقد الدولي لمواجه الأزمة والعجز في الموازنة "والقضاء على أزمة الثقة "

1-التاريخ الاقتصادي للبرازيل , 9\2\2021,متاح على الرابط التالي : https://www.marefa.org/

2-أمل عبد الحميد ومنى عبد القادر , اقتصادات عالمية تجربة البرازيل النمو الاقتصادي في البرازيل –دروس مستفادة ,بنك الاستثمار الوطني ودراسات دورية , العدد السابع مايو (9- 2017 , متاح على الرابط التالي :- http://www.nib.gor.eg

3 - عبد الحميد قطوش , البرازيل تجربتها في محاربة الفقر وأهم الدروس المستفادة ,مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية , بحث منشور ,جامعة فرحات عباس –سطيف , العدد (17- , ص 49.

- للمزيد, ينظر:-

- ستار شدهان الزهيري ,الازمة السياسية في البرازيل وانعكاساتها السياسية والاقتصادية , بحث منشور , كلية القانون ,جامعة واسط ,لارك للفلسفة والعلوم الاجتماعية , العدد الرابع والعشرين , 2017 , ص 544

- أيه عبد الحكيم , تجربة البرازيل من سياسة التقشف ألى واحدة من أكبر اقتصادات في العالم , 18 يونيو , 2018, متاح على الرابط التالي :- https://www.a/hi/alalyoum.com/ .

- القضاء على الفقر من خلال معالجات حثيثة بواسطة سياسات " محو الجوع " والتي تتمحور وفق إستراتيجية " المساعدات المالية المباشرة .
- ترشيد بعض السياسات الموكل لها القضاء على الفقر
- إعداد برنامج" خطة تسريع النمو "(2007) من خلال تنمية الأقاليم المهمشة بواسطة البرامج الوطنية لمشتريات الغذاء من خلال قيام الحكومة بشراء المنتجات الزراعية من صغار المزارعين حصراً وكان لهذا البرامج دور فعال في التنمية الاقتصادية
- تشجيع التصنيع ومضاعفة الانتاج مع الانفاق في القطاعات الاقتصادية
- تشجيع الزراعة من خلال سياسة احلال الواردات
- اتساع مشاركة المشاريع الصناعية من خلال الاستثمار الأجنبي مابين القطاع الخاص والدولة
- اجتذاب الاستثمارات عن طريق ضبط المناخ القانوني والتشريعي

ومن خلال تلك المجموعة من الإجراءات شهد البرازيل عام (2005) أعلى معدل نمو اقتصادي لها منذ عام (1995) بلغ حوالي (4.9%) حيث انخفضت معدلات البطالة من (9.9%) لسنة (1999) إلى حوالي (9.3%) عام (2004) ، كذلك تراجعت معدلات الفقر من (9.9%) سنة (1990) إلى (5.7%) سنة (2003) .

وعليه من خلال هذه السياسات قد تمكنت البرازيل من النهوض من جديد بواقع اقتصادي قوي ورفع التنمية والنمو من جديد وتحسين الحالة الاجتماعية في البلد من خلال سياسة كفوءة والتخطيط باتجاه مسار صحيح من خلال مشاريع مجدية اقتصادياً كحل للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، ولمتابعة تطور النمو في الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل خلال المدة (2011-2019) نوضح الجدول رقم (10).

جدول (10)

الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل ومعدل دخل الفرد .

البيان / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (G.N.P) مليار دولار	معدل دخل الفرد دولار أمريكي
2011	2616.2	11627.8
2012	2465.19	745.78
2013	2472.81	2114.21
2014	2455.99	11951.21
2015	1802.21	11431.15
2016	1795.7	10965.97
2017	2062.83	11021.72
2018	188548	11079.71
2019	18399.76	11121.74

تم إعداده بالاستناد إلى :-

Sources: -WORLD BANK GROUP ,International Debt statistics,2019,NW,Washington ,DC,p.4,2020,p.5,2021,p.5.

تبين إحصائيات عام (2011) إن الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل بلغ (261692) بينما معدل دخل الفرد لنفس العام بلغ(11627.8) ثم ارتفع في عام (2012) إلى نحو (2465.19) مليار دولار وكان معدل دخل الفرد لنفس العام (745.78) دولار، في حين بلغ الناتج المحلي الجمالي لعام (2013) نحو (2472.81) وكان معدل دخل الفرد نحو (1214.21) ، وسجل الناتج المحلي لعام (2014) (2455.99) ، في حين بلغ معدل دخل الفرد نحو (11951.21)أما في عام (2015) بلغ الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل نحو (1082.21) ، وبلغ معدل دخل الفرد (11431.15) في حين يلاحظ الناتج المحلي الإجمالي لعام (2017) بلغ (2062.83) وبلغ معدل دخل الفرد نحو (11021.72) ، أما في عام

(2018) أنخفض الناتج المحلي الإجمالي (1885.48)، في حين نلاحظ فيعام(2019) إن الناتج المحلي الإجمالي بلغ (18399.76) وبلغ معدل دخل الفرد نحو (11121.74) .

ثانياً :- مديونية البرازيل الحديثة

سنتناول مديونية البرازيل من ناحية الحجم والهيكل وكالأتي :-

1- الحجم

من خلال الجدول رقم (11) والذي يمثل حجم المديونية الخارجية للبرازيل خلال المدة (2008-2019) ، يتبين أن حجم الديون المتراكمة في عام (2008) هو (263) مليار دولار ، بينما سجلت حجم الديون لعام (2009) (382) وكانت في عام (2010) نحو(352) مليار دولار ، بينما في عام (2015) (544) مليار دولار ، وسجلت في عام (2018) (558) مليار دولار ، وحيث بلغت في عام (2019) (570) مليار دولار .

أما بالنسبة للديون الطويلة الأجل فقد بلغت عام (2008) نحو(226) مليار دولار و وسجلت في عام (2009) (238) مليار دولار ، بينما بلغت في عام (2010) (283) مليار دولار . وكانت في عام (2015) (487)، وسجلت في عام (2018) (487) وبلغت عام (2019) (486) مليار دولار، أما بالنسبة للديون القائمة والمسحوبة طويلة الأجل فقد سجلت في عام (2008) (69.5) ، وفي عام (2009) بلغت (57.7) وكانت في عام (2010) (85.4) مليار دولار ، بينما سجلت في عام (2015) (93.8) مليار دولار ، وشهدت في عام (2018) (105.1) بينما في عام (2019) وصلت (114.5) مليار دولار، أما من جانب خدمة الدين فقد بلغت أقسام الدين طويلة الأجل في عام (2008) نحو (40.4) مليار دولار ، وبلغت في عام (2009) نحو (30.5) ، بينما سجلت في عام (2010) (32.0) مليار دولار ، ووصلت في عام (2015) (71.4) مليار دولار ، وقد سجلت في عام (2018) (74.5) مليار دولار ، بينما شهدت في عام (2019) بنحو (123.5) مليار دولار .

أما بالنسبة لفائدة الديون بلغت في عام (2008) (15.0) مليار دولار ،وكانت في عام (2009) (13.6) ، ووصلت في عام (2010) (13.2) ، بينما شهدت في عام (2015) بنحو (17.7) مليار دولار ، وبلغت في عام (2018) بنحو (187) ، وسجلت في عام (2019) نحو (257) مليار دولار .

ونستنتج من الجدول رقم (13) تصاعد مديونية البرازيل خلال مدة الجدول بشكل مستمر ، وبنفس الحال ينطبق على الديون المسحوبة أو القائمة ، وهذا يعني حاجة البرازيل إلى التمويل من القروض الخارجية

،أما خدمة الديون التي تتوزع بين أقساط الدين وعنصر الفائدة يلاحظ تصاعد كلاهما في الأعوام (2018) و (2019) .

جدول (11)

حجم المديونية الخارجية للبرازيل للمدة (2008- 2019)

السنوات / المؤشرات	2008	2009	2010	2015	2018	2019
مجموع الديون المتراكمة (مليار دولار)	263	382	352	544	558	570
ديون طويلة الأجل (مليار دولار)	226	238	283	487	487	486
الديون القائمة والمسحوبة طويلة الأجل (مليار دولار)	69.5	27.7	85.4	93.8	105.1	114.5
خدمة الدين :أقساط الدين طويل الأجل (مليار دولار)	40.4	30.5	32.0	71.4	74.5	123.5
الفائدة (مليار دولار)	15.0	13.6	13.2	17.7	18.7	25.7

تم الإعداد بالاستناد إلى :-

Sources: -WORLD BANK GROUP ,International Debt statistics,2019,NW,Washington ,DC,p.4,2020,p.5,2021,p.5.

*لا يتضمن الدين الحكومي وديون القطاع الخاص والمضمونة من القطاع الحكومي

2- الهيكل

وفقاً لشروط المديونية المتفق عليها من حيث تقسيمها إلى الديون (الرسمية والخاصة) ونسبة تمثيل كل منهما في المجموع الكلي للمديونية ، ويبين الجدول رقم (11) هيكل مديونية البرازيل للمدة (2019-2008) ويلاحظ استحواذ الديون الخاصة على المديونية الخارجية للبرازيل بنسبة ارتفعت من (53.9%)

عام (2008) وهو عام الأزمة المالية العالمية إلى (67.7%) في عام (2009) ثم حافظ تقريباً على هذا المعدل وانخفض قليلاً عام (2009) وسجلت (60%) .

وبنفس التحليل على الديون ينطبق على الديون الرسمية التي انخفضت الى (46.1%) عام (2008) إلى (36.9%) عام (2019) وتحسنت نوعاُ ما عام (2019) وبلغت (40%) .

جدول (12)

هيكل المديونية الخاصة للبرازيل (سنوات مختارة)

مليون دولار / نسبة

البيان / السنوات	الديون الرسمية		الديون الخاصة		المجموع	
	الحجم	النسبة %	الحجم	نسبة%	الحجم	النسبة%
2008	96622	%46.1	112682	%53.9	209304	%100
2009	87513	%36.9	149826	%67,7	237339	%100
2010	97485	%34.5	184945	%65,5	282425	%100
2015	172,887	%35.0	314168	%65	487055	%100
2018	190,192	%39.0	296690	%61.0	486882	%100
2019	193734	%40	291737	%60	485471	%100

Source:- ,: -WORLD BANK GROUP ,International Debt statistics,2019,NW,Washington ,DC,2014,p.59,2021,p.47

ثالثاً :- مؤشرات المديونية الخارجية للبرازيل

قد تختلف مؤشرات عبء المديونية الخارجية من دولة إلى أخرى ، فالدول ذات الاقتصادات السريعة النمو يحتمل إن يكون أكثر قدرة على تحمل مستويات دين أعلى ويصنف البنك الدولي بحسب مستوى مديونيتها لغرض تطوير استيراتيجيات إدارة الدين .[1]

1- د عبد الكريم شنجار العيساوي , التمويل الدولي ,مصدر سبق ذكره ,ص 28.

ويشير الجدول رقم (12) إلى مؤشرات المديونية الخارجية للبرازيل بحسب العتبات المقررة من قبل صندوق النقد الدولي ، وسوف نأخذ المديونية الخارجية للبرازيل لسنوات مختارة (2008-2019) وسنتناولها كالآتي :-

1- مؤشرات القدرة على الدفع

إن مؤشر (DOD/GNI) يلاحظ في معظم سنوات الجدول لم يصل إلى الحالتين الخطيرة والمتوسطة وفق المعايير التي حددها صندوق النقد الدولي (40%,50%) ، وحقق هذا المؤشر الحد الضعيف في السنوات (2015-2019-2018) ، أما المؤشرات التالية ضمن القدرة على الدفع فقد سجل عام (2008) الحد الضعيف إلا أن أخذ بالزيادة في السنوات اللاحقة في عام (2015) بلغ هذا المؤشر الحد الخطير (240%) ثم تراجع في السنوات (2018-2019) ولكنه في حدود الحد الأكثر من المتوسط لخطورة المؤشر البالغ (180%) في حين واقع المؤشر كان نحو (194%) (199%) على التوالي .

2-مؤشرات السيولة

أن كلا المؤشرين (EDS/XGS) ، (EDS/RES) قد تجاوزا الحد الخطير المحدد من قبل صندوق النقد الدولي وهذا يعني إن البرازيل تعاني في قدرتها على خدمة ديونها الخارجية ويؤكد ذلك بلوغ نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو (32.0%) لعام (2019).

جدول رقم (13)

مؤشرات المديونية الخارجية للبرازيل لسنوات مختارة

المؤشرات / السنوات	القدرة على الدفع		السيولة	
	DOD/GNI %	DOD/XGS %	% TDS/XGS	RES/DOD %
2008	16.3	109.2	23.5	73.3
2009	17.0	149.0	23.0	84.0
2010	17.7	148.6	23.5	84.3
2015	31.0	240.0	40.0	65.0
2018	30.0	194.0	33.0	67.0
2019	32.0	199.0	53.0	62.0

تم إعداده بالاستناد إلى :-

Sourse:- WORLD BANK GROUP ,International Debt statistics,2019,NW,Washington ,DC,p.4,2020,p.5,2021,p.5.

رابعاً:- مساهمة المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف في مديونية البرازيل

إن الهدف من استخدام القروض الخارجية وتوجيهها لأي بلد وتحت أي ظرف كان هو إعطاء هذه البلدان فرصة لكي تستعيد ظروفها من خلال ملائمة اقتصادها نحو الاستقرار والنمو المستدام عن طريق تنفيذ سياسات تصحيحية منظمة، وقد تختلف هذه السياسات ايضاً باختلاف ظروف البلد المقترض فالبلدان التي تعاني من هبوط صادراتها فقد تحتاج إلى مساعدات مالية من خلال تطبيق إجراءات لتقوية اقتصادها وتوسيع قاعدة صادراتها ، في حين البلد الذي يواجه خروج التدفقات الرأسمالية فقد يحتاج إلى معالجة تلك المشكلة .[1]

وبضمن هذا السياق سوف نوضح من خلال الجدول رقم (13) مساهمة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الديون الرسمية للبرازيل لسنوات مختارة حيث نلاحظ في عام (2000) بلغت مساهمة البنك الدولي (26.8%) بينما البنك الدولي بلغ بنحو (11.3%) وللسنة نفسها نلاحظ الأخرى الرسمية بلغت نحو (61.9%) ، بينما سجلت حجم مساهمة البنك الدولي في عام (2008) والتي تعتبر سنة نسبية تبلغ (26.6%) في حين بلغ الصندوق نحو (3.2%) ، وكانت المساهمات الرسمية لنفس العام (70.2%) بينما نلاحظ في عام (2014) بلغ حجم مساهمات البنك الدولي تقدر بنحو (21.7%) وكان حجم مساهمات الصندوق وللعام نفسه بنحو (10.0%) وكانت الديون الرسمية الأخرى لنفس العام (68.3) ، وقد سجل حجم المساهمات للبنك الدولي عام (2015) نحو (37.4%) والصندوق (9.5%) .

في حين نلاحظ ان الديون الثنائية الرسمية بلغت نحو(53.1%) وعام (2018) بلغت حجم مساهمات البنك الدولي في الديون الرسمية للبرازيل (33.8%) ، وبلغ حجم مساهمات الصندوق نحو (8.3%) في حين نلاحظ الديون الرسمية الأخرى بلغت (57,9%) بينما سجلت حجم المساهمات للبنك الدولي لعام (2019) (37.6%) ، والصندوق (9.2%) ولنفس العام بلغت الديون الرسمية الأخرى للبرازيل نحو (53.2%) وبشكل عام هناك توجه من البرازيل في أدارة حكومية جيدة للمديونية العام سواء من المؤسسات المالية المتعددة الاطراف (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)

1- صندوق النقد الدولي , صحيفة وقائع , ص 2 , متاح على الرابط التالي :- www.i.m.f.org

جدول رقم (14)

مساهمة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الديون الرسمية للبرازيل لسنوات مختارة

مليون دولار

البيان / السنوات	الديون الرسمية المتعددة الأطراف	البنك الدولي		صندوق النقد الدولي		ثنائية أخرى رسمية	المجموع
		الحجم	%	الحجم	%		
2000	19664	5272	%26.8	2235	%11.3	%61.9	%100
2008	16969	4353	%26.6	552	%3.2	%70.2	%100
2009	32702	10065	%30.7	4526	%13.8	%55.5	% 100
2010	19957	11317	% 56.7	4446	%22.2	%21.1	% 100
2014	41769	9071	%21.7	4183	%10.0	%68.3	%100
2015	42064	15753	%37.4	4001	%9.5	%53.1	%100
2018	47860	16213	%33.8	4015	%8.3	%57.9	%100
2019	43167	16253	%37.6	3992	%9.2	%53.2	%100

تم إعداده بالاستناد إلى :-

Soures:-WORLD BANK GROUP ,International Debt statistics, 2021,p,47.

خامساً:- الموقف المالي للبرازيل نهاية عام (2020) لدى صندوق النقد الدولي

وفيما يلي تلخيص لموقف البرازيل في صندوق النقد الدولي نهاية ديسمبر (2020) (31/12/2020) وكما يلي[1]:-

1- تاريخ الانضمام في (14) Jan في 1946

البيان	مليون /SDR $	الحصة %
الحصة	11,0042.00	100.00
معدل الحيازات في I.M.F	8,064.38	37.03
مركز احتياطي الشريحة	2,988.18	27.06

2- حساب الموارد العامة

البيان	مليونSDR/$	الحصة%
الحصة	11,042.00	100.00
معدل الحيازات في I.M.F	8,064.38	73.03
مركز احتياطي الشريحة	2,988.18	27.06

3- قسم حقوق السحب الخاصة (SDR)

البيان	مليون SDR	نسبة التوزيع
صافي التخصص المركزي	2,887.08	100.00
الأرصدة	2939.76	101.82

(1)) https://www.imf.org/external/np/fin/tad/exfin2.aspx

4- أحداث الالتزامات المالية

الترتيبات	بداية تاريخ الترتيب	تاريخ الإنتهاء	المبلغ المعتمد$SDR/M	المبلغ المسحوب$SDR/M
الاستعداد الأول	2002/6. Sep	2005/31.Mar	27375.12	17199.64
الاستعداد الثاني	2002/6. Sep	2003/5. Sep	7609.69	7609.69
الاستعداد الثالث	2001/14. Sep	2002/5. Sep	21244.40	11385.37
الاستعداد الرابع	2001/14.Sep	2002/5. Sep	9950.87	9950.87
الاستعداد الخامس	1998/2.Dec	2001/14.Sep	13024.80	9470.75
الاستعداد السادس	1998/2.Dec	1999/1.Dec	9117.36	6512.40

5-الالتزامات المتأخرة والمدفوعات المتوقعة (بناءاً على الاستخدام الحالي للموارد والممتلكات الحالية من SDR

- الاستعدادات القادمة :-

البيان	2021	2022	2023	2024	2025
الرئيسي	-	-	-	-	-
الفائدة	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04
المجموع	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04

6- مبادرة الدول المثقلة بالديون : لا تنطبق

7- المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين (MDRI) لا تنطبق

8- مبادرة احتواء الكوارث (CCR) لا ينطبق

* SDR = (1.421) دولار .

المبحث الثالث

مصر والمؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف

أولاً:- لمحة عامة حول التاريخ المصري

تعد الجمهورية العربية المصرية من الدول التي عرفت بتاريخها الطويل والتي تعاقبت عليها الكثير من الحضارات ويزيد تاريخها عن (7000) عام قبل الميلاد , وتُعد الدولة الوحيدة في العالم القديم التي توصلت إلى مفهوم الكتابة ، ومرت بتطورات على مدى ثلاثة ألفيات وضم تاريخياً سلسلة من المماليك التي كانت مستقرة سياسياً ، وبحسب تقسيم علماء التاريخ مرت مصر بمرحلتين سميت الأولى بتاريخ مصر القديم ، وسميت الثانية بتاريخ مصر الحديث ، تميزت مصر بموقع جغرافي مهم يربط بين قارة أسيا وأفريقيا ، ويرتبط بقارة أوربا عن طريق البحر الأبيض المتوسط ، حيث إن كل هذا التميز كان له الأثر في قيام الحضارة المصرية والتي يعود نجاحها إلى قدرتها على التكييف مع الظروف المحيطة من حيث التربة الخصبة ووفرة المياه ، وهذا ما عجل في التنمية الاجتماعية والثقافية للسكان ، وتعد من الأعضاء المؤسسين لجامعة الدول العربية ، وأيضاً تشغل غالباً عضوية في العديد من الاتحادات والمنظمات الدولية ،ولها العديد من العلاقات الدبلوماسية مع أغلب دول العالم .[1]

وبضمن سياقات هذه النقطة سوف نوضح عدة نقاط وكالاتي :-

1_الحجم السكاني لمصر

شهدت الحالة السكانية في مصر طفرات هائلة في حجم سكانها خلال العقد المنصرم وتحتاج هذه الطفرات إلى الكثير من الموارد للوفاء بالاحتياجات السكانية المتنامية ،فقد أوضحت بيانات الجهاز الإحصائي المركزي إن القاهرة هي أكبر المحافظات من حيث عدد السكان والتي بلغ إلى(100) مليون نسمة بعدد سكان (90,9) مليون نسمة من إجمالي عدد السكان ، وعلاوة على ذلك إن هذا الارتفاع الهائل في معدلات النمو السكاني قد يفرض ضغطاً كبيراً على الموارد الطبيعية، وطبقاً لتغيرات الأمم المتحدة إن التعداد السكاني قد نما بمعدل سنوي قدره (1.23%) خلال المدة من (2000) إلى (2010) حيث احتلت مصر المرتبة (155) من حيث الكثافة السكانية،على الرغم من حقيقة مفادها إن مصريين يعيشون على

1- سناء الدويكات, نبذه عن تاريخ مصر القديم وتطورها الحضاري ,(7 - يونيو, 2020 , متاح على الرابط التالي :- https://mawdoo3.com/

قرابة (8%) من إجمالي مساحة مصر وكثافة السكان بالنسبة للمساحة من المرتبة (115) إلى (114) على الصعيد العالمي من الكثافة السكانية ، ويمكن ربط الكثافة السكانية بتعثر المستويات المعيشية وتدني جودة الخدمات المقدمة لاسيما إن تلك المدن كانت تعاني من فقر البنى التحتية وهذا الأمر قد يركز على ضرورة تناول مشكلة التوزيع السكاني في "الإستراتيجية القومية للسكان والتنمية" ،حيث تشير التقديرات السكانية الأخيرة الصادرة عن شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة أن عدد سكان مصر قد يصل بحسب التقديرات المتوسطة المدى إلى (151)مليون نسمة مع حلول عام (2050) .

وهذه الزيادة قد تؤثر بشكل كبير على الموارد الطبيعية لاسيما المياه والطاقة ، فضلاً عن ما يترتب عليها من عواقب وخيمة على الأمن الغذائي والفقر والاستقرار الاجتماعي ، ناهيك عن دلالتها من حيث عدم استفادة الدولة من العائد الديمغرافي مع الأخذ بتلك التحديات فقد تبنت مصر مجموعة من السياسات والاستيراتيجيات الداعمة التي تشمل *الاستراتيجية السكانية والتنموية (2015-2030) ورؤية مصر(2030) .[1]

هذا من جانب ومن جانب آخر قدم المركز الديمغرافي في القاهرة تقديرات لإجمالي حجم السكان المتوقع لجمهورية مصر العربية عام (2021) ،إذ أرتفع عدد سكان مصر بأكثر من ثلاث أضعاف في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة لمعدلات الوفيات المنخفضة وقد بينت تلك التقديرات أن معدل النمو السكاني السنوي للبلاد بلغ ذروته في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين بمعدل(3%)، في حين أن العالم بلغ ذروته في أواخر الستينيات من القرن العشرين بمعدل(2%)تقريباً، واليوم يبلغ نسبة نمو السكان في مصر حوالي (2,6%) سنوياً [2].

1- تحليل الوضع السكاني مصر , 2016 ,متاح على الرابط التالي :- https://egypt.unfpa.org/

* الاستراتيجية السكانية والتنموية :- هي إستراتيجية شاملة لربط برامج التوعية بالمشروعات القومية الكبرى والعاملين فيها للارتقاء بنوعية حياة المواطن المصري من خلال خفض معدلات الزيادة السكانية ولإحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو السكاني وذلك من خلال القنوات والأجهزة الصحية والاجتماعية والإعلامية للتعريف بخدمات تنظيم الأسرة ,وتشجيع الأسر على استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

2- هالة يوسف وآخرون , الاستجابة للنمو السريع في مصر , نوفمبر,2/14/ص ص 1-3 ,متاح على الرابط التالي : www.prp.org

- واقع الاقتصاد في مصر

تعد مصر من البلدان التي تتسم بالاقتصادات المتنوعة في منطقة الشرق الأوسط وتصنف من البلدان ذات الدخل المتوسط[1] ، بمعيار بمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يتم تقديره بحوالي (1759) دولار لعام (2007)[2]، وتتميز مصر بمحدودية مواردها وخصوصاً في مجال النفط والثروات المعدنية ومن الجدير بالذكر إن الاقتصاد المصري منذ الحرب العالمية الثانية كان اقتصاداً أولياً وخضع لنفوذ البلدان المستعمرة وكان" تابعاً للخارج سواء فيما يتعلق بمستورداته من السلع الاستهلاكية والمستلزمات الإنتاج أم بصادراته والتي غالباً ما كانت تقتصر على بعض المواد الأولية .[3]

وكان الاقتصاد المصري منذ الخمسينيات من القرن المنصرم اقتصاداً مخططاً بشكل مركزي ويسيطر عليه القطاع العام، وفي عام (1959) طبقت الدولة إجراءات التأميم التي شملت مفاصل القطاعات الاقتصاد المصري ، أما في عام (1967) ابتدأت مرحلة اقتصاد الحرب وبعدها تلتها حرب أكتوبر عام (1973) ، والتي عانى خلال هذه الفترة الاقتصاد المصري من مشكلة التمويل [4]، وفي عام (1974) اعتمدت الدولة سياسة الإنفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات، وهذا الشيء الذي جعل من مصر إن تحظى بالمزيد من المساعدات الخارجية ، وتدفق الاستثمارات الأجنبية وزيادة في تحويلات العاملين المصريين في الخارج .[5]

وكان الاقتصاد المصري مرهقاً بالديون الخارجية والأعباء المالية وعجز الموازنة العامة للدولة ، أما في عام (1982) ابتدأت مرحلة جديدة أعلنت بها مصر بالعودة إلى التخطيط الاقتصادي بقيادة الحكومة مع مواصلة السير في سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وعلى غرار العديد من نظيراتها من الدول النامية و ومن الجدير بالذكر إن مصر قد تبنت الكثير من السياسات الاقتصادية العامة لمعالجة مشاكلها [6]، ومن ضمن هذه المشاكل " الأزمة الاقتصادية " التي شهدتها مصر في نهاية الثمانينيات والتي عانى فيها الاقتصاد المصري من ارتفاع معدلات التضخم وتزايد عجز الميزان التجاري وتفاقم آثار

1- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ,تطور الاقتصاد المصري , 2006,ص 1 , متاح على الرابط التالي :- http://www.sis.gor

2- علي كاظم هلال , الآثار الاقتصادية والاجتماعية وسياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر والعراق , اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة , 2012 , ص 44.

3- د.عبد الحميد الإبراهيمي, أبعاد الاندماج العربي واحتمالات المستقبل , ط2, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 1981, ص 37.

4- رعد الصرن , سياسات التجارة الدولية المعاصرة , مدخل تنظيمي تعاملي تحليلي , ج 2 ,دار الرضا للنشر , دمشق , 2001, ص 422

5- جودة عبد الخالق , مصر وصندوق النقد الدولي "اليات التبعية في التطبيق " قضايا فكرية ,كتاب 2 ,1986 , ص8.

6- علي كاظم هلال , مصدر سبق ذكره , ص 45

المديونية وما استنزفت مصر من إيرادات من العملات الأجنبية وارتفاع في عجز الموازنة العامة وانخفاض وتراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ولكي تتخلص مصر من تلك الأزمة فقد تبنت برنامج للإصلاح الاقتصادي إذ تمَ إقرار برنامج التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي في أيار سنة (1991) ويهدف هذا البرنامج كما تم ذكره وتوضيحه في الفصل الأول إلى استعادة التوازن والاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير وذلك من خلال تطبيق إجراءات الإصلاح المالي وتطوير القطاع النقدي وكذلك إصلاح سياسة أسعار الصرف وأيضاً تبنت في السنة نفسها برنامج التكييف الهيكلي من حزيران مع البنك الدولي ، والهدف هو رفع النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط الطويل وتحرير الاقتصاد القوي وتنشيط دور الخصخصة ودعم وتطوير القطاع الخاص بهدف زيادة الإنتاج والعمل على بناء هيكل اقتصادي يستجيب بمتطلبات الاندماج الاقتصادي المصري في إطار الاقتصاد العالمي .[1]

ومن الجدير بالذكر إن مصر تعد من البلدان المؤسسة ل (IMF) عام (1945) إذ بلغت حصتها وقت التأسيس ما يقارب (45) مليون ، وحصلت مصر على موارد من الصندوق لتمويل عجز المدفوعات ، وتدخل الصندوق في الاقتصاد المصري من خلال مسلك الإقراض لعلاج ذلك العجز ، هذا وتطلب الأمر إصلاحاً جذرياً للقاع الخارجي حتى يكون ممراً دالاً ومساعداً للإصلاح الاقتصادي في مصر[2]، وهكذا تجاوز الاقتصاد المصري الكثير من الأزمات في تبني العديد من السياسات وفقاً لتدخل المؤسسات المالية الدولية وبضمن الخطاب النوايا ، وقد نجحت مصر في حل بعض من مشاكلها الاقتصادية .

ثانياً :- مديونية مصر الحديثة

تعتبر مشكلة التمويل من أكثر المشاكل التي تعاني منها الكثير من البلدان النامية والتي تقف أمام تنفيذ الخطط والبرامج الاقتصادية فيها بسبب قلة المدخرات المحلية، هذا وقد تلجأ الدول إلى سياسات الإقراض الخارجي " لإكمال مواردها المحلية لغرض تمويل الاستثمارات المطلوبة الكفيلة بتحقيق معدلات نمو اقتصادية ملائمة ، ولهذا يعد النقص في المدخرات المحلية هو السبب في اللجوء إلى رأس المال الأجنبي لسد الفجوة بين الادخار والاستثمار المطلوب " [3]،وتلجأ البلدان النامية وبضمنها مصر إلى تطبيق البرامج الخاصة بالاقتراض بعد إن عجزت عن التنمية ووصلت إلى طريق مسدود وهي تحت ضغط

1- منير الحمش , الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة , ط , دمشق سوريا , دار الرضا للنشر , 2003,ص 170

2-عبد المجيد راشد , فخ التبعية , مصر وصندوق النقد الدولي ,دراسة , الحوار المتمدن , العدد (1718- 29-10, 2006 ,متاح على الرابط التالي :- https://www.ahewar.org/

3- مايح شبيب هدهود الشمري , تقييم سياسات التكييف الاقتصادي في الأقطار العربية الممولة من المؤسسات الدولية , إطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ,جامعة الكوفة ,2002 , ص 135

ديون ضخمة ، للحصول على قروض جديدة لأغراض عملية إعادة الهيكلة لاقتصادها ومساعدتها من خلال تطبيق تنفيذ إجراءات تنفيذ التثبيت الاقتصادي ومن ثم القيام بعملية التكييف الهيكلي .[1]

هذا من جانب ، ومن جانب أخر نلاحظ منذ الخمسينيات من القرن المنصرم اعتماد مصر إستراتيجية تنموية متجه إلى الداخل بقيادة القطاع العام وخلال المدة من وسط السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات ، حققت إنجازات اقتصادية ملموسة، إذ كان نمو الناتج المحلي في ذلك الوقت يبلغ حوالي (9%)،ولم يستمر الحال هذا طويلاً حتى بدأت معالم الإختلالات في الجوانب الكلية للاقتصاد وبدأت تكشف عن مؤشرات في زيادات في العجز المحسوس في الميزانية العامة والقطاع الخارجي ، وبعد ذلك تجاوزت مصر هذه الأزمة من خلال تبني سياسات وبرامج اقتصادية ، وبدأ التوجه والتطبيق والتنفيذ بجدية في معظم الجوانب السعرية والضريبية وسياسة القوى العاملة والأجور والإنفاق العام ، وقد نلاحظ الفرق بين عامي (1976) و(1986) كان حجم الدين في عام (1976) ما يقارب (8,3) مليار دولار وهو ما يعادل (56%) من الناتج المحلي الإجمالي ، أما في عام (1986) بلغ الدين العام ما يقارب (120%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وبعد انهيار أسعار النفط بدأت التدفقات الخارجية بالانحساروحصل تحول نوعي في وضع المديونية حيث أصبحت مصر غير قادرة على تحمل أعباء خدمتها .

وكان أول الغيث في علاج نادي باريس في عام (1987) وتم إعادة جدولة (5,543) مليون دولار من الدين الرسمي .[2] وفي إطار تطورات الديون في مصر وعلى أي حال لجأت مصر لبرامج الصندوق في عام (2016) تلقت مصر قرضاً من الصندوق بقيمة (12)مليار دولار وبعد (تعويم) سعر صرف الجنية باعتماد السوق الحر [3]، ومن الجدير بالذكر أن ديون مصر لا تزال مستدامة لكن ليس باحتمالية عالية ، ومن المتوقع إن يزداد الدين أكثر في السنة المالية (2020-2021) ويعتبر ارتفاع نسبة الديون بالعملة المحلية والعودة السريعة إلى أسواق رأس المال الدولية بعد صدمة (COViD 19) من الأمور الهامة لتخفيض مخاطر الخصوم الطارئة الناشئة عن الشركات المملوكة للدولة ، ومن المتوقع إن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (208%) في السنة المالية (2020-2021) مع انتعاش متوقع في

1- ميشيل شوسودرفسكي ,(عولمة الفقر تأثير إصلاحات صندوق النقد الدولي - ترجمة جعفر علي حسين السوداني , بيت الحكمة , بغداد 2001, ص61

2- د.باسل البستاني تطورات المديونية الخارجية العربية , دراسة تاريخية اقتصادية تحليلية للمديونية العربية , ط1 ,المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , لبنان ,2017,ص ص165 -167

3-عدنان كريمة ,صندوق النقد الدولي وتعميم التجربة المصرية , 19 / 2020, متاح على الرابط التالي : https://www.alittihad.ae/opinion/

جميع القطاعات باستثناء السياحة [1] ، هذا من جانب قد تزداد القدرة على تحمل الديون سوءاً في ظل أزمة التوازن التاريخية ، حيث ستزيد نسبة الديون إلى إجمالي الناتج المحلي إلى (100%) من إجمالي الناتج المحلي بمقدار السنة المالية (2025-2026) مع احتياجيات التمويل التي تصل إلى (43%) من إجمالي الناتج المحلي[2]، وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يمثلها الوباء نما الناتج المحلي الحقيقي بمقدار (306%) في السنة المالية (2019-2020) ويعد هذا التوقع أعلى من توقعات النمو لصندوق النقد الدولي والبالغة (2%) حيث كان الانكماش خلال الربع الأخير من السنة المالية (2019-2020) أكثر اعتدالاً مما كان متوقعاً ولا يزال القطاع المصرفي يتمتع بمؤشرات واضحة عن تدهور مؤشرات الاستقرار للقطاع المالي .[3]ومع ذلك نجحت مصر من خلال سياسات الإصلاح المالي والاقتصادي في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي ، وقد أوضحت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط إن الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام المالي (2019-2020) حقق معدل نمو بلغ (5.6%) وذلك في ضوء تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وعودة الثقة في الاقتصاد المصري[4]، وبضمن سياقات هذه النقطة سوف نتطرق لعدة محاور ومنها :-

1- حجم المديونية الخارجية لمصر

تعد مصر من واحدة من العديد من البلدان النامية التي عانت من مشكلة المديونية الخارجية على مدى تاريخها الحديث ، وشهد الاقتصاد المصري منذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم تحولات وتغيرات جذرية في البيئة الاقتصادية وذلك من خلال سياسات الإصلاح النقدي والمال وفقاً لبرامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي ، إذ أكدت التطورات الاقتصادية أهمية دور السياسة المالية في إدارة الدين العام الخارجي[5] .وبضمن هذا السياق نلاحظ الجدول رقم (14) والذي يمثل حجم وهيكل مديونية مصر الخارجية لسنوات مختارة ، نلاحظ في السنة المالية (2008) إن حجم الديون المتراكمة بلغ (34) مليار دولار ، بينما سجلت حجم الديون لعام (2009) (35) مليار دولار ،وكانت في السنة المالية (2010) (

1- INTER NATIONAL MONETARY FUND ,ARAB REPUBLIC OF EGYPT,2021,P.41
2-opcit ,p .42.
3-opcit,p.54.
4- د. محمد معيط , وزارة المالية التقرير النصف السنوي عن الإداء الاقتصادي والمالي ,خلال العام (2019-2020 الإصدار الثالث ,فبراير ,2020, ص 13 , متاح على الرابط التالي :- www.mof.gov.eg
5- عبد الغفار فاروق , الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية (دراسة الحالة المصرية - ,بحث منشور ,مجلة اقتصاديات شمال افريقيا , العدد (17- 2017, ص 43 .متاح على الرابط التالي :- www.univ-chlef.dz

37) مليار دولار ، بينما بلغت في السنة المالية (2015) (50) مليار دولار ، وقد شهدت الديون في السنة المالية (2018) (100) مليار دولار ، أما بالنسبة للديون طويلة الأجل فقد أوضحت السنة المالية (2008) بلغت (31) مليار دولار ، ووصلت في سنة (2009) (32) مليار دولار ، وشهدت السنة المالية (2010) ديون بمقدار (31) مليار دولار ، أما بالنسبة لسنة (2015) بلغت (44) مليار دولار ، في حين بلغت الديون الطويلة الأجل(81) مليار دولار ، أما بالنسبة للسنة المالية (2019) بلغت الديون الطويلة (91) مليار دولار .

هذا من جانب الديون الطويلة الأجل ، أما بالنسبة للديون القائمة والمسحوبة فقد بلغت (1,133) في السنة المالية (2008) ، ووصلت إلى (2,131) مليون دولار في سنة (2009) أما في السنة المالية (2010) بلغت الديون القائمة والمسحوبة (3,617) مليون دولار ، وفي عام (2015) وصلت (10,962) مليون دولار وبلغت في سنة (2018) (20,287) مليون دولار ، أما بالنسبة للسنة المالية (2019) بلغت (15,322) مليون دولار ، أما بالنسبة لخدمة الدين فقد بلغ أقساط الدين في السنة المالية (2008) إلى (2,333) مليون دولار .

في حين سجلت السنة المالية (2009) (2,025) ، أما في سنة (2010) بلغت أقساط الدين (2,155) مليون دولار ، ووصلت في السنة المالية (2015) إلى (2,887) مليون دولار ، وبلغت في السنة المالية (2018) إلى (5,119) مليون دولار ، أما في السنة (2019) بلغت (4,637) مليون دولار ،أما بالنسبة للفائدة فقد وصلت في سنة (2008) إلى (802) مليون دولار وفي السنة المالية (2009) (779) .

وقد بلغت في السنة المالية (2010) (735) ، أما بالنسبة لسنة (2015) بلغت الفائدة (715) مليون دولار ، وقد سجلت في السنة المالية (2018) (2,220) مليون دولار ، وفي سنة (2019) وصلت إلى (3,389) مليون دولار .

جدول (15)

حجم مديونية مصر الخارجية

السنوات / المؤشرات	2008	2009	2010	2015	2018	2019
مجموع الديون المتراكمة (مليار دولار)	34	35	37	50	100	115
الديون طويلة الأجل (مليار دولار)	31	32	31	44	81	91
الديون القائمة والمسحوبة (مليون دولار)	1,133	2,131	3,617	10,962	20,287	15,322
خدمة الدين :- أقساط الدين (مليون دولار)	2,333	2,025	2,1555	2,887	5,119	4,637
الفائدة (مليون دولار)	202	779	735	715	2,220	3,389

تم إعداده بالاستناد إلى :-

source:-WORLD BANK GROUP ,International Debt statistics,2019,NW,Washington ,DC,p.4,2020,p.5,2021,p.5.

الهيكل

بعد أن أوضحنا في النقطة السابقة حجم المديونية الخارجية لمصر ، نستعرض الآن هيكل المديونية الخارجية لمصر ولسنوات مختارة للديون الرسمية وحجم الديون الخاصة للمدة المختارة (2008-2019) من خلال جدول رقم (15) ويتضح في عام (2008) حجم الديون الرسمية بلغت (99.7 %) ، وكان حجم الديون الخاصة للعام نفسه (0.3 %) في حين سجل حجم الديون الرسمية لعام (2009) نحو (

98.4 %) وبلغ حجم الديون الخاصة للعام نفسه نحو (0.6 %) مليون دولار ، أما في عام (2010) بلغت الديون الرسمية (99.2%) ، للعام نفسه بلغت الديون الخاصة نحو (0.2%) وسجلت الديون الرسمية لعام (2015) (99.7%) ، وللعام نفسه سجلت الديون الخاصة (0.3 %)، أما عام (2018) وصل حجم الديون الرسمية (99.9%) وللعام نفسه بلغت الديون الخاصة (0.1 %) ، وفي عام (2019) بلغت حجم الديون الرسمية نحو (100 %) ولنفس العام كان حجم الديون الخاصة لمصر (Zero) .وعن تفاصيل الديون الخارجية لمصر فيشير لها الجدول رقم (16) ، فنلاحظ عدم التناسق في حجم الديون لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، في بداية الجدول عام (2000) تفوقت قروض (I.M.F) عل قروض البنك الدولي ، ومن ثم تغير الموقف لصالح الأخير عام (2005) ، أما بعد الأزمة العالمية عام (2008) تصاعد كل منهما عام (2009) ، نظراً لحاجة مصر إلى تلافي تداعيات الأزمة العالمية ، إذ قفزت النسبة للبنك الدولي من (2.2%) إلى (7.8%) ، وللصندوق من (0.6%) إلى (4.9%) للسنتين على التوالي ، ثم ارتفعت عام (2010) لكل منهما ، ومع ذلك تبقى الديون الرسمية الثنائية هي المصدر الرئيسي لقروض مصر على الرغم من انخفاضها عام (2000) من (90.9%) إلى (58.1%) عام (2019) .

جدول رقم (16)

هيكل المديونية الخارجية لمصر (سنوات مختارة) مليون دولار/ نسبة

البيان / السنوات	الديون الرسمية		الديون الخاصة		المجموع	
	الحجم	النسبة%	الحجم	النسبة%	الحجم	النسبة%
2008	30439	%99.7	0.080	%0.3	30519	%100
2009	30880	%98.4	0.474	%0.6	31354	%100
2010	31957	%99.2	0.054	%0.2	32011	%100
2015	44045	%99.7	0.110	%0.3	44154	%100
2018	80153	%99.9	0.026	%0.1	80179	%100
2019	90305	%100	0.000	Zero	90305	%100

- Sources;-WORLD BANK GROUP ,International Debt statistics,2019,NW,Washington ,DC.,2014, p.80,2021,p.67.

جدول رقم (17)

مساهمة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الدين الرسمية لمصر (سنوات مختارة)

البيان / السنوات	الديون الرسمية	البنك الدولي		I.M.F		أخرى رسمية ثنائية	المجموع
		الحجم	%	الحجم	%		
2000	29845	5272	%1.7	2235	% 7.4	%90.9	%100
2005	26160	3327	%12.7	513	% 1.9	%85.9	%100
2008	30378	962	%2.2	209	% 0.6	%97.2	%100
2009	28467	2016	%7.8	1408	%4.9	%87.3	%100
2010	41517	11317	%27.2	4446	%10.7	%62.1	%100
2014	42116	5296	%12.7	4183	%9.9	%77.6	%100
2015	37854	5597	%14.7	1245	% 3.2	%82.1	%100
2018	55970	9930	%17.7	9220	%16.4	%65.9	%100
2019	57636	11250	%19.5	13130	22.7 %	%58.1	%100

تم إعداده بالاستناد إلى :-

Sources;-WORLD BANK GROUP ,International Debt statistics,2021p,67.

3 ـ مؤشرات المديونية الخارجية لمصر

تعتبر مؤشرات المديونية الخارجية من أهم المؤشرات التي تعكس مدى تحمل وقدرة الاقتصاد القومي واستقراره فضلاً عن قدرته على الإقتراض والتي تتمثل بمؤشرات القدرة على الدفع ، والأخر منها يعكس مدى كفاية الصادرات والناتج القومي والاحتياطيات الخارجية للاقتصاد القومي لتغطية الالتزامات الخارجية وخصوصاً فيما يتعلق بتسديد قيمة الاستيرادات وخدمة القروض الخارجية .

وبضمن سياقات هذه النقطة سوف نوضح من خلال الجدول رقم (17) مؤشرات المديونية لمصر لسنوات مختارة من (2008-2019) ، فنلاحظ من خلال الجدول والذي يوضح مؤشرات المديونية الخارجية لمصر للمدة (2008-2019) والتي سوف نتناولها كالأتي :-

(أولاً) مؤشرات القدرة على الدفع

نلاحظ في الأعوام (2008) ،(2009) ، (2010)، (2015) لم يصل إلى الحالتين المتوسط والخطير (40%-50%) على وفق المعايير التي حددها صندوق النقد الدولي ، إذ حقق هذا المؤشر في عام (2018) الحد المتوسط ، أما في عام (2019) حقق الحد الضعيف ، أما المؤشر الثاني ضمن القدرة على الدفع في عام (2008) نلاحظ انه وصل الحد الخطير ، بحسب تصنيف العتبات لصندوق النقد الدولي ، إلا إنه أخذ في الزيادة في الأعوام اللاحقة لكل من (2009) إلى (2019) .

ثانياً: مؤشرات السيولة

نلاحظ أن كل من المؤشرين (RES/EDS,TDS/XGS) في الأعوام (2008) ، (2009) ، (2010) تجاوزا الحد الضعيف ، أما في عام (2018) نلاحظ المؤشرات (TDS/XGS) حقق الحد المتوسط ، أما المؤشرات الثانية بضمن مؤشرات السيولة أخذت بالتزايد عن الحد الضعيف ماعدا عام (2015) وصل الحد الخطير ، وهذا يعني إن مصر تعاني من قدرتها على خدمة ديونها الخارجية .

جدول (18)

مؤشرات المديونية لمصر لسنوات مختارة %

البيان / السنوات	مؤشرات القدرة على الدفع		مؤشرات السيولة	
	EDS/GNI %	EDS/XGS %	TDS/ XGS %	RES/EDS %
2008	20.3	58.1	5.6	69.0
2009	18.3	76.9	6.4	92.0
2010	16.8	74.0	6.1	92.0
2015	15.0	132.0	10.0	27.0
2018	41.0	191.0	15.0	39.0
2019	39.0	211.0	16.0	35.0

تم إعداده بالاستناد إلى:-

Sources:-THE WORID BANK ,INTERNATIONAI DEDT STATICS, 2021,P,67

ثالثاً: نسبة استخدامات القروض الخارجية والمسحوبة إلى ائتمانات صندوق النقد الدولي لمصر ولسنوات مختارة

يبين الجدول(18) استخدامات القروض الخارجية والمسحوبة إلى ائتمانات صندوق النقد الدولي لمصر ولسلسة زمنية ، فمن خلال الجدول نلاحظ في السنة المالية (2000) أن القروض الخارجية هي (29.2)

وكانت نسبة الائتمان من هذه القروض (0.6) % بينما كانت إجمالي القروض المسحوبة هي (569) % ، وكانت نسبة الائتمان من هذه القروض (31.1%) ، أما بالنسبة لسنة (2007) بلغت إجمالي القروض الخارجية (34) وكانت نسبة الائتمان من هذه القروض هي (0.6%) ، بينما نلاحظ إجمالي القروض المسحوبة بلغت (3,188) وكانت نسبة الائتمان من إجمالي القروض المسحوبة (6.7 %) .

أما بالنسبة لسنة (2008) قد بلغت إجمالي القروض الخارجية (34) مليون دولار ، وكانت نسبة الائتمان من هذه القروض(0.7%) بينما نلاحظ إجمالي القروض المسحوبة تبلغ (1,133) مليون دولار ، وكانت نسبة الائتمان منها (19.0) % ،أما بالنسبة لسنة (2014) يلاحظ إجمالي القروض الخارجية بلغت (42) مليون دولار ، وكانت نسبة الائتمان من هذه القروض (3.0%) ، بينما وصلت إجمالي القروض المسحوبة (1,646) وكانت نسبة الائتمان منها (76.4) % ، أما بالنسبة لسنة (2015) كانت إجمالي القروض الخارجية (50) مليون دولار ، وكانت نسبة الائتمان من هذه القروض (2.0) %، بينما نلاحظ إجمالي القروض المسحوبة بلغت (9,040) مليون دولار ، وكانت نسبة الائتمان منها (14.4%) .

وبالنسبة للسنة المالية (2017) بلغ إجمالي القروض الخارجية (85) مليون دولار وكانت نسبة الائتمان منه (8.0%) بينما وصلت إجمالي القروض المسحوبة (15,850) مليون دولار وكانت نسبة الائتمان منها (46.5) % ، وبالنسبة لسنة (2018) بلغ إجمالي القروض الخارجية (100) مليون دولار وكانت نسبة الائتمان منها (9.0%) ، بينما بلغت إجمالي القروض المسحوبة (20,287) مليون دولار ، وكانت نسبة الائتمان منها (45.3%) ، ونلاحظ السنة المالية (2019) بلغ إجمالي القروض الخارجية (115) مليون دولار ، وكانت نسبة الائتمان منها (11.3) % ، بينما نلاحظ إجمالي القروض المسحوبة منها (15,322) مليون دولار وكانت نسبة الائتمان منها (85.6%) .

جدول رقم (19)

نسبة استخدام القروض الخارجية والمسحوبة إلى ائتمانات صندوق النقد الدولي لمصر ولسنوات مختارة

المؤشرات / السنوات	إجمالي القروض الخارجية (1)	إجمالي القروض المسحوبة (2)	استخدام الإئتمان I.M.F (3)	% 1:3	% 2:3
2000	29.2	569	177	0.6	31.1
2005	30.5	3,056	194	0.6	6.4
2007	34	3,188	215	0.6	6.7
2008	34	1,133	209	0.7	19.0
2009	36	2,127	1,408	3.0	63.6
2010	37	3,617	1,384	3.0	38.8
2011	35	1,510	1,379	4.0	93.3
2012	40	3,688	1,381	3.0	37.8
2013	47	13,145	1,302	2.0	9.8
2014	42	1,646	1,302	3.0	76.4
2015	50	9,040	1,245	2.0	14.4
2016	69	14,675	3,856	5.0	25.8
2017	85	15,850	7,401	8.0	46.5
2018	100	20,287	9,220	9.0	5.3
2019	115	15,322	13.130	11.3	85.6

تم إعداده بالاستناد إلى :-

Sources:- THE WORID BANK ,INTERNATIONAI DEDT STATICS, 2021,P,67

رابعاً: الموقف المالي لمصر نهاية عام (2020) لدى (I.M.F)

فيما يلي تلخيص لموقف مصر في صندوق النقد الدولي نهاية ديسمبر (2020/12/31) وكما يلي :-

أولاً :- تاريخ الانضمام في ديسمبر (27) عام (1945) [1]

ثانياً :- حساب الموازنة العامة

البيان	مليون SDR$	الحصة %
الحصة	2,037.10	100.00
معدل الحيازات في (I.M.F)	15,003.03	736.49
مركز احتياطي الشريحة	273.35	13.42

ثالثاً :- قسم حقوق السحب الخاصة (SDR)

البيان	مليون SDR$	نسبة التوزيع
صافي التخصص المركزي	898.45	100.00
الأرصدة	193.47	21.53

رابعاً :- أحدث الالتزامات المالية

الترتيبات	بداية تاريخ الترتيب	تاريخ الإنتهاء	المبلغ المعتمد SDR/M$	المبلغ المسحوب SDR/M$
الاستعداد الأول	2020/Jun.26	2021/ Jun.26	3,763.64	2,605.60
الاستعداد الثاني	2016/Nov.11	2019/Jul.29	8,596.57	8,596.57
الاستعداد الثالث	1996/0ct.11	1998/Sep.30	271.40	0.00

(1)) https://www.imf.org/external/np/fin/tad/exfin2.aspx

خامساً :- إجمالي القروض

النوع	بداية التاريخ	انتهاء التاريخ	المبلغ المعتمد SDR/M$	المبلغ المسحوب SDR/M$
أداة التمويل السريع	2020/May.11	2020/My. B	2,037.10	2,037.10

سادساً :- الالتزامات المتأخرة والمدفوعات المتوقعة (بناءاً على الاستخدام الحالي للموارد والممتلكات الحالية من (SDR)

الاستعدادات القادمة

البيان	2021	2022	2023	2024	2025
الرئيسي	328.34	835.78	1945.74	39754.11	2,882.95
الفائدة	352.90	381.63	366.21	254.26	104.58
المجموع	681.26	1217.41	2311.95	4008.37	2987.53

سابعاً :- مبادرة الدول المثقلة بالديون (HPCC) : لا ينطبق .

ثامناً :- مبادرة المتعددة الاطراف لتخفيف عبء الدين (MDRI) لا ينطبق .

تاسعاً :- مبادرة احتواء الكوارث (CCR) لا ينطبق .

الخلاصة الفصل

تعتبر المديونية الدولية من أكثر المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول سواء أكانت (نامية أم متقدمة) ، إذ تعُد القروض بشقيها (الصعبة ، والسهلة، الطويلة ، القصيرة) نقطة تحول مهمة في البلد المعني إذ نلاحظ في حجم وهيكل القروض الخارجية في بلدان موضوع الدراسة (البرازيل ، ومصر) امتدت إلى قروض طويلة وائتمانات صندوق النقد الدولي وأيضاً قروض مسحوبة والتي تحدد انخفاض المواد الأولية وفي مقدمتها النفط الخام ، في حين أخذت منحنى تصاعدياً في عام (2015-2018) بسبب ضعف أداء الحاجة إلى القروض الخارجية مما تطلب إعادة هيكلة الكثير من الدول النامية ، إذ نلاحظ خط مؤشرات المديونية في الدولتين المذكورتين وقياس القدرة على تحمل ديونها من خلال معايير مؤشرات القدرة على الدفع والسيولة التي وضعهما صندوق النقد الدولي على وفق عتبات محددة مقسمة على ثلاث عتبات (عتبة المخاطر المنخفضة، عتبة متوسطة المخاطر، عتبة المخاطر العالية)، إذ عُدت هذه العتبات من تقدر ضعف البلد على تحمل ديونه أو تجاوزها من خلال مؤشر القدرة على الدفع ومؤشرات السيولة.

الفصل الثالث

العراق والمؤسسات المالية الدولية المتعددة الاطراف

المبحث الأول

حالة الاقتصاد العراقي ما بعد عام (2003)

المبحث الثاني

المديونية الداخلية والخارجية في العراق

المبحث الثالث

دور المؤسسات المالية في مساعدة العراق

الفصل الثالث

العراق والمؤسسات المالية الدولية المتعددة الاطراف

تمهيد

يواجه العراق الكثير من التحديات الاقتصادية والتي آلت بتداعياتها السلبية على الكثير من مجالات التنمية , وعلى الرغم من حصول العراق على أكثر من (900) مليار دولار من , عوائد تصدير النفط خلال (2003– 2020) إلا أن هذه العوائد لم توجه للاستثمار لبناء قاعدة إنتاجية تخلق قيمة مضافة تساعد في التنوع الاقتصادي المنشود , هذا من جانب ومن جانب آخر لم يكن العراق مصنفاً ضمن الدول المدينة قبل عام (2003) فقد كانت عمليات التمويل الإنمائي تجرى بين طرفي هما العراق والجهات الدائنة ويتم تسديد المتراكم من عوائد تصدير النفط , هذا ما جعل من العراق يتمتع بمكانة اقتصادية وإن يكون من الدول المفضلة في عين المؤسسات الدولية في منح الائتمانات والتسهيلات المصرفية ولكن سرعان ما تغيرت الأوضاع بعد الحرب الإيرانية والتي دامت ثمانية أعوام والتي بسببها استنزف العراق كل احتياطاته النقدية , وبعدها في عام (1990) دخل العراق الحرب الكويتية وهذا ما زاد من المشكلة الاقتصادية العراقية , فأصبح العراق أمام مشكله حقيقية نتيجة فرض الحصار الاقتصادي بموجب مجلس الأمن الدولي وهذا ما أدى إلى تفاقم مشكلة المديونية في العراق ,كذلك التعويضات التي تم تغطيتها من خلال احتجاز نسبة من عوائد صادرات النفط العراقي وبإشراف المنظمات الدولية المتعددة الاطراف والتي تدفع إلى الجهات المتضررة , وبعد هذه السلسلة من الحروب إلا أن العراق لم يعتبر من البلدان الشديدة المديونية ولم يتعامل كثيراً مع المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف إلا بعد عام (2003) بعد الاحتلال الأمريكي , ومن هذا المنطلق سوف نتحدث في هذا الفصل في ثلاثة مباحث , عنوان كل مبحث كما يلي :-

المبحث الأول :- حالة الاقتصاد العراقي ما بعد عام (2003)

المبحث الثاني :- القروض الداخلية والخارجية للعراق ما بعد عام (2006)

المبحث الثالث :- العراق والمؤسسات المالية الدولية المتعددة الاطراف

المبحث الأول

حالة الاقتصاد العراقي ما بعد عام (2003)

لقد مر الاقتصاد العراقي في سلسلة من الأحداث السياسية والتعثرات الاقتصادية بدءاً من حرب الخليج الأولى والثانية والثالثة وما آلت إليه تلك الحروب من سياسات اقتصادية انكماشية تبنتها الحكومات العراقية آنذاك للتصدي للعقوبات الدولية , وكذلك احتلال العراق بعد عام (2003) كل تلك الأحداث أدت إلى أزمة حقيقية اقتصادية بنيوية وهيكلية في الاقتصاد العراقي ومن أهم سماتها تتلخص كالتالي :- [1]

1- تراجع أداء المؤسسات الحكومية وتعثر إصلاحها
2- تراجع الاستثمار العام والخاص
3- القصور في ايجاد حلول جذرية للديون الخارجية غير التجارية وتعويضات الحرب على العراق
4- غلاء الأسعار بنسبة كبيرة
5- تراجع مستويات التعليم والصحة والثقافة العامة
6- تراجع مستوى القطاعات الصحية وانتشار الأمراض والفقر بكل أنواعه
7- التفاوت الكبير بين طبقات المجتمع
8- تراجع إنتاج القطاعات الزراعية والإنتاجية والصناعية
9- استشراء ظاهرة الفساد الإداري والمالي بكل ألوانه وأنواعه في كافة المؤسسات الحكومية العراقية

ومن خلال ما تم ذكره سوف نتطرق لأهم مؤشرات الاقتصاد العراقي وكالتالي :-

1- د. فلاح خلف , سبل مواجهة آثار برامج التكييف الهيكلي على الاقتصاد العراقي , مجلة الجندول , العدد 26, , يناير ,2006, ص8.

اولا / حجم وهيكل الناتج المحلي الإجمالي :

1-حجم الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من اهم مؤشرات الأداء الاقتصادي في البلاد وقد اعتمدناه كعينة للتحليل ولكي يتم التوصول إلى الحقيقة لابد من التطرق الى فترة التسعينيات, وهي سنوات الحصار الاقتصادي من عام(1990) إلى عام 2003 مروراً بالسنوات التي دخل فيها العراق تحت مظلة الاحتلال ، ويشير الجدول رقم (20) الى التغيرات التي طرأت على قيمة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بالأسعار الجارية , إذ أن سنوات الأولى في عقد التسعينيات قد حققت نمواً سالباً بسبب ان هذه المدة بداية الحصار الاقتصادي وان كل ما تحقق للناتج المحلي الإجمالي من نسب نمو سنوية سالبة في معظم السنوات انعكست بشكل او اخر على مستوى دخل الفرد العراقي، ثم عاود في العامين (1995,1992) محققاً نمواً موجباً بلغ على التوالي (28,94، 10,5%) والسبب هو اعتماد الحكومة آنذاك على الإصدار النقدي الجديد لإعادة بناء ما دمرته جيوش التحالف , وقد عاود الارتفاع ففي اغلب المدة (1996-2000) , وقد انتاب الشعب العراقي بعض التفاؤل نتيجة البدء في تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء والحاجات الإنسانية (Oil FOR FOOD PROGRAM) بموجب قرار مجلس الأمن 1986 لعام 1995 وكانت من التغيرات الحاصلة في الوضع العراقي الاقتصادي في الانخفاض الكبير في المستوى العام للأسعار ، وارتفاع في قيمة الدينار العراقي إضافة إلى القفزة في الانتاج كونها السنوات التي بدأت فيها الصادرات النفطية بصورة رسمية بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء لكن خلال عامي (2001) و(2002) حقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو سالبة بلغت على التوالي (21.81-, 3.24-) % والسبب إتباع الحكومة سياسة انكماشية للتقليل من حدة التضخم لارتفاع أسعار صرف الدينار العراقي وانخفاض القوة الشرائية له.

وبعد سقوط النظام عام 2003 وما تلا ذلك من عمليات التخريب التي أصابت أنابيب النفط أدى ذلك إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، ونظرا لما يمثله القطاع النفطي في الناتج من الإجمالي واعتبر صدمة حقيقية تعرض لها الاقتصاد العراقي وسجل معدل نمو سالب بلغت نسبته (22.36-) %. وهذا الواقع المرير أدى إلى تدمير مقومات الاقتصاد العراقي المتمثلة

بالبنى التحتية ونظامه المؤسسي والقانوني ، إذ شملت معظم قطاعاته السلمية منه والخدمية عما كان عنه في عام 2002 ، إلا انه عاود الارتفاع في عام 2004 محققاً معدل نمو موجب بلغ (139,79)% ويلاحظ من خلال الجدول ارتفاع (GDP) بشكل عام بعد 2003 بعد عودة العراق إلى ممارسة دوره في العلاقات الاقتصادية والسياسية بعد العزلة التي امتدت ثلاثة عشر عاماً نتيجة العقوبات التي فرضت على العراق بعد غزو الكويت عام 1990 ، وبسبب الأزمة المالية وانخفاض سعر البرميل إلى 30 دولار انعكس هذا الانخفاض على حجم الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 بمعدل نمو سالب بلغت نسبته (15.16-)% والسبب هو انخفاض أسعار النفط نتيجة لحدوث ازمة الرهن العقاري , ثم ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2010-2013) مسجلاً معدلات نمو موجبة, وفي عام (2014) و(2015) سجل الناتج المجلي الإجمالي معدلات نمو سالبة بسبب ظهور مصادر جديدة للطاقة ومن أهمها اكتشاف النفط الحجري في الولايات المتحدة الأمريكية لكن بعدها سجل معدلات نمو موجبة بسبب الارتفاع التدريجي لأسعار النفط وبلغ عام 2019 معدل نمو موجب هو (2.31) %.

جدول (20)

تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (1990– 2019) مليار دولار

المؤشرات / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مليار دينار	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الجمالي %
1990	13.98	-
1991	4.25	-69.60
1992	5.48	28.94
1993	4.35	-20.62
1994	3.62	-16.78
1995	4.00	10.50
1996	5.56	39.00
1997	10.26	84.53
1998	10.57	3.02
1999	17.84	65.37
2000	26.2	48.86
2001	20.43	-21.81
2002	19.68	-3.24
2003	15.28	-22.36
2004	36.64	139.79
2005	50.06	36.63
2006	65.16	30.16
2007	88.81	36.30
2008	131.62	48.20
2009	111.66	-15.16
2010	138.52	24.06
2011	185.75	34.10
2012	218.03	17.38
2013	236.18	8.32
2014	224.26	-5.05
2015	167.83	-25.16
2016	171.32	2.08
2017	189.91	10.85
2018	202.96	6.87
2019	219.82	8.31

المصادر: – وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية الحسابات القومية , سنوات متفرقة .

- البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , التقرير الاحصائي السنوي , سنوات متفرقة .

العمود (2) من عمل الباحثة بالاعتماد على اسعار الصرف كما في الملحق , والعمود (3) من عمل الباحثة من خلال المعادلة التالية

معدل النمو السنوي = (القيمة اللاحقة – القيمة السابقة)/ القيمة السابقة) 100%

2- هيكل الناتج المحلي الإجمالي :

تواجه جميع القطاعات تحديات كبيرة تتطلب اعتماد سياسات وبرامج تتلاءم مع كل واحد من هذه القطاعات وخصوصا في الاقتصاد العراقي ومن الجدول رقم (20) نلاحظ هيكل الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1990–2019) والذي يتصدر إلى ابرز القطاعات السلعية والشكل البياني رقم (3) عن هيكل الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1990) و (2019h) والتي تضم (الزراعة والغابات والصيد والقطاعات الإستخراجية والمعادن والصناعات التحويلية وقطاع البناء والتشييد) وسينصب التحليل على القطاعات الرئيسة الثلاثة (الزراعة والصناعة والنفط) وكالاتي:

أ- القطاع الزراعي :

يتميز القطاع الزراعي بالإمكانات الزراعية من التربة الصالحة للزراعة والمياه إلا أن العراق يواجه في الوقت الحاضر تحديا غذائيا بالغ الأهمية ، وابرز ملامح قصور إنتاجه الغذائي عن تلبية احتياجاته من السلع الغذائية الرئيسية وفي مقدمتها الحبوب(الحنطة , الرز) ، الأمر الذي شكل تهديدا لأمنه الغذائي وبالتالي أمنه القومي ، بالإضافة إلى ذلك تسرب العملة الصعبة والذي مثل مصدراً هاما لتعطيل الانفاق على المشاريع التنموية [1]. ونلاحظ من خلال الجدول رقم (21) نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وقد سجلت نسبة منخفضة جدا ومن الإمكانات الطبيعية التي يتمتع بها هذا القطاع هي خصوبة الأرض ووفرة المياه وهذا يعكس عدم الاهتمام بهذا القطاع الحيوي والمشاكل التي يواجهها من ضعف الدعم الحكومي من خلال عدم توفير التجهيزات الزراعية ومكافحة الآفات الزراعية ودعم الأسعار ومن جهة أخرى الإفراط في استيراد المنتجات الزراعية والغذائية وتعرض السوق العراقية إلى عملية الإغراق وانخفاض أسعار تلك المنتجات.

1- باسل النقيب ، البرنامج الليبرالي لعراق المستقبل ، الطبعة الثانية ، دار الحكمة ، لندن ، 2009 ، ص78.

لـذلك فـان عمليـة تنميـة القطـاع الزراعـي وتطـويره يمثـل أهميـة اسـتثنائية لكونـه القطـاع الأول المسـؤول بشـكل مباشـر عـن تـوفير متطلبـات الـبلاد الغذائيـة ، فضلا عن تلبية حاجات الصناعة من الموارد الأولية.

شكل (3) مساهمة القطاعات الأقتصادية الرئيسية في الاقتصاد العراقي للسنوات (1990 , 2019)

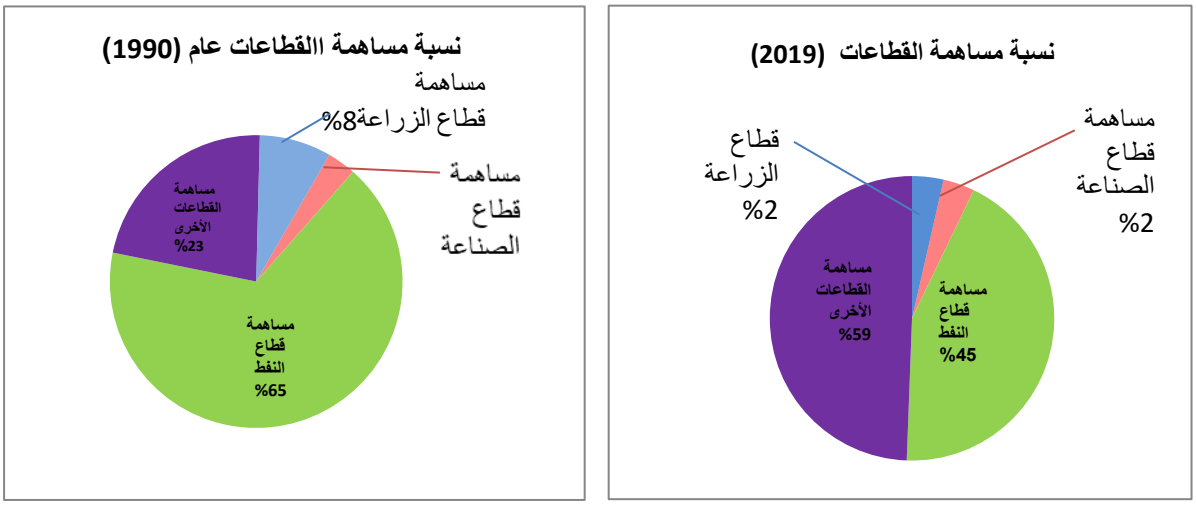

المصدر : – صندوق النقد العربي الموحد، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة ، سنوات مختلفة ، البنك الدولي ، قسم الإحصاءات والبيانات متاح على الموقع الالكتروني التالي _

تم اعداده بالاستناد إلى بيانات الجدول(20) statisticaidata; www.worlban:

ب- القطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات المهمة والمحركة للنشاط الاقتصادي لامتلاكه قدرات وإمكانات تأهله للمساهمة الكبيرة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة ، من خلال تنمية القدرات الإنتاجية لهذا القطاع , ويعتبر عاملا مهما وأساسياً في تكوين رأس المال ، ويلاحظ عن خلال الجدول (21) نسبة مساهمة قطاع الصناعة في عامي 1990 و1991 كانت (3,7%) أخذت بالتراجع بسب العقوبات الاقتصاد حرب الخليج الأولى , و عدم توفر المواد الأولية والاحتياطية بالإضافة إلى الاندثار الكبير للناتج من خلال تدمير البنى التحتية ليصل إلى أدنى مستوى له (0,7%) في عام 1996وقد وصلت هذه النسبة عام 2003 إلى 1% بعد ارتفاع ضئيل لم يتجاوز 1,5% في العامين التي سبقت الحرب واحتلال العراق ،

وبعد ذلك استمر ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعي بشكل منخفض لم يتجاوز 2,5 % في أفضل سنواته. ويعود ذلك إلى قلة التخصيصات المالية والفساد الإداري والمالي الذي لحق به, هجرة الخبرات البشرية التي تركت المصانع والمعامل وهاجرت إلى الخارج وقد وتعرضت منشآته إلى النهب والسلب.

وفي الوقت الذي قامت البلدان المتقدمة من إجراء تغييرات كبيرة في اليات عمل إعادة هيكل قطاع الصناعة بفعل التقدم التكنلوجي والثورة المعلوماتية والتي حققت مزايا تنافسية انعكست على خفض التكاليف وكسب الأسواق ، فان العراق لا زال يعتمد على استيراد الحزمة التكنولوجية الجاهزة عبر مشاريع (التسليم باليد) التي أثرت في عدم قدرة الصناعة التحويلية في العراق على مواكبة حركة التصنيع العالمية في ظل عناصر إضافية في العراق عملت على إرجاع التنمية الصناعية إلى الوراء مثل الحروب والحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية...الخ[1] .

ومن جهة أخرى عدم ظهور اهتمام من قبل القائمين عليها نحو العمل على أحداث نهضة تساهم بوجود اقتصاد وطني متنوع , من خلال الارتكاز على قاعدة صناعية عريضة والخطورة لا تكمن في تأجيل الانطلاق بل في تلاشي الحماس للتصنيع وبناء القدرات التكنلوجية والتدريب الكوادر الوطني على وفق مقومات التطور. ومن أجل الإيفاء بدور القطاع الصناعي وزيادة مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية ، فعلى الدولة أن تسعى بسرعة وبشكل رئيسي لوضع الركائز الأساسية لتطوير هذا القطاع من خلال وضع سياسات اقتصادية ملائمة للنهوض بمتطلبات المرحلة المقبلة.

ج – القطاع النفط

كان انتاج العراق في منتصف الستينيات من القرن المنصرم من النقط الخام (1300) الف برميل يوميا والسعودية (2200) ألف برميل يومياً على الرغم من قدم العراق في اكتشاف و استخراج النفط , ولكن ان الشركات الأجنبية تذرعت بتكاليف النقل والتصدير ،وبعد قيام الجمهورية عام (1958) وصدور قانون (80) الذي حدد امتيازات الشركات الأجنبية واستحداث شركة النفط الوطنية , اتجهت الشركات الى التحيز تجاه العراق ، وصل انتاج العراق الى (2)

1- حسين د ديكان درويش ، القطاع الصناعي في العراق : الواقع والافاق ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، 2007 ، ص6.

مليون برميل عام (1973) وهي سنة التأميم في حين زاد انتاج النفط في السعودية إلى (8)مليون برميل يومياً. وقد انتبه العراق الى ضرورة واهمية تطوير الطاقات الإنتاجية ليصل انتاجه عام 1979الى (3.5) مليون برميل يوميا ، لكن نشوب الحرب العراقية الايرانية عطلت من زيادة الإنتاج وقد استئنف هدف الزيادة عام (1990) لزيادة الانتاج ووصوله الى (6) مليون في منتصف التسعينيات من القرن الماضي الا ان تلك الخطة احبطت بحرب الخليج الاولى وبعدها الحصار الاقتصادي[1].

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن في عام 1991 كانت نسبة النمو في القطاع النفطي منخفضة على الرغم من أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي تمثل 45,3% بمبلغ إجمالي مقداره (19,3) ترليون دينار، اخذت نسبة مساهمة القطاع النفطي بالارتفاع لتصل الى اعلى مستوى له عام 2000بعد تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء عام (1996) إذ بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو 80% .

في عامي (2012,2011) وصلت المبالغ التي تم الحصول عليها اعلى ، بعدها بدأت بالانخفاض التدريجي ليصل الى (102,562,981) ترليون دينار بنسبة مساهمة 45,5% وذلك في عام2019، ومن خلال تسجيل الملاحظة الأساسية على السياسة النفطية في العراق والتي ينبغي اتباع العناية الفائقة لضمان امكانية التطور الاقتصادي على اساس ان العوائد النفطية هي المورد الرئيسي في تمويل المشروعات الانتاجية على مستوى الموازنة الاتحادية لكون ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الاساس على الانتاج النفطي ، ولكن على الرغم من ما لعبه هذا القطاع من أهمية في الاقتصاد ظل يعاني من انتاجية محدودة نتيجة ظروف العقوبات الاقتصادية وتقليد التكنولوجية المعتمدة فيها ، الامر الذي تطلب الكثير من الاستثمارات لتطوير الحقول الانتاجية وتطوير شبكات النقل [2].

[1]- د. احمد بريهي علي ، اقتصاد العراق في دراسات استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة ، دار الايام للطباعة ، الاردن ، 2013 ، ص 15.

2- احمد عمر الراوي ، دور الاستثمار الاجنبي في اعادة بناء الاقتصاد العراقي ، مجلة دراسات عراقية ، العدد (4) ، نيسان ، 2006 ، ص 38

د- القطاعات الأخرى

تساهم القطاعات الخدمية في شقيها (الانتاجية والخدمية) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وتأتي مساهمة هذه القطاعات بالمرتبة الثانية في تكوين هذا الناتج ، من الضروري الأخذ بهذه القطاعات وخصوصا الانتاجية منها لتطوير هذا الناتج واحداث التنمية الاقتصادية .

جدول (21)

القيمة والأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2019)

السنة	الزراعة	نسبة النمو	مساهمتها %	الصناعة	نسبة النمو	مساهمتها %	النفط	نسبة النمو	مساهمتها %	مساهمة الصناعات	المجموع
1990	4.513	-	8.2	2.057	-	3.7	36.408	-	65.1	23	% 100
1991	6.629	34.0	15.6	1.358	47.2	3.7	19.236	24.1	45.3	35.4	% 100
1992	22.872	143.2	19.9	3.302	177.0	2.9	53.288	171.2	46.3	30.9	% 100
1993	49.864	158.7	15.5	8.541	215.8	2.7	168.308	179.4	52.3	29.5	% 100
1994	333.524	188.3	20.1	24.622	429.0	1.5	890.354	415.6	53.7	24.7	% 100
1995	1.378.274	278.9	20.6	93.291	373.6	1.4	4.216.753	303.7	63.0	15	% 100
1996	1.208.982	30.0	18.6	65.335	12.0	1.0	3.711.820	2.9	57.1	23.3	% 100
1997	1.276.367	50.7	8.5	98.440	200.6	0.7	11.156.499	132.2	73.9	16.9	% 100
1998	1.858.379	49.8	10.9	147.485	5.3	0.9	11.752.599	13.5	68.6	19.6	% 100
1999	2.482.616	104.5	7.2	301.635	129.2	0.9	26.936.449	101.2	78.2	13.7	% 100
2000	2.327.277	51.2	4.6	455.995	55.4	0.9	41.849.981	45.7	83.3	11.2	% 100
2001	2.863.495	33.7	6.9	609.807	26.4	1.5	30.816.987	17.7	74.6	17	% 100
2002	3.512.658	2.4	8.6	624.346	5.8	1.5	29.044.563	0.7	70.8	19.1	% 100
2003	2.486.865	51.4	8.4	303.724	29.9	1.0	20.372.293	27.9	68.9	21.7	% 100
2004	3.693.768	208.7	6.9	937.681	51.5	1.8	30.855.992	79.9	58.0	36	% 100
2005	5.064.158	3.6	6.9	971.031	37.8	1.3	42.529.152	38.1	57.8	34	% 100
2006	5.568.985	51.7	5.8	1.473.218	24.7	1.5	53.030.897	30.0	55.5	37.2	% 100
2007	5.494.212	23.4	4.9	1.817.913	11.8	1.6	59.274.337	16.6	53.2	40.3	% 100
2008	6.042.019	45.5	3.8	2.644.173	47.7	1.7	87.521.201	40.9	55.7	38.8	% 100
2009	6.832.552	29.0	5.2	3.411.292	35.4	2.6	56.563.772	16.8	43.3	48.9	% 100
2010	8.366.232	7.8	5.2	3.678.715	30.1	2.3	73.569.919	24.1	45.4	47.1	% 100
2011	9.918.316	66.7	4.6	5.132.760	57.7	2.8	115.999.413	34.1	53.4	39.2	% 100
2012	10.484.949	12.8	4.1	6.919.449	9.7	2.7	127.225.674	17.0	50.0	43.2	% 100
2013	13.045.858	9.2	4.8	6.286.042	0.6	2.3	126.445.194	7.6	46.2	45.7	% 100

% 100	49.1	44.1	2.7	117.357.982	1.9	7.2	4.999.233	4.9	20.5	13.128.622	2014
% 100	59.9	33.7	26.9	65.590.963	2.2	44.1	4.234.716	4.2	15.3	8.160.169	2015
% 100	59.3	34.4	1.2	67.795.890	2.3	3.4	4.436.442	4.0	4.8	7.832.046	2016
% 100	55	39.5	14.5	89.065.057	2.6	31.4	5.869.495	2.9	32.8	6.595.334	2017
% 100	49.1	47.1	11.2	118.168.265	1.8	32.7	4.509.661	2.0	23.4	4.897.539	2018
% 100	50.5	45.5	10.3	102.592.981	1.9	13.2	4.259.101	2.1	5.6	4.578.111	2019

المصادر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة ، سنوات مختلفة ، البنك الدولي ، قسم الإحصاءات والبيانات متاح على الربط التالي :-www.worlban; statisticaidata.

ثانياً : تطور الميزان التجاري للعراق للمدة (2003-2019) :-

يعتبر الميزان التجاري من اهم مؤشرات حالة الاقتصاد في بلد ما والذي من خلاله تتم معرفة انفتاح هذا البلد بإقامة علاقات تجارية دولية من خلال حجم الصادرات والاستيرادات التي تقوم بها مع مختلف البلدان مع العالم الخارجي .

ومن خلال الجدول (22) تبين ان حجم الاستيرادات عام (2003) هو اكبر من حجم الصادرات الأمر الذي ولد حالة عجز في الميزان التجاري بمقدار (1.940-) مليار دولار امريكي, ولكن في عام 2004 انخفض معدل العجز انخفاضا طفيفا وسجل عجزا ايضا مقداره (1.460) مليار دولار والسبب هو انفتاح العراق على العالم الخارجي واستيراد سلع وخدمات وخصوصا خدمات الطاقة لغرض اعادة المشاريع المدمرة نتيجة لتدمير معظم المشاريع في البنى التحتية وخصوصا مشاريع الطاقة .

وخلال المدة (2005-2008) سجل الميزان التجاري فائضا بسبب زيادة الصادرات النفطية وارتفاع اسعار النفط وسجل الميزان التجاري عام (2008) اعلى فائض له خلال هذه المدة وسجل (28.71) مليار دولار .

وفي عام (2009) انخفض هذا الفائض عن السنة السابقة وسجل فائضاً مقدار (2.860) مليار دولار والسبب حدوث الازمة العالمية لرهن العقاري والتي اثرت بشكل كبير على انخفاض مستويات اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية .

لكن خلال المدة الزمنية (2010-2014) بداء الميزان التجاري يحقق فائضا بمستويات مرتفعة تدريجا حتى وصل عام (2014) بفائض مقداره (34.990) مليار دينار والسبب هو زيادة الطلب العالمي على النفط وارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية .

وشهد عام (2015) عجزا بمقدار (0.830-) مليار دينار والسبب هو اكتشاف بدائل للنفط الخام وهو النفط الحجري في الولايات المتحدة الامريكية .

لكن سرعان ما سجل الميزان التجاري ارتفاعا مرة اخرى خلال المدة (2016-2019) وسجل اعلى قيمة له عام (2018) بمقدار (38.380) مليار دولار , لكن في عام (2019) انخفض هذا الفائض عن السنة التي سبقته بسبب انتشار (كوفيد-19) .

جدول (22)

تطور الميزان التجاري للعراق للمدة (2003-2019)

مليار دولار

المؤشرات / السنوات	الصادرات الاجمالية مليار دولار	الواردات الاجمالية مليار دولار	الميزان التجاري
2003	7.990	9.934	-1.940
2004	18.490	19.954	-1.460
2005	22.039	19.343	2.690
2006	29.342	22.963	6.370
2007	39.516	19.558	19.950
2008	63.726	35.011	8.710
2009	44.373	41.512	2.860
2010	51.764	43.915	7.840
2011	83.253	47.803	35.450
2012	94.311	59.005	35.300
2013	93.066	58.795	34.270

34.90	53.117	88.11	2014
-0.830	58.517	57.577	2015
3.56	44.116	47.684	2016
14.800	48.506	63.314	2017
38.380	56.876	95.250	2018
36.040	46.262	82.309	2019

Sources,OPEC Annual Statistical Bulletin different version, different pages

الشكل (4)

الميزان التجاري في العراق للمدة (2003- 2019)

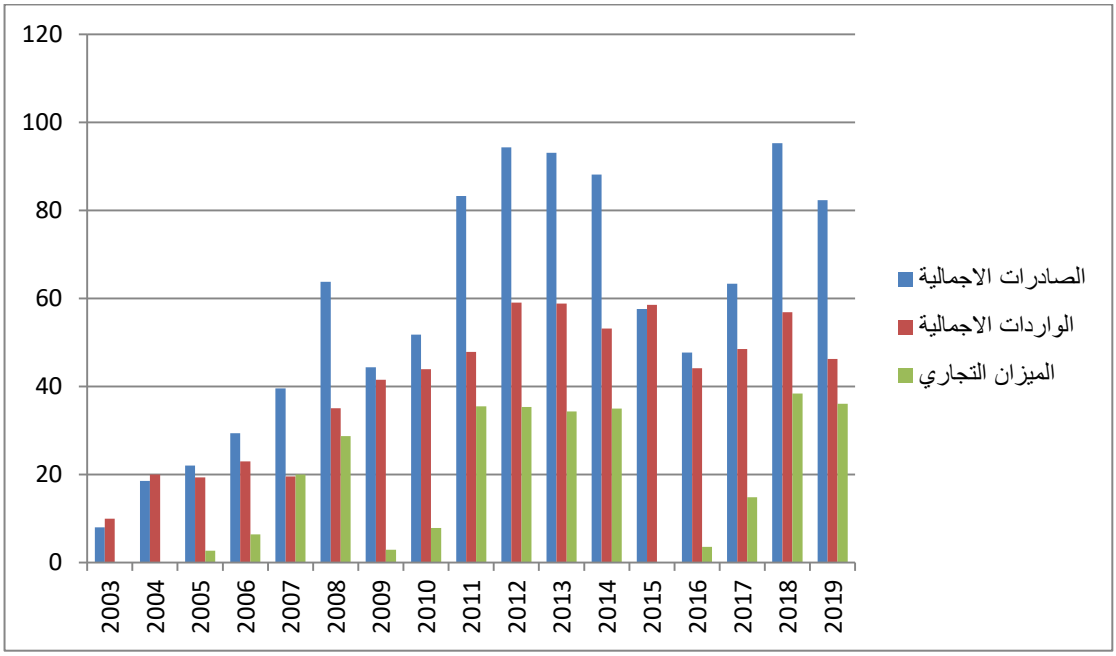

المصدر : تم رسم الشكل البياني بالاعتماد على بيانات الجدول (22)

ثالثاً : الانكشاف التجاري في العراق للمدة من (2003–2019) :-

يعتبر مؤشر الانكشاف التجاري دليلا على مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي , ومن خلاله يتم معرفة هذا النشاط لأي دولة كانت اعتمادا على الظروف السائدة في اسواق التصدير والاستيرادات لهذه الدولة .

وهو مجموع الصادرات والاستيرادات مقسومة على (2) والكل على الناتج المحلي الاجمالي وكما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما يكون الاقتصاد اكثر تأثير وعرضه للتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية بين دول العالم . ويعد مؤشر التجارة الخارجية (الصادرات + الاستيرادات) الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الهامة التي تبين درجة ارتباط اي اقتصاد من باقتصاديات العالم الخارجي [1].

ومن اهم اسباب الانكشاف التجاري تعود الى الاعتماد على الصادرات النفطية وارتفاع نسبة الانفاق الاستهلاكي من الناتج المحلي الاجمالي , بسبب انخفاض الطاقة الاستيعابية المحلية وخروج الكثير من المدخرات الى الخارج الامر الذي ادى الى حدوث عجز في الموازنة الحكومية , وقد تم احتساب (40)% لموشر التجارة الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي مقياسا للانكشاف التجاري , لذا فإن نسبة (21)% للاستيرادات من الناتج المحلي الاجمالي , اما اذا تراوحت النسبة بين (12– 20)% فان اقتصاد هذه الدولة يعد مغلقاً[2]

من خلال الجدول (23) تبين أن الانكشاف التجاري في عام (2003) بلغ اعلى نسبة له وسجل (58.65) % , لكن خلال المدة (2004–2007) بدأت نسب الانكشاف التجاري بالانخفاض حتى وصلت عام (2007) الى (33.64) % والسبب هو الزيادات المتوالية في كل من الصادرات والاستيرادات مع زيادات متوالية متناسبة من قبل الناتج المحلي الاجمالي

[1]- صاولي مراد , الانفتاح التجاري واثره في السياسة المالية والنقدية , مجلة المستقبل العربي , العدد , 417 , لسنة 2013 , ص 12 .

[2]- احمد صدام سبتي , العلاقة بين الانكشاف التجاري والعلاقة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي , مجلة بحوث اقتصادية عربية , جامعة البصرة , العدد , 41 لسنة 2008 , ص , 56 .

بالأسعار الجاري لزيادة الصادرات النفطية رافقها زيادة في اسعار النفط الخام مع انفتاح العراق على العالم الخارجي من خلال توسيع تجارته الدولية الامر الذي انعكس ايجابا على زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

وفي عامي (2008) و(2009) بلغت نسبة الانكشاف التجاري(37.51) % و (38.46) % والسبب زيادة الايرادات النفطية بسبب الارتفاع في اسعار النفط الخام والذي انعكس على زيادة الصادرات والتي بلغ عام (2008) مبلغ قدرة (63.726) مليار دولار والذي انعكس على زيادة الناتج المحلي الاجمالي (131.62) مليار دينار .

وخلال المدة الزمنية (2010–2015) حافظت نسب الانكشاف الاقتصادي على مستوياتها عند عتبة فوق (30)% بقليل , لكن سرعان ما انخفض في عام (2016) وعام (2017) الى عتبة (20) % والسبب هو التوازن في زيادات الصادرات والاستيرادات مع زيادات في الناتج المحلي الاجمالي .

وفي عام (2018) ارتفعت نسبة الانكشاف التجاري فوق عتبة (30) % وبلغت نسبته (37.48) % , لكن هذه النسبة انخفضت خلال عام (2019) بسبب جائحة كوفيد –19 وبلغت (29.24) % والسبب اجراءات الحجر الصحي من قبل معظم دول العالم وانخفاض مستوى التجارة الخارجية .

ومن خلال التحليل في أعلاه تبين ان اعلى قيمة للإنكشاف التجاري في العراق لمدة البحث (2003–2019) هي عام (2003) والتي بلغت (58.65) % واقل قيمة هي عام (2016) هي (26.79) % وان معظم النسب هي اعلى من عتبة (30) % لذا فان العراق خلال مدة البحث منفتح على دول العالم الخارجي من خلال اقامت علاقات تجارية لتخطيها عتبة (20) % ودون هذه العتبة تعتبر الدولة ذات اقتصاد مغلق .

جدول (23)

الانكشاف التجاري للعراق للمدة (2003-2019)

مليار دولار

المؤشرات / السنوات	الصادرات الاجمالية مليار دولار	الواردات الاجمالية مليار دولار	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مليار دينار	الانكشاف التجاري %
2003	7.990	9.934	15.28	58.65
2004	18.490	19.954	36.64	52.46
2005	22.039	19.343	50.06	41.33
2006	29.342	22.963	65.16	40.14
2007	39.516	19.558	88.81	33.50
2008	63.726	35.011	131.62	37.51
2009	44.373	41.512	111.66	38.46
2010	51.764	43.915	138.52	34.54
2011	83.253	47.803	185.75	35.28
2012	94.311	59.005	218.03	35.16
2013	93.066	58.795	236.18	32.15
2014	88.112	53.117	224.26	31.49
2015	57.577	58.517	167.83	34.95
2016	47.684	44.116	171.32	26.79
2017	63.314	48.506	189.91	29.44
2018	95.250	56.876	202.96	37.48
2019	82.309	46.262	219.82	29.24

Sources:- ,OPEC Annual Statistical Bulletin different version, different pages

- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية الحسابات القومية , سنوات متفرقة .

الانكشاف التجاري = (الصادرات + الاستيرادات)/2)/ الناتج المحلي الاجمالي

رابعا :- طبيعة الموازنة الاتحادية

يتضح من خلال الجدول (24) تبين ان هنالك فائضاً متذبذباً خلال المدة (2003-2008) في الموازنة الحكومية وقدبلغ عام (2003) بمقدار (11.878) مليار دولار بلغ اعلى مستوى له عام (2008) وسجل مبلغ قدرة (17.476) مليار دولار , بينما سجل اقل فائض عام (2004) وبلغ (0.543) مليار دولار والسبب هو زيادة الايرادات النفطية والتي ادت الى زيادة الايرادات الحكومية بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام لزيادة الطلب العالمي على النفط الخام .

ايضاًفي عام (2009) نتيجة لازمة الرهن العقاري التي ادت الى انخفاض أسعار النفط الخام اثرت بشكل كبير على اجمالي الايرادات الحكومية وبذلك سجلت الموازنة العامة عجزاً مقداره (0.326-) مليار دولار , لكن سرعان ما تحسنت الاوضاع وسجلت الموازنة العامة فائضاً للمدة (2010-2013) .

ونلاحظ في عام (2014) سجلت الموازنة العامة عجزا بلغت قيمته (10.766-) مليار دولار بسبب انخفاض اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية نتيجة لإكتشاف النفط الحجري في الولايات المتحدة الأمريكية , واستمر هذا العجز حتى عام (2016) .

وشهدت العوام (2017) و (2018) فائضا في الموازنة بسبب الارتفاع التدريجي للأسعار النفط الخام , وفي عام (2019) ونتيجة لإنتشار وباء كوفيد - 19 وفرض قيود صحية ومنع السفر ادت الى انخفاض التجارة الخارجية الامر الذي انعكس سلبا على انخفاض اسعار النفط الخام وبذلك سجلت الموازنة عجزا مقداره (3.475-) مليار دولار.

وخلاصة ما تقدم تبين ان هنالك فائضاً في الموازنة العامة بسبب ارتفاع الطلب على النفط الخام الامر الذي ادى الى ارتفاع اسعار النفط الخام والذي انعكس على زيادة الايرادات الحكومية , وهنالك عجز في الموازنة العامة بسبب بعض التقلبات مثل (ازمة الرهن العقاري و اكتشاف مصادر جديدة للطاقة وازمة كوفيد - 19 .

جدول (24)

تطور الموازنة العامة في العراق للمدة (2004- 2019) مليار دولار

المؤشرات / السنوات	اجمالي الايرادات الحكومية /مليار دولار	اجمالي النفقات الحكومية /مليار دولار	الفائض والعجز في الموازنة العامة
2003	12.897	1.024	11.873
2004	22.66	22.104	0.543
2005	72.572	17.955	9.617
2006	33.439	26.453	6.986
2007	43.506	31.101	12.404
2008	67.269	49.793	17.476
2009	47.187	47.513	-0.326
2010	65.110	59.944	5.166
2011	92.998	67.314	25.684
2012	94.003	90.171	12.588
2013	88.60	102.168	-4.535
2014	83.672	94.438	-10.766
2015	57.291	59.174	-1.883
2016	48.569	61.824	-13.255
2017	64.988	63.437	1.551
2018	88.149	66.893	21.256
2019	89.939	93.414	-3.475

المصدر :-

- البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث, نشرات سنوية مختلفة .
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ,الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية الحسابات القومية تقارير الناتج المحلي الاجمالي لسنوات مختلفة .

الشكل (5)

اجمالي الايرادات والنفقات في الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2019)

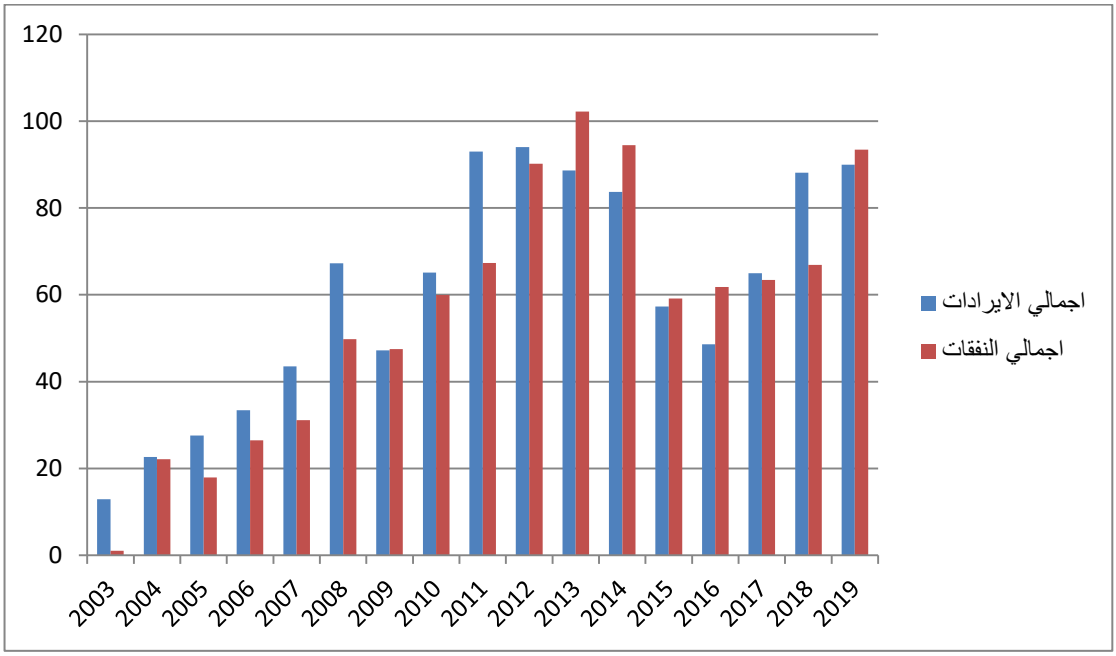

المصدر : تم رسم الشكل البياني بالاعتماد على بيانات جدول (24)

خامساً : تطور الاحتياطيات الدولية في العراق للمدة (2003-2019)

ان هذا المؤشر يعكس قوة النظام المصرفي والمالي للبلد ومدى الثقة بالعملة المحلية ,فكلما كانت النسبة مرتفعة كانت درجة الثقة بالعملة المحلية عالية ويكون النظام المصرفي قويا .

من خلال جدول رقم (25) ان هذه النسبة في عام 2004 بلغت (52%) ثم ارتفعت الى (79 %) في عام 2005 واستمرت بالارتفاع الى عام 2008 وهي اعلى حد لها خلال مدة الدراسة على الرغم من ارتفاع عرض النقد والاحتياطيات الدولية و وهذا يدل درجة الثقة بالعملة المحلية , ثم انخفضت في عام 2009 وذلك بسبب انخفاض حجم الاحتياطيات الدولية وارتفاع عرض

النقد بالمعنى الواسع , واستمر هذا الانخفاض للاعوام 2010 و 2012 , ثم عاودت بالارتفاع للمدة 2012 –2013 بمقدار (91%–87%) على التوالي.

نلاحظ من الجدول رقم (25) بعد سنة 2013 كان مقدار الارتفاع في عرض النقد اكبر من الاحتياطيات الدولية لذلك انخفضت نسبة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد بالمعنى الواسع حتى سنة 2017 وكذلك الظروف السياسية التي مر بها البلد وانخفاض اسعار النفط , في سنة 2018 شهدت هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا يلغ (68 %) بسبب ارتفاع حجم الاحتياطيات في البنك المركزي العراقي البالغة (63.8) مليار دينار عراقي[1].

وفي عام (2019) بلغت نسبة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد بالمفهوم الواسع (64) % والسبب هو ارتفاع الاحتياطيات الدولية لتصل الى (65.76) مليار دولار وارتفاع عرض النقد الى (103.441) مليار دولار .

1- البنك المركزي العراقي , قسم الاستقرار النقدي والمالي , تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي ,لسنة 2018 , ص , 6

جدول (25)

الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد بمعناه الواسع للمدة (2004-2019)

مليار دولار

المؤشرات / السنوات	الاحتياطيات الدولية مليار دولار	عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2)	الاحتياطيات الدولية إلى عرض النقد (M2)%
2003	-		
2004	6.4	12.254	%52
2005	11.7	14.684	%79
2006	17.4	21.080	%82
2007	30.5	26.956	%113
2008	49.9	34.920	%142
2009	44.0	45.438	%96
2010	48.7	60.386	%80
2011	59.1	72.178	%78
2012	70.5	77.187	%91
2013	78.0	89.512	%87
2014	66.0	92.989	%71
2015	51.5	84.527	%60
2016	34.8	90.466	%47
2017	48.8	92.857	%52
2018	63.8	95.391	% 68
2019	65.76	103.441	%64

المصدر :- البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , التقرير الاحصائي السنوي , سنوات متفرقة .

المبحث الثاني

المديونية الداخلية والخارجية في العراق

يتعرض الاقتصاد العراقي دائما الى نوعين من المديونية ,اولهما المديونية الداخلية نتيجة لاقتراض الحكومة من البنك المركزي او من المؤسسات المالية في البلد او عن طريق الجمهور, واما الثانية فهي المديونية الخارجية نتيجة لاقتراض الحكومة من البنك الدولي او المؤسسات المالية الدولية , بسبب اكمال البنى التحتية والارتكازية لعدم كفاية الايرادات الحكومية لتغطية النفقات الحكومية , لذا تلجا الحكومة الى الاقتراض الداخلي أوالخارجي .

اولا :- واقع المديونية الداخلية في العراق للمدة (2003- 2019) : -

من خلال الجدول (**26**) تبين ان الدين العام الداخلي عام (2003) هو (3.420) مليار دولار بلغ معدل نمو الدين العام الداخلي (17.84) % عام (2004) , لكن في عام (2006) اصبح معدل نمو الدين العام سالب اي انخفاض قيمة الدين العام الداخلي الى (6.986) مليار دولار بينما كان عام الذي سبقة هو(9.617) مليار دولار والسبب ايفاء الحكومة بعض من الدين العام الداخلي بسبب زيادات التخصيصات المالية بعد عام (2003) .

وفي عام (2008) انخفض معدل نمو الدين العام ليصبح (18.51-) % والسب هو ازمة الرهن العقاري , لكن خلال الاعوام (2009) و(2010) سجل معدل نمو الدين العام (100.95) % و(8.88) % والسبب ارتفاع معدل نمو الدين الداخلي هي ازمة الرهن العقاري.

وشهدت المدة (2011-2013) انخفاض نسبة الدين العام وسجل معدلات نمو سالبة وهي (18.98- , 11.64- ,29.00-) % والسبب زيادة الطلب العالمي على النفط الامر الذي رفع من الإيرادات النفطية والتي انعكس بصورة ايجابية على زيادة الايرادات الحكومية مما شجع الحكومية على سداد بعض من الدين العام الداخلي .

لكن نتيجة لإكتشاف مصادر جديدة للطاقة (الفحم الحجري) انخفضت اسعار النفط عام (2014) الامر الذي ساهم في رفع معدل نمو الدين العام وسجل أعلى مستوى له عام (2015) والذي بلغ (229.25)% .

لكن شهد عام (2018) معدل نمو الدين العام الداخلي إنخفاضاً وسجل معدل نمو سالب بلغ (10.59-) % والسبب ارتفاع اسعار النفط ومن ثم ارتفاع الايرادات الحكومية ومن ثم انخفاض الدين العام ليصبح (36.188) مليار دولار ثم ينخفض عام (2019) الى (32.211) مليار دينار .

جدول (26)

تطور المديونية الداخلية في العراق للمدة (2003-2019)

مليار دينار

المؤشرات / السنوات	الدين العام الداخلي مليار دينار	معدل نمو الدين العام الداخلي %
2003	3.420	-
2004	4.030	17.84
2005	4.306	6.85
2006	4.029	-6.43
2007	4.403	9.28
2008	3.588	-18.51
2009	7.210	100.95
2010	7.850	8.88
2011	6.360	-18.98
2012	5.620	-11.64
2013	3.99	-29.00
2014	8.314	108.37
2015	27.374	229.25
2016	40.341	47.37
2017	40.474	0.33
2018	36.188	-10.59
2019	32.211	-10.99

المصدر :- وزارة المالية العراقية , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , التقرير الاحصائي السنوي , سنوات متفرقة .

ثانيا :- واقع المديونية الخارجية في العراق للمدة (2003- 2019)

من خلال الجدول (27) تبين ان الدين العام الخارجي بلغ عام (2003) مبلغ قدرة (80.938) مليار دولار , بينما في عام (2004) ارتفع معدل لدين العام وسجل معدل نمو موجب (7.71) % .

شهدت المدة (2005-2009) سداد جزء من الدين العام الخارجي وانخفض هذا الدين في عام (2009) الى (41.210) مليار دولار وبمعدل نمو سالب بلغت نسبته (18.77) % والسبب زيادة الايرادات الحكومية نتيجة لزيادة ايرادات النفط الخام لارتفاع أسعاره وزيادة الطلب الكلي عليه. وسجل معدات نمو سالبة .

وفي عام (2010) ارتفع الدين العام الخارجي الى(57.030) مليار دولار والسبب زيادة العمليات الارهابية الامر الذي أدى زيادة النفقات العسكرية وبمعدل نمو موجب بلغت نسبته (38.39) % .

وشهدت المدة (2011-2018) تذبذبات في مستوى الدين العام حتى بلغ عام (2018) اعلى مستوى له خلال مدة البحث (85.203) مليار دولار وبمعدل نمو موجب بلغت نسبته (28.46) % والسبب سيطرة بعض المجاميع الارهابية على بعض المحافظات الغربية والموصل عام (2014) الامر الذي دعى الى زيادة الانفاق العسكري وفي عام (2018) تحررت معظم هذه المحافظات .

وفي عام (2019) انخفض معدل الدين العام الخارجي الى (52.286) مليار دولار وبلغت نسبته (38.63-)% والسبب انخفاض النفقات العسكرية .

جدول (27)
واقع المديونية الخارجية في العراق للمدة (2003- 2019)

مليار دولار

المؤشرات / السنوات	الدين العام الخارجي مليار دينار	معدل نمو الدين العام الخارجي %
2003	80.938	-
2004	87.180	7.71
2005	79.959	-8.28
2006	68.372	-14.49
2007	53.891	-21.49
2008	49.514	-8.12
2009	41.210	-16.77
2010	57.030	38.39
2011	52.360	-8.19
2012	57.710	10.22
2013	58.720	-1.75
2014	59.532	1.38
2015	58.423	-1.82
2016	60.819	4.10
2017	66.324	9.05
2018	85.203	28.46
2019	52.286	-38.63

المصدر :- وزارة المالية العراقية , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , التقرير الاحصائي السنوي , سنوات متفرقة .

ثالثا :- واقع اجمالي الدين العام في العراق للمدة (2003- 2019) :-

يتكون مجمل الدين العام من الدين العام الداخلي (وهو ما تقوم به الحكومة من اقتراض اموال عن طريق بيع سندات الحكومية اول اموال من البنك المركزي او من المصارف التجارية او من الجمهور) داخل البلد , اما الدين العام الخارجي (وهو ما تقوم به الحكومة من

اقتراض) من المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي , صندوق النقد الدولي) او من المصارف الدولية او من الحكومات الدولية ويكون هذا الاقراض من المؤسسات خارج البلد.

ومن خلال الجدول (28) تبين ان الدين العام بلغ عام (2003) مبلغ قدرة (84.358) مليار دولار , وفي عام (2004) ارتفع هذا الدين وبلغ (91.210) مليار دولار وبمعدل نمو موجب بلغت نسبته (8.12)%.

وشهدت المدة (2005–2009) انخفاضاً تدريجياً حتى بلغ عام (2009) مبلغ قدرة (48.420) مليار دولار وبمعدل نمو سالب بلغت نسبته (8.82–) % والسبب هو زيادة الايرادات النفطية نتيجة لزيادة الطلب العالمي على النفط الامر الذي ادى الى زيادة الايرادات الحكومية مما ساعد الحكومة بإيفاء بعض من ديونها .

وشهدت المدة (2010–2012) تذبذبا بقيمة الدين العام لكن بعد ذلك ارتفع معدل الدين العام حتى وصل عام (2018) الى ذروته وبلغ (121.391) مليار دولار والسبب دخول المنظمات الارهابية والسيطرة على اغلب المناطق الغربية والموصل والذي ساهم في زياد النفقات العسكرية.

وفي عام (2019) انخفض معدل الدين العام وبلغ (84.50) مليار دولار وبمعدل نمو سالب بلغت نسبته (30.39) % والسبب هو تحرير المحافظات من المنظمات الارهابية وانخفاض النفقات العسكرية بالإضافة الى ذلك زيادة الايرادات الحكومية نتيجة لزيادة اسعار النفط الخام .

جدول (28)

واقع اجمالي الدين العام في العراق للمدة (2003–2019)

مليار دولار

المؤشرات / السنوات	الدين العام الداخلي مليار دينار	الدين العام الخارجي مليار دينار	اجمالي الدين العام مليار دينار	معدل نمو اجمالي الدين العام %
2003	3.420	80.938	84.358	-
2004	4.030	87.180	91.210	8.12
2005	4.306	79.959	84.265	-7.16
2006	4.029	68.372	72.411	-14.07
2007	4.403	53.891	58.294	-19.50
2008	3.588	49.514	53.102	-8.91
2009	7.210	41.210	48.420	-8.82
2010	7.850	57.030	64.880	33.99
2011	6.360	52.360	58.720	-9.49
2012	5.620	57.710	63.330	7.85
2013	3.99	58.720	62.710	-0.98
2014	8.314	59.532	67.846	8.19
2015	27.374	58.423	85.797	26.46
2016	40.341	60.819	101.160	17.91
2017	40.474	66.324	106.798	5.57
2018	36.188	85.203	121.391	13.66
2019	32.211	52.289	84.5	-30.39

المصدر :- وزارة المالية العراقية , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , التقرير الاحصائي السنوي , سنوات متفرقة .

الشكل (6)

واقع اجمالي الدين العام في العراق للمدة (2003- 2019)

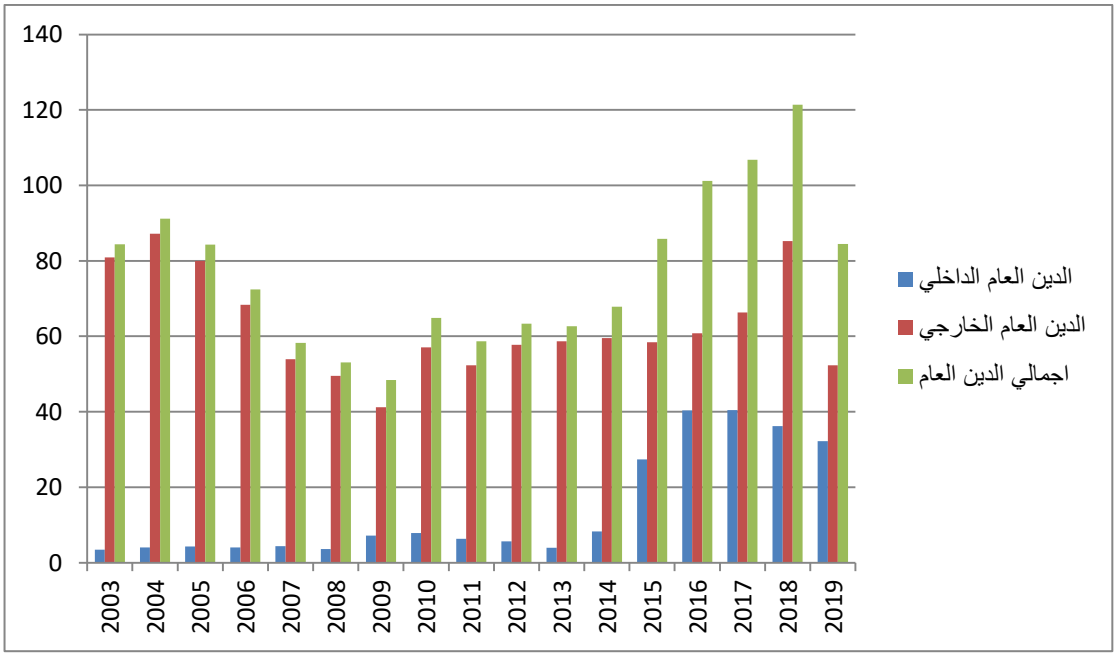

المصدر:- اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (28)

رابعا :- خدمة الدين العام للعراق للمدة (206-2019)

يتكون هيكل خدمة الدين العام من نوعان وهي

أ- اقساط خدمة الدين العام

ب- فائدة خدمة الدين العام

وهذه الاقساط والفوائد تضاف الى اجمالي الدين العام وبذلك سوف تتراكم هذه الاقساط والفوائد في حالة تلكؤ سداد هذا الدين وعليه سوف يكون عبئاً على الاجيال القادمة ,ومن خلال الجدول (29) تبين ان اعلى قيمة لخدمة الدين العام في العراق هي عام (2014) إذ بلغت هذه الخدمة (2.023) مليار دولار واقل قيمة هي عام(0.553) مليار دينا عام (2009) , اما اقساط خدمة الدين العام هي عام (2010) وبلغت نسبته هي (97.2)

وبلغت نسبة الفوائد خلال نفس العام (2.8) % وبذلك يكون مجمل خدمة الدين العام هي (100) % .

اما في عام (2016) بلغت نسبة اقساط الدين العام (26.00) % وبلغت نسبة الفوائد في نفس العام ايضا (74.00) % وبذلك يكون مجمل خدمة الدين العام هي (100) % لذا يتطلب النظر بعين الاعتبار لهذه الخدمة والسعي الجاد لخفض حجم الدين العام وبخاصة الدين العام الخارجي لكونها سوف تزيد من حدوث مشاكل اقتصادية في المستقبل .

جدول (29)

تطور خدمة الدين الخارجي للعراق للمدة (2006-2019) مليار دولار

البيانات / السنوات	الحجم المطلق مليار دولار	هيكل خدمة الدين		
		القسط %	الفائدة %	المجموع
2006	0.836	94.4	5.6	100
2007	1.340	73.1	26.9	100
2008	1.975	80.6	19.4	100
2009	0.553	80.2	19.8	100
2010	0.657	97.2	2.8	100
2011	1.481	72.8	27.2	100
2012	1.391	40.6	59.4	100
2013	1.568	30.2	69.8	100
2014	2.024	28.2	71.8	100
2015	1.919	27.2	72.8	100
2016	1.435	26.0	74.0	100
2017	0.820	52.0	48.0	100
2018	1.024	63.0	37.0	100
2019	1.247	60.0	40.0	100

المصدر :-وزارة المالية العراقية , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , التقرير الاحصائي السنوي , سنوات متفرقة .

خامسا :- مؤشرات المديونية في العراق :-

اجمالي الدين الداخلي **1- TID= Total Interned Debt**

اجمالي الدين الخارجي **2- TXD= Total Externd Debt**

اجمالي الدين العام **3- TPD= Total Pubic Debt**

اجمالي الصادرات من السلع والخدمات **4- XGS=Export of Good and Services**

اجمالي خدمة الدين الخارجي **5- TEDS= Total External Debt Service**

الاحتياطيات الدولية **6- RES= International Reserves**

الناتج المحلي الاجمالي **7- GDP= Gross Domestic Production**

هنالك عدة مؤشرات والتي من خلالها يتم التوصل الى حالة الاقتصاد في بلد ما ومن ضمن هذه المؤشرات هي القدرة على الدفع والسيولة لكل من الدين الداخلي والدين الخارج والدين العام وكما موضح في ادناه .

ولغرض الوقوف على مؤشرات المديونية في العراق (المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل) تم إعداد الجدول (30) لبيان تلك المؤشرات , وبشكل مختصر نورد الملاحظات الأتية :-

1- لم تتجاوز النسبة المئوية لمؤشرات القدرة على الدفع للمستويات الثلاثة (الضعيف , المتوسط , الخطير) خلال المدة المختارة كانت النسبة في

عتبتها الضعيفة اقل من (30%) بالنسبة لمؤشر($\frac{TID}{GDP}$), ونحو (21,312)% وهو دون مستوى العتبة لضعيفة (30%) وبالنسبة لمؤشر ($\frac{TID}{XGS}$), بعدها اصبح متذبذب في الأعوام التالية إلا إنها ارتفعت في عام (2017) إلى نحو (50)% وفي عام (2019) بلغت نسبتها (40) % على التوالي للمؤشرين , ومن الجدير بالذكر إن تلك المؤشرات هي خاصة بالعراق فقط وهو دون العتبة الضعيفة (140%).

والمؤشر الثالث في القدرة على الدفع ($\frac{TID}{RES}$) والذي يعبر عن حجم الاحتياطيات الدولية في العراق , فقد بدأت منخفضة عام (2008) وسجل (0.131)% ثم استمر في الانخفاض في الأعوام الأخرى ووصل وفي عام(2014) شهد ارتفاعاً بسيطاً في هذه النسبة والتي بلغت (0.079) %.

وفي عام (2017) وصل الى اقل قيمة له وسجل (0.012)%, وبين هذا على قدرة وقوة السيولة الداخلية ومن ثم الطاقة على مواجهة الأعباء المتراكمة بسبب زيادة سحوباتها من القروض والعكس صحيح ,

ومن خلال التحليل أعلاه تبين ان القدرة على الدفع في المستوى المطلوب والسيولة جيدة لعدم تجاوزهما الحد المسوح به في جميع العتبات.

جدول (30)

مؤشرات الديون الداخلية للاقتصاد العراقي سنوات مختارة

نسبة مئوية

المؤشرات / السنوات	مؤشر القدرة على الدفع		مؤشر السيولة
	TID/GDP	TID/XGS	RES/TID
2008	2.730	5.630	0.139
2009	6.457	16.249	0.061
2010	5.667	15.165	0.062
2014	3.707	9.436	0.079
2017	21.312	49.173	0.012
2019	14.303	39.134	0.020

المصدر :- جمهورية العراق وزارة المالية , المديرية العامة للإحصاء سنوات متفرقة

ولغرض الوقوف على مؤشرات المديونية الخارجية في العراق (المتوسط الدخل) تم إعداد الجدول (31) لبيان تلك المؤشرات , وبشكل مختصر نورد الملاحظات الأتية :-

2- لم تتجاوز النسبة المئوية لمؤشرات القدرة على الدفع للمستويات الثلاثة (الضعيف , المتوسط , الخطير) خلال المدة المختارة ماعدا الاعوام (2910 ,2009, 2008, 2007) كانت النسبة في عتبتها الضعيفة أكثر من (30%) بالنسبة لمؤشر($\frac{TXD}{GDP}$), فيما سجل اعلى نسبة له عام (2010) والتي بلغت نسبتة (41.171) % وهي اعلى من العتبة المتوسطة بقليل, اما وبالنسبة لمؤشر ($\frac{TXD}{XGS}$)ونحو (77.698) %في عام (2008) ثم بداء بالصعود حتى وصل عام (2010) اعلى قيمة له وسجل (110.173) بعدها تحققت في الأعوام التالية وسجلت اقل قيمة لها في عام (2019) وبلغت نسبتها (23.219)%,(63.528) %على التوالي للمؤشرين , أما في ما يتعلق بمؤشرات السيولة ومؤشر($\frac{TXD}{XGS}$) فقد بدأ عام (2008) والتي بلغت نسبته (3.099) % ثم انخفض عام (2009) إلى نحو (1.246%) وحافظ على نسبته التي لم تتجاوز العتبة الضعيفة في

الأعوام المختارة في الجدول وسجل اعلى نسبة له عام (2010) والتي بلغت (12.688) % وبذلك تجاوز العتبة الضعيفة والبالغة (10%) , بينما بلغت اقل نسبة له عام (2017) والتي بلغت(0.130) % , والمؤشر الرابع في القدرة على الدفع ($\frac{RES}{TEDS}$) والذي يعبر عن حجم الاحتياطيات الدولية لهذه الدول , فقد بدأت عام (2008) والذي بلغت نسبته (0.253) % ثم أخذت في بالتذبذب في الأعوام الأخرى , وبلغت اعلى نسبة له عام (217) وبلغت نسبته (5.925) %, واقل نسه له عام (2010) والذي بلغت (0.074) % وبين هذا قدرة وقوة السيولة الخارجية ومن ثم الطاقة على مواجهة الأعباء المتراكمة بسبب زيادة سحوباتها من القروض والعكس صحيح.

وهذا يدل على تحسن السيولة الدولية ما عدى عام (2010)ارتفاع هذا المؤشر بسبب الزيادة في خدمة الديون الخارجية والتي تجاوزت العتبة الضعيفة ,مما يجعلها بحاجة دائمة إلى المزيد من التدفقات المالية وفي مقدمتها القروض الخارجية .

جدول (31)

مؤشرات الديون الخارجية للاقتصاد العراقي سنوات مختارة نسبة مئوية

المؤشرات / السنوات	مؤشر القدرة على الدفع		مؤشر السيولة	
	TXD/GDP	TXD/XGS	TEDS/XGS	RES/TEDS
2008	37.619	77.698	3.099	0.253
2009	36.907	92.872	1.296	0.796
2010	41.171	110.173	12.688	0.074
2014	26.546	67.564	2.296	0.326
2017	34.860	104.563	0.130	0.952
2019	23.219	63.528	1.515	0.527

المصدر :- وزارة المالية العراقية , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , التقرير الاحصائي السنوي , سنوات متفرقة .

ولغرض الوقوف على مؤشرات الديون العامة في العراق تم إعداد الجدول (32) لبيان تلك المؤشرات , وبشكل مختصر نورد الملاحظات الأتية :-

تجاوزت النسبة المئوية لمؤشرات القدرة على الدفع للمستويات الثلاثة (الضعيف , المتوسط , الخطير) خلال المدة المختارة كانت النسبة في عتبتها الضعيفة أكثر من (30%) بالنسبة لمؤشر($\frac{TPD}{GDP}$) والتي بلغت عام (2008) نسبتها (40.345) % وأعلى قيمة له عام (2017) والذي بلغت نسبته (56.236) % والتي تجاوزت العتبة الخطيرة (50%) واقل قيمة له عام (2014) وكانت نسبته (30.253) % والتي تجاوزت العتبة الضعيفة فقط , وأما بالنسبة لمؤشر ($\frac{TPD}{XGS}$)سجل في العام نفسه (83.329) % ثم بداء بالصعود حتى وصل عام (2017) الى اعلى قيمة له وسجل (168.680) % وهي اعلى من العتبة الضعيفة فقط , بعدها تحققت في الأعوام التالية وسجلت اقل قيمة لها في عام (2014) والتي بلغت نسبته (77.00) % وهي دون العتبة الضعيفة (140%) .

أما في ما يتعلق بمؤشرات السيولة ومؤشر($\frac{TE}{XGS}$) قد بدأ عام (2008) وبلغت نسبته (3.099) % ثم انخفض عام (2009) إلى نحو (1.246%) وحافظ على نسبته التي لم تتجاوز العتبة الضعيفة في الأعوام المختارة في الجدول وسجل اعلى نسبة له عام (2010) والتي بلغت (12.688) % والتي تجاوزت العتبة الضعيفة ,بينما بلغت اقل نسبة له عام (2017) والتي بلغت(0.130) %.

والمؤشر الرابع في القدرة على الدفع ($\frac{RES}{TPD}$) والذي يعبر عن حجم الاحتياطيات الدولية لهذه الدول , فقد بدأت عام (2008) والذي بلغت نسبته (0.0093) % ثم أخذت في بالتذبذب في الأعوام الأخرى وبلغت اعلى نسبة له عام (2014) وبلغت نسبته (0.0097) %, واقل نسبه له عام (2017) والذي بلغت نسبته(0.0046) % وبين هذا قدرة وقوة السيولة الخارجية ومن ثم الطاقة على مواجهة الأعباء المتراكمة بسبب زيادة سحوباتها من القروض والعكس صحيح والتي لم تتجاوز في جميع الاحوال العتبة الضعيفة والبالغة (14%) .

وهذا يدل على تحسن السيولة الدولية بسبب الزيادة في خدمة الديون الخارجية ,مما يجعلها بحاجة دائمة إلى المزيد من التدفقات المالية وفي مقدمتها القروض الخارجية .

جدول (32)

مؤشرات الدين العام للاقتصاد العراقي سنوات مختارة

نسبة مئوية

المؤشرات / السنوات	مؤشر القدرة على الدفع		مؤشر السيولة	
	TPD/GDP	TID/XGS	TPD/XGS	RES/TPD
2008	40.345	83.326	3.099	0.0093
2009	43.364	109.120	1.246	0.0019
2010	46.838	125.338	12.688	0.0075
2014	30.253	77.000	2.296	0.0097
2017	56.236	168.680	0.130	0.0046
2019	37.522	102.662	1.515	0.0078

المصدر :- وزارة المالية العراقية , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , التقرير الاحصائي السنوي , سنوات متفرقة .

المبحث الثالث

دور المؤسسات المالية في مساعدة العراق

للمؤسسات المالية دورٌ واضح في مساعدة الكثير من البلدان النامية ومنها العراق حيث واجه العراق عدة أزمات وحروب وتعثرات بسبب ضغوطات الحروب والعقوبات الدولية ، وعليه في التسعينيات من القرن المنصرم تأثر الاقتصاد العراقي بسبب ما ألت أليه السياسات التي فرضت على العراق وما ترتب عليها من تخبط في أداء السياسات الاقتصادية وفقدان التخطيط الاقتصادي، وعدم أتحاذ الإجراءات الصحيحة خصوصاً بعد عام (2003)، على الرغم من كون العراق يتمتع بموارد طبيعية ومصادر طاقة، وفي مقدمتها (النفط الخام)[1].

إلا أن من أحد الأسباب التي أدت إلى تفاقم المشكلة الاقتصادية في العراق هي اعتماد العراق على مصدر واحد وهو النفط لذا يصنف العراق من البلدان الريعية، هذا ما أدى إلى ضعف تكوين القاعدة الإنتاجية بما في ذلك حجم وهيكلية الناتج المحلي الإجمالي، ولم نغفل عن كون النفط يعتبر المصدر الوحيد، والرئيسي والذي يشكل اعتماداً في الإيرادات التي تمول الموازنة العامة للدولة هذا ما جعل من الاقتصاد العراقي هيكل محظور من التنوع الاقتصادي، باستبعاد القطاعات الأخرى الإنتاجية والزراعية والاقتصادية هذا ما ترتب عليه ضمور في البنى التحتية للاقتصاد العراقي , ناهيك عن صدمتي النفط (أسعار النفط العالمية) وتراجعها سنة (2008-2014) وما ترتب عليها من تراجع واضح وملموس في مؤشرات الاقتصاد العراقي وتفاقم مشكلة المديونية إذ بلغت ديونه حوالي (140) مليار دولار هذا ما دفع بالعراق إلى اللجوء للتعامل مرة أخرى مع المؤسسات المالية الدولية[2]. وهذا ما سوف نوضحه ونستعرضه في مفردات هذا المبحث والذي يتكون ويتضمن التالي:-

---

1- فالح نغيمش الزبيدي، ونسرين مصطو شرفاني، الازمة المالية الراهنة ولجوء العراق إلى صندوق النقد الدولي (الآثار والبدائل الأخرى)، بحث منشور في الجامعة المستنصرية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد, العدد (58) , ص3

2- عبد الكريم جابر شنجار آل عيسى، الاقتصاد العراقي ما بعد (2003)، ط1, عمان دار أمنة للنشر والتوزيع، 2021، ص13.

أولاً: برامج الاصلاح الاقتصادي وفق رؤية المؤسسات المالية والدولية

تعتبر سياسات الاصلاح الاقتصادي من السياسات التي ترمي الى التنمية الاقتصادية في أي دولة لاسيما نحن بصدد الحديث عن الاصلاح الاقتصادي في العراق على وفق، رؤية المؤسسات المالية الدولية التي طبقت هذه السياسات في العديد من الدول وبالخصوص البلدان النامية التي تعاني من مشاكل اقتصادية كثيرة، وحلاً لهذه المشاكل تبنت تلك السياسات الاصلاحية وتحت تطبيق وصفاتها العلاجية وأولهما السياسات الاصلاحية. ولا يخفى على الجميع ان العراق يعاني من مشاكل واختلالات، هيكلية منذ بداية الثمانينيات من القرن المنصرم، وذلك بسبب ان العراق يعتبر بلداً ذا اقتصاد ريعي أحادي ويعتمد اعتماد كلي على النفط. بالإضافة الى الحرب العراقية الايرانية وما ترتب عليها من أثار على هيكلية الاقتصاد العراقي وعلى المنظومة المالية للبلد[1].

وتأسيساً على ما تم ذكره آنفاً فقد خاض العراق غمار صراعات مختلفة خلال الثلاثين عاماً الماضية كانت أحدثها عام (2003) (20مايس/ اذار/2003) وكانت هناك تحديات جسام على طريق التنمية ومن أهم هذه التحديات حاجة العراق لإعادة بناء مرافق بنيته الأساسية ومؤسساته بعد تاريخ مأساوي من الحكم الاستبدادي أعقبه الحرب ووقوعه تحت الاحتلال[2], وعليه فقد سعى العراق بعد عام (2003) إلى اللجوء إلى سياسات المؤسسات المالية الدولية "الوصفات العلاجية" وبحسب مشروطية (صندوق النقد الدولي البنك الدولي)، وبمجملها قد لا تتناسب مع البيئة الاقتصادية العراقية "ولكنها شر لا بد من تطبيقه" للخروج من أزمة المديونية الخارجية وترهل القطاع الحكومي، وكذلك اتساع دائرة البطالة المقنعة، وهذا ما أجبر صناع القرار الاقتصادي، "والنخب السياسية الاقتصادية" إلى اللجوء إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي،

1- خالد روكان عواد، الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام (2003) التجربة والتحديات، بحث منشور، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد- فلوجة، ص1.

2- البنك الدولي، مساندة برنامج العراق للإصلاح الاقتصادي، متاح على الرابط التالي:
https://www.albankaldawli.orgar/results/2013/4/30/(4/30/2021)

بغض النظر من نجاح التطبيق أو فشله[1]. أما فيما يخص مفهوم الإصلاح الاقتصادي تعريفاً وأساساً فقد تطر له ق إله الباحث في الفصل الأول من هذا المبحث .

و بعد كل الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي في الماضي، إلى حد الأن وهو يواجه الكثير من الأزمات والمتغيرات، ومنها داخلية وأخرى خارجية مما أدى الى تشوه الاقتصاد العراقي وضعف هيكلهُ الإنتاجي[2]، خصوصاً أزمة (2003) والذي حل بعدها من تردي الاوضاع الاقتصادية وتفاقم المديونية، وحاول العراق حصر ديونه التي بذمته والعمل والتفاوض مع الجهات الدائنة , لكي يتم إعادة هيكلتها مما يقلل من ديون العراق[3]، ولذلك لجأ العراق الى مؤسسات بريتون وودز المالية (صندوق النقد والبنك الدوليين) للتعاون مع هذه المؤسسات المالية لإطفاء بعض الديون، او شطبها وبعد الاحتلال تم التعاقد بين الحكومة العراقية وكل من صندوق النقد والبنك الدوليين على وفق ثلاث مراحل الأولى كانت عام (2004) والثانية عام (2005)، وفي المرحلة الاولى عام (2004) تمت الموافقة من قبل برنامج المساعدات الطارئة التابع للصندوق وبعد موافقة (18) دولة من دول نادي باريس بإلغاء (80%) من ديون العراق البالغة (130) مليار دولار انذاك، والثانية بعد موافقة المجلس التنفيذي للصندوق عام (2005) بنقل ائتماني متقدم والبالغ (30%) إذ تم خصمها، أما المرحلة الثالثة عام (2008) بموافقة اللجنة التنفيذية على تقديم معونة عاجلة للعراق تبلغ (436.3) مليون دولار كان هدفها إعادة بناء الاقتصاد العراقي[4].

1- الإصلاح الاقتصادي والفساد في العراق، متاح على الرابط التالي:
https://www.bayan center.org/2018/2/76 (4/30/2021)

2- فاطمة عادل علي، الاصلاح الاقتصادي في العراق وفعاليته في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للمدة (2004-2018)، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، 2020، ص 48.

3- احمد عمر الراوي، مصدر سبق ذكره، ص 123.

4- سعد حسن علي وآخرون، تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في العراق، بعد التعديل للفترة من عام (2003-2016)، بحث منشور، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، 2020، ص 233.

ومن خلال ما تم ذكره سوف يتناول البحث بعض شروط صندوق النقد الدولي لإعادة الجدولة للديون تمهيداً لسياسته الاصلاحية وخصوصاً في العراق والتي كان في مفهومها إعادة توازن الاقتصاد الكلي وتحقيق التنمية الاقتصادية ومنها كالآتي[1]:-

- رفع الدعم الحكومي عن السلع وذلك من اجل تشجيع الانتاج المحلي وتقليل الضغوطات على نفقات الميزانية، وعلى العكس من ذلك عند إزالة الدعم عن المنتجات النفطية هذا يؤدي الى ارتفاع مستويات التضخم وهذا ما يترتب عليه تغيرات في الإسعار والتأثير سلباً على الدخل الحقيقي.
- تحرير التجارة الخارجية من خلال إزالة القيود على حرية التجارة وتطبيق سياسة تحرير التجارة وهذا ما يترتب عليه انخفاض في القدرة التنافسية وخصوصاً صادرات السلع الزراعية والتي تكون اغلبها مستوردة.
- العمل على تعزيز الاستثمار الاجنبي المباشر خطوة مهمة لتطوير خطط الانتاج في العراق والذي تم اصداره قانوناً بتاريخ 2003/3/19، وكان الهدف منه تحوير البنى التحتية وتوفير ارضية مناسبة لتشجيع الشركات الاجنبية الانتاجية بالاستثمار في العراق وخلق فرصة عمل وجلب رؤوس الاموال والاستفادة من التكنولوجيا في العراق.
- تشجيع الاستثمار الخاص وبحسب القانون المرقم 13 لعام (2006) من أولى خطوات الإصلاح الاقتصادي من خلال تشجيع القطاع الخاص.
- ثبات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار وهذا ما يؤدي الى الاستقرار في السوق المحلية وسوق الصرف من خلال استيراد مستلزمات الانتاج وذلك من أجل تعزيز دور الصناعات المحلية ورفع القدرة التنافسية من اجل خفض العجز في موازين المدفوعات..

ومن خلال ما تقدم في ظل شروط صندوق النقد الدولي من أجل الاصلاح المالي والنقدي في العراق فقد عمل صندوق النقد على تعزيز وخلق بيئة جديدة للاقتصاد العراقي عن طريق التحول الى أليات السوق، وبعد عام (2003) فرض صندوق النقد الدولي عدة توجهات وتغيرات على

1- عاطف لافي مرزوق ,إشكالية التحول في العراق ,مركز العراق للدراسات , بغداد ,2015, ص 77

الصعيدين المالي والنقدي للاصلاح للاقتصاد العراقي، فيما يخص الاصلاح المالي طرأت عدة تغيرات على السياسة المالية وخصوصاً تغيرات في البنية القانونية بما ينسجم مع الواقع العراقي من خلال اصدار التشريعات والقوانين وكذلك عدة تغيرات على السياسات الضريبية ومنها ما يخص تخفي معدلات الضريبة على الدخول الشخصية،بمعدل لا تتعدي (15%) وايضاً الموظفين على تحمل العبء الضريبي، هذا من جانب ومن جانب اخر اصدار قانون الدين العام ذي الرقم 94 لعام (2004) الخاص ببيع الاوراق المالية للحكومة في إدارة حوالات الخزينة قصير الأجل بهدف تحسين الاستثمار الاقتصادي والسيطرة على التضخم، من خلال السيطرة والتحكم بالسيولة النقدية كذلك الاتفاقيات المتعلقة بالمديونية الخارجية بخصوص نادي باريس من اجل اطفاء بعض الديون الكريهة والتسويات الخاصة بالديون الخارجية، بعد ما اقبل العراق على تقديم مذكرة الى صندوق النقد الدولي اكدت على تنفيذ بعض التعليمات الخاصة بالسياسات الاقتصادية[1].

وبحسب التوجيهات فالسياسة المالية الحديثة قد قيدت نوعا مما أربكت الموازنة العامة وذلك بأستبعاد مبدأ تنويع الايرادات المالية، وهذا ما جعل من الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي و معرض للصدمات الخارجية[2].

أما فيما يتعلق بالإصلاح النقدي بعد عام (2003) فقد أكدت التعليمات الجديدة على تغيرات حسب توصيات الصندوق (IMF) وذلك بما يتلائم مع بيئة الاقتصاد العراقي وذلك باستبدال العملة العراقية بأخرى جديدة واصدار قانون البنك المركزي ذي الرقم 56 لعام (2004) وبموجبه منح البنك المركزي العراقي الاستقلالية، بعدم تدخل الحكومة، أما بالنسبة لسعر الفائدة يتم من خلال عدة تسهيلات يقبل بها البنك ودائع المصارف والتي بموجبها يمنح البنك المركزي الى المصارف التجارية عملة السياسة النقدية لتوفير السيولة وفقاً لتحقيق التوازن بين الكتلة النقدية والتدفقات من السلع بالإضافة الى استعمال البنك المركزي مجموعة من الأدوات منها قبول واقراض بعض المصارف بغض النظر عن انها مصارف تجارية او حكومية، وقد اعتمدت عدة

1 – عاطف لافي مرزوق، مصدر سابق، ص88.

2– باسم خميس عبيد، فريد جواد كاظم، تحليل اثر السياسات المالية في العراق على الاستقرار والنمو الاقتصادي للمدة (2003–2004)، مجلة العلوم الاقتصادية، بغداد، العدد 75، 2014، ص 312.

أمور منها مراد العملة ومزاد حوالات الخزينة لتحقيق التوازن في سعر الفائدة كذلك اعتماد اتفاقية صندوق النقد الدولي ومضمونها "حرية التحويل الخارجي" لمعاملات الحساب الجاري لميزان المدفوعات بالإضافة الى أصدر وتأسيس سوق العراق للأوراق المالية لتعزيز مصالح المستثمرين وتسهيل التحويل الخارجي[1], وبضمن هذا السياق سوف نتطرق لأهم خطوات تنفيذ الاصلاح الاقتصادي في العراق على وفق رؤية صندوق النقد الدولي وكالتالي :-

- **الاصلاح الاقتصادي في العراق وفق رؤية صندوق النقد الدولي**

تتسم سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق بضعفها من ناحية التنفيذ من جهة و من جهة اخرى عدم التوافق وخفض التنسيق بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية في كافة القطاعات وهذا إن دل على شيء فهو يدل على حقيقة واحدة إلا وهي (عدم وجود استقرار سياسي وأمني في العراق خصوصاً بعد عام 2003 والانفلات الامني والانخراط في اتخاذ القرارات غير السليمة والصادرة من جهات غير كفؤة في اتخاذ وتنفيذ اجراءات ذات جدوى اقتصادية سلبية وغير ذات فائدة على البلد) إذ نلاحظ ان تركيز السياسات الاقتصادية أنصب على اصلاحات معينة اتجاه القطاع المالي هذا من جانب ومن جانب أهمال المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي فهناك عدة اختلالات في الهياكل الاقتصادية لم تعالج مشاكلها بالإضافة الى ظهور عوامل خارجية منها وصفات الصندوق التي دعت الى الاندماج العالمي، وخصوصاً الانضمام الى منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) والذي يعد الصندوق عضواً مراقباً فيها.

وتأسيساً على ما تقدم اتبعت الحكومة العديد من الاجراءات وذلك من أجل "تحرير الاقتصاد والانتقال نحو اقتصاد السوق الذي يكون فيه الدور المهم للقطاع الخاص والاستثمار الاجنبي"، اتخذت الإجراء الأتية [2]:-

1- بلال قاسم محمد حسن، قياس تأثير نافذة بيع العملية على التغيرات في سعر الصرف وعرض النقود في العراق، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة, بغداد، 2011، ص 57.

2- بشرى جواد مهدي صالح، برامج صندوق النقد الدولي وانعكاساتها على اقتصادات بلدان مختارة مع إشارة الى العراق ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2019، ص110.

1- توجيه التعليمات والتشريعات الاقتصادية باتجاه اقتصاد السوق والخصخصة باستثناء استخراج النفط الخام.

2- إلغاء جميع القيود الموجهة والمفروضة على الاستيرادات.

3- رفع جميع انواع الرسوم ما عدا فرض نسبة (5%) على الاستيرادات ما عدا المواد الغذائية والادوية.

4- إلغاء نظام سعر الصرف المتعدد واعتماد سعر صرف تجاري موحد للدينار العراقي.

5- فرض نظام جديد للرواتب، هذا ساهم بشكل كبير بزيادة الرواتب وكذلك تزايد وتضاعف اعداد المتقاعدين والموظفين المتقاعدين (العسكريين والمدنيين).

6- إلغاء البطاقة التموينية بصورة تدريجية بأمر توصيات وصفات صندوق النقد الدولي في نظام التموين.

ومن جانب ان اتفاقيات الحكومة العراقية مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي IMF) ونادي باريس قد حققت عدة نتائج منها حصول العراق على تخفيضات على عدة مراحل ونتيجتها تقليل حجم المديونية العراقية وتأجيل أصل الدين الى (17) عام ابتداءاً من (2011) حتى عام (2028) , وهذا بمقابل التزام العراق بالوصفات العلاجية ولمشروطيه، لصندوق النقد الدولي في (تصحيح الاختلالات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية كافة دون الاخذ بنظر الاعتبار للمستويات المعاشية والأوضاع الاجتماعية للكثير من أفراد المجتمع العراقي وعدم الاستقرار الأمني في المجتمع)[1] , وتأسيساً على ما تم ذكره أعلاه يرى الباحث إخفاق سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق بغض النظر عن أنها كانت حلاً مؤقتاً للخروج من أزمة المديونية أو لإصلاح قطاع معين أو بنى هيكلية، وذلك يرجع لعدة أسباب منها:

1) ان هذه السياسات وان طبقت حالياً في العراق أو في أي بلد من البلدان النامية ضمن الوصفات العلاجية للصندوق فإنها لا تعني بالضرورة نجاحها في التطبيق إذ انها تحول دون تحديد هيكل وقرار ملائم للدولة من خلال رسم الاهداف الاقتصادية والتخطيط السليم

1- مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، إصدار البنك المركزي، 2008، ص 33-40.

لاستراتيجيات معينة ينصب هدفها نحو ثقة صناع السياسات الاقتصادية ببرمجة الخطط الاصلاحية للبلد و بصورة مستقلة عن تدخلات الصندوق والبنك الدوليين.

2) لكون العراق بلداً ريعياً والتحولات والاندماج الذي طرأ على الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) كل ذلك أدى الى ولادة عصر جديد لظاهرة تولد من نقطة واحدة وينتهي في النقطة نفسها كانه نظام يعمل على وفق ايدلوجية وينتهي عند نقطة ومن يخلق نفسه تحت مسمى معين إلا وهو "الفساد الإداري".

3) هدر المال العام وسوء تخصيص الموارد.

4) من ناحية نجاح تطبيق سياسات الاصلاح في العراق وتقبل المجتمع لهذه الخطوة ومن اجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وتحقيق نمو اقتصادي يجب توجيه تنمية القدرات الانتاجية باتجاه التنويع الاقتصادي لكافة القطاعات الزراعية، الصناعية، الخدمية والسياحة، بدلاً من اعتماد النفط مورداً واحداً الايرادات في البلد وعدم الاعتماد على المعونات والمساعدات الدولية , وذلك من خلال تفعيل قطاعات خاملة أو مهملة من قبل الجهات المسؤولة من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة.

5) ضعف القطاع الخاص والذي يدعمه ويكمله القطاع العام فالقطاع الخاص هو الركن الاساسي للاقتصاد العراقي فمن المستحيل بناء الهيكل الاقتصادي بدون قطاع خاص نشط وديناميكي.

ثانياً: اتفاقيةالاستعداد المالي مع صندوق النقد الدولي

بعد التحديات التي واجهها الاقتصاد العراقي والتي ساهمت بتراجع أسعار النفط والاحتياجات من التمويل ضد الارهاب كل هذه العوامل ساعدت في تدهور النشاط الاقتصادي وأرباك مالية الدولة وأدت الى اختلالات في ميزان المدفوعات مما أدى الى جعل الاقتصاد الكلي في حالة عدم التوازن ونتيجة لما عاناه العراق من تفاقم في النفقات العامة وخصوصاً التشغيلية منها ونتيجة لتلك المشاكل الاقتصادية تواصلت السلطات العراقية مع صندوق النقد الدولي، لطلب المساعدة الطارئة حيث عمل الصندوق لتقديم تمويل طارئ بمبلغ (102) مليار دولار أمريكي في يوليو عام (2015) وفي عام (2015) طلبت السلطات العراقية من الصندوق بتنفيذ

برنامج يتابعه خبراء الصندوق لمتابعة الاوضاع المهمة والضرورية لتحقيق الإدارة واللازم للانتقال الى اتفاقية الاستعداد الائتماني[1].

وقد ركزت البرامج على عدة أمور إلا وهي:-[2]

1- تخفيض انفاق الموازنة العامة.

2-حماية الانفاق الاجتماعي من خلال تخفيض اعباء الحياة لشرائح السكان الأكثر فقراً من النازحين واللاجئين.

3- منح تراكم الديون غير مسددة من خلال تحسين جودة الإنفاق العام.

4- تخفيض مخاطر القطاع المالي والسيطرة على استقراره من خلال إعادة هيكلية البنوك المملوكة للدولة.

وبضمن هذا السياق نلاحظ ان صندوق النقد الدولي ربط مساعدته للعراق من خلال القرض بعدة شروط وشملت الآتي:- [3]

1-هيكلة الشركات العامة من خلال إعادة التأهيل.

2- إدخال هيأة النزاهة طرفاً فعالاً، على وفق وثيقة الأمم المتحدة الخاصة بقضايا الفساد، وايضا يلزم الاتفاق العراق بإصدار قانون الادارة المالية .

3- يجب على العراق السماح لصندوق النقد الدولي الإطلاع على صافي الصرف الحقيقي في جميع المعاملات.

4- إخضاع كامل المخصصات والدرجات الوظيفية لكبار موظفي الدولة لضريبة الدخل.

5- رفع كفاءة أداء الاجهزة المالية والرقابية في البلد وفرض رقابة شديدة على الصرف لهذا القرض.

6- يجب على الحكومة العراقية اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتخفيض النفقات في الموازنة العامة.

1- احمد عمر الراوي، مصدر سبق ذكره، ص ص 189-190

2- المصدر السابق ، ص 191.

3- المصدر السابق، ص 194.

وعليه فقد دخل العراق بمشاورات ومناقشات مع صندوق النقد الدولي حول مساعدته على الخروج من العجز والمديونية فتم التعاقد والاتفاق مع الصندوق على ثلاث مراحل من بعد عام (2003) فكانت من أولى الاتفاقيات للحكومة العراقية مع المؤسسات المالية الدولية المتعددة الاطراف هي اتفاقية "المساعدة ما بعد النزاعات" عام (2004).

وتواصلت الحكومة العراقية مع (IMF) على مبدأ التنسيق والتعاون بين المؤسسات المالية الدولية، وقد أعلنت الحكومة بانها عملت والتزمت باتخاذ إجراءات التحول الى آلية السوق والالتزام بالقوانين الخاصة بالاستثمار الاجنبي وفسح المجال أمام المستثمرين الأجانب في القطاعات الاقتصادية وإعادة الاصلاح النقدي والمالي[1].

وبالفعل تم التعاقد بين الحكومة العراقية وصندوق النقد الدولي على اتفاقية المساعدات أو ما تدعي "المعونة الطارئة لمرحلة ما بعد الحرب والنزاع"، إذقدم (IFM) قرضاً بمبلغ (436) مليون دولار وبشروط ميسرة لغرض دعم النشاط الاقتصادي، وتمت هذه الاتفاقية ايضا بضمن شروط منها:-[2]

1- اعادة هيكلة القطاع المصرفي.
2- ترشيد الانفاق الحكومي.
3- اصلاح النظام الضريبي.
4- التحول التام الى اقتصاد السوق.
5 -تخفيض الدعم على البطاقة التموينية والمشتقات النفطية ويتولى كل ذلك البنك المركزي العراقي.

وتأسيساً على ما تقدم من شروط الاتفاقية فأن نتائجها سوف تؤدي الى اعادة الثقة في الاقتصاد العراقي من قبل المجتمع الدولي، وذلك من أجل تقديم المعونة والقروض والمساعدات من خلال الاندماج مع الاقتصاد العالمي.

1- جوستين اسكندر، صندوق النقد الدولي وخصخصة الاقتصاد العراقي، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العام في مجال النفط، 2005، ص 21.

2- بشرى جواد كاظم , مصدر سبق ذكره ,ص 107

حيث تم التواصل والتعاقد مع نادي باريس على شطب (80%) من اجمالي ديون العراق، ويتم ذلك على ثلاث مراحل ففي المرحلة الاولى يتم تخفيض (30%) من اجمالي الدين العراقي، بشرط التوقيع مع نادي باريس، والتخفيض الثاني بنفس النسبة (30%) عند توقع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي حول برامج الاصلاح الاقتصادي، والتخفيض الثالث كان بنسبة (20%) عندما تكمل الحكومة العراقية جميع التزاماتها بموجب الاتفاقية المساندة بشرط ان لا يتعدى عام (2008) وبعدها يتم منح العراق فترة ست سنوات بعدها "يتم تسديد الدين المتبقي مع الفوائد على (34) قسط وعلى الحكومة العراقية الالتزام بتوجيهات الصندوق وتطبيق برامجه وفقاً لشروط التعاقد[1]".

أما الاتفاقية الثانية "اتفاقية المساندة مع صندوق النقد الدولي" وأبرمت عام (2005) وكان الهدف منها اجراء اصلاحات مالية ونقدية كذلك اصلاح دعم البطاقة التموينية واسعار المشتقات النفطية وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ودعم القطاع الخاص.

وبضمن الاتفاقية تم الحصول على قرض بمبلغ (475) وحدة حقوق سحب خاص والتي تعادل حوالي (744) مليون دولار، وكان مضمون الاتفاقية والهدف الرئيسي هو معالجة الاختلالات الاقتصادية وتقديم الحلول لمشكلات البطالة والتضخم، وتقليل والحد من الديون الخارجية ودعم الاستثمار الاجنبي[2].

أما فيما يخصا اتفاقية الاستعداد المالي الثالثة مع صندوق النقد الدولي وقد وقعت عام (2015) حيث حصلت الحكومة العراقية من خلال الاتفاق مع الصندوق على تمويل طارئ يبلغ (1,2) مليار دولار من خلال "ادارة التمويل السريع"[3].

وعليه ان هذه الاتفاقية قد ركزت على عدة أمور منها:-

1- بشرى جواد كاظم، المصدر السابق نفسه، ص111.

2- المصدر السابق، ص112.

3- زيد العلي، صندوق النقد الدولي ومستقبل الاقتصاد العراقي، ترجمة عبد الوهاب حميد رشيد، موقع الحوار المتمدن، العدد 11072، 2005، ص30، متاح على الموقع التالي:
art.asp.www.ahewar.org/debat./show

1- اجراء جودة الانفاق العام.

2- حماية الانفاق الاجتماعي ومنع تراكم الدين.

3- اعادة هيكلة البنوك والمصارف العامة.

أما من ناحية شروط الصندوق وفق اتفاقية الاستعداد المالي، تضمنت عدة أمور منها:-

1- تسوية مستحقات الشركات النفطية.

2- اعادة هيكلة القطاعات العامة

3- شمول كافة الموظفين بضريبة الدخل.

4- رفع كفاءة الاجهزة المالية والرقابية.

وقد ترتب على تلك الامور دعم مالي من البنك الدولي للحكومة العراقية وبفوائد قليلة بالإضافة الى الكثير من التسهيلات ومنها رفع التضيق المالي للعراق بين المؤسسات المالية وتقليل اعباء الالتزامات مع نادي باريس[1].

وتأسيساً على ما تقدم، فقد وضع الصندوق برنامجاً قدم فيه توجيهات في تعزيز الموارد وضبط الانفاق العام، وبالمقابل ان يلتزم العراق بالالتزام بإرشادات وتعليمات الصندوق حتى يتسنى له الحصول على قرض بمبلغ (5,34) مليار دولار خلال 36 شهر، حيث وافق المجلس التنفيذي على مراجعة الاستعداد المالي والائتماني، ووضع الصندوق على وفق تقرير صادر في كانون الاول عام (2016) اوضح فيه وضع العراق ومدى التزامه بالتعليمات ومتطلبات اتفاقية الاستعداد المالي لعام (2016) لموازنة العام (2017) وبموجب الاتفاق يجب على الحكومة العراقية الالتزام بتخفيض الانفاق الجاري وزيادة الايرادات غير النفطيةوالتوجه نحو إصلاح القطاعات العامة، وتوسيع المجال أمام الاستثمارات والانفاق الاستثماري من اجل تحقيق النمو الاقتصادي، واثناء عام (2017) عقد الصندوق مع الحكومة العراقية اجتماع بيان يوضح فيه وضع العراق من الجانب الامني والمالي وتعرض العراق الى ضغوطات مالية بسبب الهبوط بأسعار النفط، وهذا ما أدى الى تراجع الاحتياطات للبنك المركزي العراقي الى (46,5) مليار

1- علي عبدالله الشيخ، مديونية العراق الخارجية الواقع والأفاق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد (11)، 2008، ص 59.

لغاية (2016) حيث ارتفعت نسبة الديون وقد تطلب ذلك الى اجراء بعض الاصلاحات الهيكلية في القطاع الخاص والمصرفي حيث رحب الصندوق وبين أن هناك عدة احتمالات لتحسن في النمو على المدى المتوسط أما من ناحية "الافاق المتوسط الاجل" فأوضح انه هناك عدة مخاطر يمكن تجاوزها بفترة قصيرة[1].

وقد أكد الصندوق على دعم البرنامج وتأكيد بقاءهُ من خلال دعم وتقوية القطاع المالي والعمل على حماية الاتفاق الاجتماعي وتنفيذ الاصلاحات الهيكلية وتوجيه الحكومة بالبقاء والالتزام بالأجراء التقشفي لعامي (2017-2018) من أجل الحافظ على البرنامج وفق مسار واحد من خلال ضمان سلامة المركز الخارجي، وأكد خبراء الصندوق على معالجة بعض المشاكل ومنها الايرادات الضريبية او تقوية الاطار القانوني لعمل البنك المركزي العراقي، وأكدوا على ربط العملة العراقية بالدولار الأمريكي والاسراع بتطبيق اجراءات التعليمات الخاصة بمكافحة غسيل الاموال بالإضافة الى تهيئة البيئة الصحيحة الاستثمارية وتنويع الاقتصاد[2].

و يرى الباحث ان سياسات صندوق النقد الدولي لم تنجح واخفقت من ناحية البرنامج الاصلاحي من الناحية المالية والائتمانية وذلك بسبب الوضع الامني في العراق وتدهور الاوضاع بسبب العمليات الإرهابية او تراجع اسعار النفط.

ثالثاً: خيارات التمويل الاخرى للعراق (التنويع الاقتصادي)

بعد التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي نتيجة اعتماده على مورد واحد في تمويل النشاطات الاقتصادية وهذا ما ترتيب عليه عدة أمور منها خمول في التقدم الاقتصادي وتراجع في السعي للحصول على الاستيرادات في تلبية الطلب المحلي[3].

1- بشرى جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص 113.

2- احمد عمر الراوي، مصدر سبق ذكره، ص 196-197.

3- عبير محمد جاسم وسهيلة عبد الزهرة، التنويع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة، بحث منشور، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (57)، 2019، ص1.

وعليه لا بد من النظر لسياسة التنويع الاقتصادي والتي تعد من السياسات الاقتصادية التي تحقق التنمية الاقتصادية والتي تؤدي الى تذليل تلك التحديات التي تحول دون الاستخدام وتفعيل سياسة التنويع[1].

أخذ التنويع الاقتصادي صدى واسعاً على مستويات عالمية، وذلك لما يقوم به من دور مهم في تنشيط الاقتصاديات العالمية وخصوصاً البلدان النفطية "ذات الاقتصاد الأحادي الجانب" ومن الجدير بالذكر ان العراق من البلدان التي تحتاج الى هذهِ السياسة وخصوصاً بعد عام (2003) إلا ان اغلب الخطط الداعية لسياسات التخطيط باءت بالفشل بتطبيق سياسة التنويع الاقتصادي ويرجع سبب ذلك الفسل الى تخلف البنى التحتية نتيجة الحروب والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بالإضافة الى اختلال الهياكل الاقتصادية للاقتصاد العراقي وخمول وتراجع المساهمات في القطاعات الاخرى كالزراعة والصناعة والخدمات الانتاجية.

وتأسيساً على ما تم ذكره يجب الاستفادة من الفوائض النفطية التي يتسم بها الاقتصاد العراقي لتوجهها للقطاعات الاخرى غير النفطية والتركيز على القطاع الخاص لكونه من اكثر

القطاعات أهمية ويعد المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية[2] , وانطلاقاً من هذه الرؤية سوف نبين عدة محاور ومن خلال ما يلي:-

1- خالد روكان عواد، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة ادارة الاقتصاد الحر، بحث منشور، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، نزار ذياب عساف، ص 231

2- عبد الكريم جابر الشنجار آل عيسى، قراءات في الاقتصاد العراقي ما بعد (2003)، مصدر سبق ذكره, ص 25

1- مفاهيم التنويع الاقتصادي

لقد اختلفت مفاهيم التنويع الاقتصادي وتعدد الباحثون في وضع مفهوم معين لها حيث يرجع ذلك التعدد ولاختلاف في طرح المفهوم الى طبيعة المستوى الوطني المحلي والمستوى الدولي وعليه فقد عرفتها منظمة الأمم المتحدة بأن التنويع الاقتصادي: "عملية تهدف الى تنويع هيكل الانتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل كتنويع الاسواق الداخلية والخارجية (الصادرات) وقد ترتبط عملية التنويع بعدة سياسات تنموية الهدف منها الحد من المخاطر الاقتصادية وذلك من خلال التوجيه الاقتصادي الى عدة قطاعات متنوعة"[1].

وقد ينقسم التنويع بحسب الانواع الى تنويع افقي وتنويع رأسي والتنويع الانتاجي والاقتصادي فمن ناحية التنويع الافقي فهو يتم من خلال توليد وخلق منافع جديدة للسلع في ذات القطاع المنتج.

أما فيما يخص "التنويع الرأسي فهو يكمن في اضافات مراحل انتاجية الى المدخلات المحلية المستوردة".

في حين يقصد بالتنويع الانتاجي: فهو التنويع الذي يرتبط بالتنويع الانتاجي أي بالتنظيمات والمؤسسات الانتاجية حيث يتحدد هذا النوع من التنويع بالتحليل الجزئي، أما التنويع الاقتصادي فقد يتعلق بكيفية تعدد الصناعات التي تساهم في القطاعات التحويلية "حيث يمتد الى مجمل التركيب الصناعي للاقتصاد الوطني وذلك يتعلق بمستوى التحليل الكلي"[2] ,أما المفهوم الثاني للتنويع الاقتصادي: "عملية خلق قواعد جديدة للإنتاج من خلال استغلال الفوائض المالية النفطية في تطوير الانشطة الاقتصادية الرئيسية كالزراعة والصناعة"[3] , في حين يرى آخرون بان التنويع الاقتصادي ما هو "إلا تعدد في فروع الانتاج التي تعكس التركيب الهيكلي

1- ماردين محسوم فرج، قياس التنويع وتحليل الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2016)، بحث منشور، جامعة السليمانية، محدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي السادس المنعقد في 25-26 نيسان، 2018، ص 165.

2- عبير محمد جاسم، سهيلة عبد الزهرة، مصدر سبق ذكره، ص 233.

3- عبد الكريم جابر شنجار العيساوي ،قراءات في الاقتصاد العراقي ، مصدر سبق ذكره، ص 249.

للاقتصاد مع رصد التغيرات التي تحدث في مساهمة القطاعات التي تحدث في تكوين الانتاج"[1].

وقد يعرفه آخرون بأنه "الوسيلة التي يتم من خلالها زيادة مصادر ايرادات الدولة من جانب وتنويع الصادرات من جانب أخر" في حين يرى البعض بأن التنويع الاقتصادي "ما هو إلا تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد واحد وذلك من أجل التوجه الى التنمية المستدامة من أجل البقاء والتطور المستمر ولكي يكون هناك شيء مشترك بين الاستدامة والتنويع الاقتصادي"[2].

وعليه فقد يرى الباحث بأن التنويع الاقتصادي في بيئة اقتصادية كالعراق فهو يعني زيادة فرص الاستثمار والتنوع الاقتصادي المؤدي الى الزيادات في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة الفرص أمام الاستثمار للقطاعات الخاصة من خلال جذب الاستثمارات وتنويع القطاعات الاقتصادية الغير نفطية وتقليل الاعتماد على مصدر النفط من أجل اقتصاد يزدهر بالوفرة المالية والتنمية الاقتصادية المستدامة.

2- فرص التنويع الاقتصادي في العراق[3]

من الممكن البحث عن بدائل جديدة لتنويع المصادر و فرص الاستثمار بتنويع مصادر الدخل وهذا يرجع الى ما يمتلكه العراق من مقومات متنوعة مواد طبيعية وامكانيات كثيرة وذلك يكمن في اتباع استراتيجيات لتحويل الاقتصاد من اقتصاد احادي ريعي الى اقتصاد متنوع ذي قاعدة اقتصادية انتاجية متنوعة وهذا يكون من خلال اتباع مايلي:

أ. دعم القطاع الصناعي

ويعد هذا القطاع من القطاعات المحفزة للاقتصاد اذ يعد القطاع الصناعي من أهم وابرز الانشطة الاقتصادية لما يلعبه من دور رئيسي ومهم وريادي في التأثير على رفع مستويات

1- عبير محمد جاسم، سهيلة عبد الزهرة، مصدر سبق ذكره ,ص2

2- خالد روكان عواد، مصدر سبق ذكره، ص2

3- عبد الكريم شنجار الى عيسى، قراءات في الاقتصاد العراقي ,مصدر سبق ذكره، ص, ص 252-253

الانتاج وخلق وظائف جديدة، ولأجل النهوض بالواقع الصناعي وتطوير هذا القطاع يجب اتباع مجموعة من الحلول ومنها:-

1. أعادة تأهيل المنشآت الحكومية الصناعية التي دمرها الحرب بعد عام (2003).
2. دعم المنتوج الصناعي المحلي وذلك من خلال تفعيل سياسة الحماية التجارية.
3. إلزام مؤسسات الدولة بشراء احتياجاتها من المنتوج المحلي الوطني وذلك من أجل تشجيع الصناعة المحلية.
4. تشجيع وتنمية المهارات البشرية وتطويرها من خلال تطوير خبرات العاملين من خلال الورش والدورات التطويرية في القطاع الصناعي.

ب. دعم القطاع الزراعي

يعد القطاع الزراعي بارز في مقدمة القطاعات الاقتصادية لذا فأن إعادة بناء قطاع الزراعة هي استراتيجية مهمة لإعادة إعمار و التنويع الاقتصادي في العراق[1] من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير الأمن الغذائي وقد تستلزم تنمية هذا القطاع مجموعة من الوسائل والسياسات الواجب تنفيذها لدعم وتشجيع وتطوير الزراعة في العراق كما يلي:- [2]

3- اتباع السياسات السعرية المرنة

تؤدي هذه السياسة دوراً مهماً إذ تهدف الى دعم اسعار المنتجات الزراعية التي تدخل مواد أولية لبعض الصناعات المهمة كصناعة النسيج والسكن.

4- استصلاح الاراضي

وذلك من خلال توسيع الأراضي وتوزيعها على المزارعين من اجل التخطيط لمشاريع زراعية لمواجهة ظاهرة التصحر وملوحة التربة.

5- سياسة التمويل الملائمة

1- مجموعة البنك الدولي النهوض من واقع الهشاشة، مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق، ص11.
2- عبد الكريم جابر شنجار العيساوي, قراءات في الاقتصاد العراقي , مصدر سبق ذكره , ص 252

حيث تكمن هذه السياسة في دعم وتمويل المزارعين من قبل المصارف الزراعية من خلال تقديم السلف والمعدات والمكائن الزراعية لتصحيح الزراعة.

6- اتباع السياسة السوية المرنة

كثيراً ما يعاني العراق من شحة الموارد المائية وسوء استخدامها ايضاً، لذلك يتطلب وضع استراتيجية خاصة من أجل المحافظة على المياه وعدم الهدر.

7- توسيع دور القطاع الخاص

يلعب القطاع الخاص دوراً رئيسياً بعد ان كان القطاع العام هو المهيمن على الاقتصاد بسبب التحولات التي حدثت في العراق بعد عام (2003) إذأن هناك أسباباً عديدة لتهميش القطاع الخاص ومن تلك الاسباب سيطرة القطاع النفطي على الناتج المحلي الاجمالي وتركز الموارد المالية بيد الدولة حيث يعد القطاع الخاص في العراق من أهم الركائز الرئيسية التي "يقوم عليها في تنشيط الاقتصاد العراقي في المرحلة الحالية والتي تتسم بانخفاض التخصصات الاستثمارية في ميزانية الدولة، ولذلك يستلزم في هذه المرحلة تطوير القطاع الخاص، وعليه يمكن ان يقدم القطاع الخاص جملة من الفوائد على كل من الاقتصاد والمجتمع وكما يلي:-

1- يساهم القطاع الخاص في تحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال الشركات المختلفة كالدواجن وتربية الاسماك التي تسد حاجة السوق المحلية.

2- يساهم القطاع الخاص في توفير فرص عمل جديدة وامتصاص البطالة وذلك من خلال المشاريع الانتاجية الكثيفة العمل وقليلة رأس المال.

3- الحث على زيادة النشاط التجاري للدولة وذلك من خلال القيام بتصدير السلع التي ينتجها العراق أو استيراد بعض السلع من خلال حصص استيراد التي تمنحها الدولة الى التجار [1].

1- عبد الكريم جابر شنجار آل عيسى، قراءات في الاقتصاد العراقي ,المصدر السابق ، ص, ص 254-255.

8- مساهمة الصناعات المتوسطة والصغيرة في التنويع الاقتصادي

أخذت الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عموم الدول النامية أهمية بالغة وذلك من خلال ما تقوم به هذه المؤسسات في استيعاب العمالة الفائضة وتشغيلها في الاسواق المحلية الخاصة، بالإنتاج والتسويق "ففي العراق تعرف المؤسسة الصغيرة بانها المؤسسة التي يعمل فيها من (1-9) عمال والمتوسطة هي التي يعمل فيها من (10-29) عاملاً، ومن أهم المعوقات التي واجهت الصناعات الصغيرة في العراق تمثلت بما يلي:-

1- المعوقات المالية: وهي من أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة صعوبة الحصول على قروض مالية من المصارف التجارية بشروط ميسرة لكي تتمكن من القيام بالأنشطة الاقتصادية.

2- المعوقات الاقتصادية: ومنها انهيار البنى التحتية الصناعية الزراعية التحول السريع للاقتصاد العراقي من لموجه الى اقتصاد السوق الحر غير المدروس دون النظر الى التداعيات الاقتصادية والاجتماعية وأثارها على الاقتصاد.

3- المعوقات التشريعية: وتكمن في تعدد الاجراءات في انشاء المشاريع الصغيرة المتوسطة وصعوبة حصول الموافقات والتراخيص في انشائها.

4- معوقات التسويق: وهذه المعوقات نوعان منها داخلية بسبب عدم الاهتمام بالتسويق وذلك بسبب نقص الكفاءات والمعلومات أما الخارجية وتكمن بتفضيلات المستهلكين وللمنتجات الاجنبية المستوردة بسبب ضعف المنافسة من قبل المنتجات المحلية[1].

2 - التحديات التي تقف أمام التنويع الاقتصادي في العراق

يواجه العراق الكثير من التحديات والمشاكل التي تعرقل عملية النمو والتنمية وتعيق توازنه ومواكبته للتطور بحقول البلدان الاخرى التي تشابهه من حيث الموارد الطبيعية والبشرية، ولكي يستعيد العراق والمجتمع العراقي توازنه في النهوض اقتصادياً يجب عليه تشخيص معاينة

1- المصدر السابق ، ص , ص 255-256.

التحديات المتنوعة والمتشعبة ومن بين تلك التحديات الازمة التي واجهها العراق عام (2014) في التصدي لمواجهة التنظيمات الارهابية , والثانية أزمة النفط إذ أدت هذه الازمات في ظل عدم الاستقرار الأمني والسياسي الى تراجع معدلات الاستثمار وتراجع الاستهلاك وخصوصاً "تراجع الاستثمار في القطاع الخاص"، بالإضافة الى تقليص الانفاق الحكومي على كافة المشاريع الحكومية والريعية للاقتصاد العراقي والانكشاف الاقتصادي للعالم الخارجي، وانخفاض نسبة مساهمة تكوين رأس المال الثابت، اضف الى ذلك محدودية وتراجع الدور التنموي المصرفي على الرغم من كافة الاصلاحات الهيكلية ودعم الملائم المالية بحيث لم تشكل نسبة الائتمان النقدي الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي سوى (5.9 %)[1].

أيضاً من التحديات والمشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي في تحقيق التنوع الاقتصادي عدم توازن بنية الانفاق العام لجانب النفقات التشغيلية التي وصلت بنسبة (63.7%) من اجمالي النفقات العامة، اما التحدي الاخر يكمن في ضعف المؤسسات والعمل المؤسسي لخطط مكافحة الفساد الأمر الذي أدى الى تراجع في ضبط التصرفات الاخلاقية والادارية الخاصة بالفساد ومسامحتها وضعف الانظمة المصرفية وعجزها عن الامساك والالتزام، بأدوات التطبيق الصحيح لمنع عمليات غسيل الاموال المستشرية في حوزة الفاسدين، وذلك يرجع الى ضعف البيئة السياسية وعدم التوازن والاستقرار في البيئة السياسية في العراق بسبب التعدد في السياسات الحزبية وانعدام الأمن الداخلي للبنية السياسية مما أدى الى انعدام وضعف البنى الاقتصادية للاقتصاد العراقي بالإضافة الى التحديات الخارجية المتمثلة بالمديونية كل تلك المشاكل أدت الى تقويض التنويع الاقتصادي في العراق ووقفت عائقاً أمام التوجيه لسياسة التنويع وتطبيقها في العراق[2] , يرى الباحث ان خيارات التمويل الأخرى للعراق تكمن في الاجراءات السلمية واللازمة وفق قرار شجاع لإنجاح سياسة التنويع الاقتصادي في العراق، لخروج البلد أولاً من مشكلة ريعية الاقتصاد ومحدودية الخيارات المستقبلية للاقتصاد العراقي من جانب، ومن جانب اخر جذب الاستثمارات وتنويع القاعدة الانتاجية للبلد، فضلاً عن التنويع الهيكلي المتعلق بالإنتاج بالإضافة

1- عبيد حميد وسهيلة، مصدر سبق ذكره، ص 239.

2- عبير محمد، سهيلة عبد الزهرة، المصدر السابق،ص , ص 240-241.

الى توسيع قاعدة القطاع الصناعي والزراعي والذي يعد حجر الأساس في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد وتشجيع التنويع الاقتصادي.

رابعاً:- تقييم علاقة العراق مع المؤسسات المالية الدولية

بعد الاحداث التي جرت في الساحة العراقية عام (2003) واضطرار العراق الى اللجوء للمؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف لمساعدته في حل مشكلة المديونية العراقية من خلال تقديم قروض ميسرة وصعبة حيث يرى الباحث ان كلا النوعين من القروض وان كانت حلاً مؤقت إلا انها لم تكن حلاً حقيقي وطويل المدى هذا من جانب.

ومن جانب أخر يرى الباحث ان السياسات المتبعة من قبل المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) لم تكن موفقة بعض الاحيان ولم تنجح وصفاتها العلاجية في بعض الدول لاسيما النامية وقد تكون ذات تأثير ايجابي من جانب ومن جانب أخر قد تكون سلبية في دولة اخرى لما لسياساتها من تأثير على واقع البيئة الاقتصادية والهيكل الاقتصادي للبلد المطبقة فيه وعلى الواقع المجتمعي على بعض البلدان ومنها الأرجنتين لذلك يرى الباحث ان سياسات الصندوق قد أخفقت في العديد من البلدان النامية ولا سيما العراق، في ضوء مشروطيه المؤسسات ووصفاتها المجحفة من جانب إرشادات الصندوق والتي تضمنت اجراءات قاسية وتسببت تداعياتها في الكثير من المشاكل على الصعيد الاجتماعي والمعاشي على الطبقات الفقيرة المعدومة الدخل وعلى الصعيد الاقتصادي والاستقرار السياسي، بحيث ان سياسات صندوق النقد الدولي ليست بالضرورة تكون ذا تأثير ايجابي على البلد الخاضع لتطبيق سياساتها الاصلاحية على الرغم من انها الملاذ الذي تلجأ اليه الدول لحل الأزمات المالية والاقتصادية.

خامساً:- حالة العراق مع الصندوق :-

خلاصة حصة العراق , وحالة الشريحة الاحتياطية وحقوق السحب الخاصة والائتمان المستحق , والمستحقات المؤقتة للصندوق و والمعاملات التاريخية مع الصندوق .

اولا :- تاريخ الانضمام في 27 ديسمبر /1945

ثانياً:- حساب الموارد العامة

حساب المواد العامة	مليونSDR	الحصة %
الحصة	1,663.80	%100.00
معدل خيارات في (I.M.F)	2,283.16	%137.23
مركز احتياطي الشريحة	%289.95	% 17.43

ثالثا :- نسب التوزيع

SDR	مليون SDR	نسبة التوزيع %
صافي التخصيص التراكمي	1.134.50	%100.00
الارصدة	1.23	%0.12

رابعا:- المشتريات للقروض

مشتريات للقروض	مليونSDR	الحصة %
ترتيبات الاستعداد	909.80	54.65

خامسا :- احداث الالتزامات المالية

9- الترتيبات

النوع	بداية تاريخ الترتيب	تاريخ الانتهاء	المبلغ المعتمد	المبلغ المسحوب
الاستعداد الاول	7 تموز/2016	6تموز/2019	3,831.00	1.494.20
الاستعداد الثاني	2شباط/2010	32/ شباط 2013	2,376.80	1069.56
الاستعداد الثالث	ت -2009/19	18اذار/2009	475.36	0.00

10- القروض

النوع الترتيب	بداية تاريخ	تاريخ الانتهاء	المبلغ المعتمد	المبلغ المسحوب
إدارة التمويـــــــل السريع (RFI)	**30تموز/2015**	**3اب/2015**	**891.30**	**891.30**

سادسا :- الالتزامات المتأخرة والمدفوعات المتوقعة (بناء على استخدام الحالي للموارد والممتلكات الحالية SDR)

11- الاستعداد القادم

الاستعداد القادم	2021	2022	2023	2024	2025
الرئيسي	**690.23**	**219.08**	-	-	-
الفائدة	**7.93**	**2.18**	**0.92**	**0.92**	**0.92**
المجموع	**698.10**	**221.25**	**0.92**	**0.92**	**0.92**

سابعا :- مبادرة الدول المثقلة بالديون : لا ينطبق

ثامنا :-مبادة المتعددة الاطراف للتخفيف عن الدين (MDRI) : لا ينطبق

تاسعا :- مبادرة احتواء الكوارث (CCR) : لاينطبق

سادساً:- ماهي اوجه التشابه في العلاقة بين الدول المختارة في البحث (البرازيل , مصر , العراق)

1- البرازيل

استطاعت البرازيل منذ حقب ماضية التوصل الى حالة الاستقرار اقتصادي والذي يتجلى من خلال انخفاض معدلات التنظيم وإحراز معدلات النمو الاقتصادي المرتفع إذ لم تتأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية (للرهن العقاري)عام (2008) التي كانت لها الكثير من الآثار السلبية على العديد من البلدان و يتبين أن البرازيل قد تمكنت من امتصاص الصدمات الاقتصادية الخارجية وبذلك من خلال تمتعها بسعر صرف مرن واحتياطي كبير من العملات الأجنبية وانخفاض في نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي , كذلك تتمتع بإدارة جيدة تعمل في البنك المركزي لحل مشاكل التضخم ومن خلال موجز الخلفيات السياسية الاقتصادية التي تبنتها واتبعتها هي الدول حيث تميزت المدة من (1950-1980) بتبني سياسات التصنيع عوضا عن الاستيراد , كذلك يعد الاقتصاد البرازيلي من أقوى الاقتصادات وأسرعها نمواً بين الدول ومن ناحية التصنيف فإنه يصنف بالمرتبة السابعة عالمياً ضمن الاقتصاديات الليبرالية , بعد ان انتقاله خلال المدة (1930-1975) ,من نظام دكتاتوري أدخل البرازيل في حروب داخلية وخارجية أثقلتها بالمديونية الخارجية إلى نظام قائم على التحرر والاندماج الليبرالي مما ساهمت هي الأخرى في تصاعد الأزمات الاقتصادية العالمية , وذلك خلال المدة (1985-2008) . وسرعان ما تغيرت الأوضاع في انتخاب رئيس للبرازيل وهو من الاشتراكيين (لولا دا سيلفا) إذ شهدت مدة حكمة ازدهاراً للعهد الاقتصادي البرازيلي من خلال تطبيق سياسات تنموية بواسطة إعادة التمويل الدولي لاقتصاد البرازيل , وذلك عن طريق تدعيم التسهيلات المالية واستثمارية كبيرة لرجال الاعمال وهذا ما يشمل تقديم قروض وتسهيلات بنكية بفوائد منخفضة ,

بمقابل فرض رسوم على الجميع باستثناء الطبقات الفقيرة والتي تمثل نسبة (33%) من المجتمع البرازيلي أي حوالي (11) مليون مواطن ومن خلال سياسته فقد نجح في جذب المهاجرين إلى الرجوع إلى أوطانهم بالإضافة إلى جلب رؤوس الأموال الاستثمارية بقيمة (200) مليار دولار تمثلت بمشاريع مختلفة استثمارية في سنة (2011) .

على الصعيد الاقتصادي قد تبنت البرازيل سياسات الانفتاح الاقتصادي وخصوصا سياسات السوق والتحرر الاقتصادي بتطبيق الخصخصة على وفق تعليمات الصندوق والبنك الدوليين , وهذا له دور في رفع والتقدم الاقتصاد الكلي بمستوى لابأس به أنذاك.

2- مصر

تعد مصر من البلدان التي تتسم بالاقتصادات المتنوعة في منطقة الشرق الأوسط وتصنف من البلدان ذات الدخل المتوسط, بالإضافة إلى أنها تتميز بمحدودية مواردها وخصوصاً في مجال النفط والثروات المعدنية ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد المصري منذ الحرب العالمية الثانية كان اقتصاد أولي وخضع لنفوذ البلدان المستعمرة وكان" تابعاً للخارج سواء فيما يتعلق بمستورداته من السلع الاستهلاكية والمستلزمات الإنتاج أم بصادراته والتي غالباً ما كانت تقتصر على بعض المواد الأولية .

وقد كان الاقتصاد المصري منذ الخمسينيات قبل بداية السبعينيات اقتصاداً مخططاً بشكل مركزي ويسيطر عليه القطاع العام وفي عام (1959) طبقت الدولة إجراءات التأميم التي شملت مفاصل القطاعات الاقتصاد المصري , أما في عام (1967) ابتدأت مرحلة اقتصاد الحرب وبعدها تلتها حرب أكتوبر عام (1973) , والتي عانى خلال هذه المدة الاقتصاد المصري من مشكلة التمويل, وفي عام (1974) اعتمدت الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات من القرن المنصرم , وهذا الشيء الذي جعل من مصر إن تحظى بالمزيد من المساعدات الخارجية , وتدفق الاستثمارات الأجنبية وتحويلات العاملين المصريين في الخارج .

وكان الاقتصاد المصري مرهقاً بالديون الخارجية والأعباء المالية وعجز الموازنة العامة للدولة , أما في عام (1982) ابتدأت مرحلة جديدة أعلنت بها مصر بالعودة إلى التخطيط الاقتصادي بقيادة الحكومة مع مواصلة السير في سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وعلى غرار العديد من نظيراتها من الدول النامية و ومن الجدير بالذكر إن مصر قد تبنت الكثير من السياسات الاقتصادية العامة لمعالجة مشاكلها , ومن ضمن هذه المشاكل " الأزمة الاقتصادية " التي شهدتها مصر في نهاية الثمانينيات والتي عانى فيها الاقتصاد المصري من ارتفاع معدلات التضخم وتزايد عجز الميزان التجاري وتفاقم آثار المديونية وما استنزفت مصر من إيرادات من العملات الأجنبية وارتفاع في عجز الموازنة العامة وانخفاض وتراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي , ولكي تتخلص مصر من تلك الأزمة فقد تبنت برنامج للإصلاح الاقتصادي حيث تتم إقرار برنامج التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي في أيار سنة (1991) حيث يهدف هذا البرنامج كما تم ذكره وتوضيحه في الفصل الأول إلى استعادة التوازن والاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير وذلك من خلال تطبيق إجراءات الإصلاح المالي وتطوير القطاع النقدي وكذلك إصلاح سياسة أسعار الصرف وأيضاً تبنت في السنة نفسها برنامج التكييف الهيكلي من حزيران مع البنك الدولي , والهدف هو رفع النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط والطويل وتحرير الاقتصاد القوي وتنشيط دور الخصخصة ودعم وتطوير القطاع الخاص بهدف زيادة الإنتاج والعمل على بناء هيكل اقتصادي يستجيب لمتطلبات الاندماج الاقتصادي المصري في إطار الاقتصاد العالمي .

3- العراق

يواجه الاقتصاد العراقي نتيجة اعتماده على مورد واحد (اقتصاد ريعي) في تمويل النشاطات الاقتصادية بعض التحديات وهذا ما ترتب عليه عدة أمور منها خمول في التقدم الاقتصادي وتراجع في السعي للحصول على الاستيرادات في تلبية الطلب المحلي ,وعليه لا بد من النظر لسياسة التنويع الاقتصادي والتي تعد من السياسات الاقتصادية التي تحقق التنمية الاقتصادية والتي تؤدي الى تذليل تلك التحديات التي تحول دون الاستخدام وتفعيل سياسة التنويع, وهذه التحديات والمشاكل التي تعرقل عملية النمو والتنمية وتعيق توازنه ومواكبته للتطور أُسوة بالبلدان

الاخرى التي توازنه من حيث الموارد الطبيعية والبشرية، ولكي يستعيد العراق والمجتمع العراقي تماثله في النهوض اقتصادياً إذ عليه تشخيص معاينة التحديات المتنوعة والمتشعبة ومن بين تلك التحديات الازمة التي واجهها العراق عام (2014) في التصدي لمواجهة التنظيمات الارهابية .

والثانية أزمة النفط حيث أدت هذه الازمات في ظل عدم الاستقرار الأمني والسياسي الى تراجع معدلات الاستثمار وتراجع الاستهلاك وخصوصاً "تراجع الاستثمار في القطاع الخاص"، بالإضافة الى تقليص الانفاق الحكومي على كافة المشاريع الحكومية والريعية للاقتصاد العراقي والانكشاف الاقتصادي للعالم الخارجي، وانخفاض نسبة مساهمة تكوين رأس المال الثابت، اضف الى ذلك محدودية وتراجع الدور التنموي المصرفي على الرغم من كافة الاصلاحات الهيكلية والدعم الملائم للمالية بحيث لم تشكل نسبة الائتمان النقدي الممنوح الى للناتج المحلي الاجمالي سوى (5.9) % , أيضاً من التحديات والمشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي في تحقيق التنوع الاقتصادي عدم توازن بنية الانفاق العام لجانب النفقات التشغيلية التي وصلت إلى نسبة (63.7%) من اجمالي النفقات العامة، اما التحدي الاخر يكمن في ضعف المؤسسات والعمل المؤسسي لخطط مكافحة الفساد الأمر الذي أدى الى تراجع في ضبط التصرفات الاخلاقية والادارية الخاصة بالفساد ومسامحته معه وضعف الانظمة المصرفية وعجزها عن الامساك والالتزام، بأدوات التطبيق الصحيح لمنع عمليات غسيل الاموال المستشرية في حوزة الفاسدين، وذلك يرجع إلى ضعف البيئة السياسية وعدم التوازن والاستقرار في البيئة السياسية في العراق بسبب التعدد في السياسات الحزبية وانعدام الأمن الداخلي للبنية السياسية مما أدى الى انعدام وضعف البنى الاقتصادية للاقتصاد العراقي بالإضافة الى التحديات الخارجية المتمثلة بالمديونية كل تلك المشاكل أدت الى تقويض التنويع الاقتصادي في العراق ووقفت عائقاً أمام التوجيهات لسياسة التنويع وتطبيقها في العراق, و يرى الباحث ان خيارات التمويل الأخرى للعراق تكمن في الاجراءات السلمية واللازمة على وفق قرار شجاع لإنجاح سياسة التنويع الاقتصادي في العراق، لخروج البلد أولاً من مشكلة ريعية الاقتصاد ومحدودية الخيارات المستقبلية للاقتصاد العراقي من جانب، ومن جانب اخر جذب الاستثمارات وتنويع القاعدة الانتاجية للبلد، فضلاً عن

التنويع الهيكلي المتعلق بالإنتاج بالإضافة الى توسيع قاعدة القطاع الصناعي والزراعي والذي يعد حجر الأساس في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد وتشجيع التنويع الاقتصادي.

جدول(33)

أسعار صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي للفترة (2003 . 2009)

المؤشرات / السنوات	سعر الصرف دينار / دولار م (1)	معدل النمو السنوي % (2)	سعر الصرف الموازي	معدل النمو السنوي %
2003	1936	-	1361	-
2004	1453	-24.95	1453	6.76
2005	1469	1.10	1472	1.3
2006	1467	-0.14	1476	0.2
2007	1255	-14.45	1266	-14.2
2008	1193	-4.94	1203	-5.0
2009	1170	-1.93	1182	-1.7
2010	1170	0.00	1185	0.3
2011	1170	0.00	1196	0.9
2012	1166	-0.34	1233	3.1
2013	1166	0.00	1232	-0.1
2014	1188	1.89	1214	-1.5
2015	1190	0.17	1247	2.7
2016	1190	0.00	1275	2.2
2017	1190	0.00	1258	-1.3
2018	1209	1.60	1209	-3.9
2019	1196	-1.08		

المصدر :- البنك المركزي العراقي، المديرية العمة للإحصاء والأبحاث، المجاميع الإحصائية السنوية لسنوات متفرقة.

خلاصة الفصل

يواجه العراق الكثير من التحديات والمشاكل الاقتصادية والتي وقفت دون تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق على الرغم من امتلاك العراق لكثير من المصادر الطبيعية والزراعية وعوائد النفط إلا إنه افتقر إلى التنويع الاقتصادي وهذا ما جعل من اقتصاد العراق ذو طبيعة أحادية (اقتصاد ريعي) وهذا الأخير أدى بدوره إلى إرباك منظومة الموازنة العامة هذا من جانب , من جانب آخر تعد سلسلة الحروب التي مر بها البلد جعلته أمام مشكلة حقيقية هيكلية من خلال تفاقم المديونية لخارجية خصوصاً بعد عام (2003) إذ ينظر إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بعد عام (2003) بعد إن سجل معدل نمو الاقتصاد العراقي معدل سالب بلغت نسبته (22.36−) % ومن خلال مؤشر الانكشاف التجاري للعراق فقد سجل هذا المؤشر بعد عام (2003) (58.65) % قد تراجعت نسبته عام (2019) بسبب جائحة (كوفيد 19)

وبلغ (29.24) % أما من ناحية الموازنة الاتحادية وعلى ما يبدو فقد تبين أن هناك عجز بسبب بعض التقلبات سببها أزمة الرهن العقاري عام (2009) واكتشاف مصادر جديدة وجائحة كورونا من ناحية أخرى نلاحظ أعلى قيمة لخدمة الدين في العراق عام (2014) بلغت (2.023) مليار دولار , وأقل قيمة عام (2019) بلغت (0.553) نلاحظ من خلال العتبات المقررة من قبل الصندوق أن القدرة على الدفع في المستوى المطلوب والسيولة لعدم تجاوزهما الحد المسموح به في جميع العتبات , وأخيراً يعد العراق من ناحية تنفيذ الإصلاحات بأنه يتسم بضعف التطبيق الفعلي لأسباب معروفه متمثله بالانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي خصوصاً بعد عام (2003) .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

خرجت الرسالة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تخص الدول النامية المقترضة والعراق وكما يأتي :-

1-الاستنتاجات المتعلقة بالدول النامية المقترضة :-

أولاً :- تختلف القروض من حيث طبيعتها و تنقسم على القروض الرسمية المتعددة الأطراف والقروض الخاصة والتجارية , والنوع الأول يتسم بالشروط السهلة في حين يتسم النوع الثاني يتسم بشروطه الصعبة من ناحية خدمة الدين وخدمة التسديد , وعلى هذا الأساس ليس كل دولة يمكن الإعتماد على الأخيرة .

ثانياً :- يقدم البنك الدولي ومجموعته القروض والإعتمادات المقدمة بحسب المناطق والأقاليم , وتتركز في المناطق التي تضم الدول النامية بما ينسجم مع المشاريع التنموية التي تهدف إلى الحد من الفقر في الدول المستفيدة منها وتتركز مجالات التنمية في قارتي آسيا وأفريقيا .

ثالثاً :- وضع كل من المجلسين التنفيذيين لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إطاراً لقياس مؤشرات عبء المديونية للدول المقترضة وعلى ثلاث عتبات (الفقيرة , المتوسطة , الخطيرة) وقد بلغت مديونية الدول النامية الحدود الخطيرة في بعض السنوات وبشكل خاص في مؤشرات السيولة نتيجة تدني مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي .

رابعاً:- سجل صافي التحويلات المالية للديون القائمة معدلات سالبة في النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحالي ويطلق على هذه الظاهرة بالتحويلات العكسية , أي إن الدول المدينة تمول الدول الدائنة وهي عكس الحالة المطلوبة من اللجوء إلى القروض الخارجية .

خامساً:- نظراً لاختلاف اعباء القروض الخارجية حسب مجموعة الدول النامية , فبعض من دولها يطلق عليها الدول النامية الفقيرة مما جعل الدول الغنية تقدم مبادرات دولية للحد من اعباء القروض الخارجية .

سادساً :- قدمت مجموعة العشرين مبادرة دولية لتأجيل سداد خدمة الديون الخارجية للدول2020 في عام ((COVED-19) النامية في ظل تفشي جائحة كورونا .

2- الاستنتاجات المتعلقة بالاقتصاد العراقي:-

أولا:- يعتبر الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يعتمد على الإيرادات النفطية والتي تشكل حوالي (90) % من الإيرادات العامة , وهذا الواقع يطلق عليه اقتصاد أحادي الجانب ويفتقر إلى التنويع الاقتصادي .

ثانياً:- يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف في البنى التحتية و البنى الارتكازية والتي تجعل منه اقتصاداً ضعيفاً عرضة للصدمات الداخلية والخارجية .

ثالثاً:- عانى الاقتصاد العراقي مجموعة من المشاكل منها مشاكل اقتصادية واجتماعية وعرقية منذ عام (1980) وحروب وعقوبات دولية انعكست على فشل الخطط الاقتصادية التنموية .

رابعاً:- تعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمات مزدوجة وهي انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وسيطرة بعض المنظمات الإرهابية على بعض المحافظات الأمر الذي زاد من الإنفاق العسكري لطرد هذه المنظمات .

خامساً:- يعتمد الاقتصاد العراقي على القطاع الحكومي في إدارة مفاصل الدولة وقطاعاتها الاقتصادية مع ضعف كبير لدى القطاع الخاص , مع استشراء الفساد الإداري والمالي في مفاصله.

سادساً:- ضعف الإصلاحات الاقتصادية في العراق من ناحية التنفيذ بسبب عدم الاستقرار الأمني في العراق وخصوصاً بعد عام (2003) , نتيجة اختلاف الرؤوس السياسية بين أركان العملية السياسية الجديدة في العراق بعد عام (2003) .

سابعاً:- عدم نجاح الاقتصاد العراقي في إحداث التنويع الاقتصادي , وهذا ما نجم عنه إرباك الموازنة العامة نظراً لاعتماد الإيرادات النفطية فقط في تمويل الموازنة الاتحادية .

1-التوصيات المتعلقة بالدول النامية المقترضة:-

أولاً :- إحياء صيغ التعاون الاقتصادي والمالي بين دول (الجنوب - الجنوب) لتوفير أسواق لاستيعاب منتجات الدول النامية والناشئة .

ثانياً:- إيجاد بدائل تمويلية ذات شروط سهلة في مقدمتها إنشاء صناديق تمويلية رأسمالها من الدول النامية .

ثالثاً:- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول (الناميه – النامية) .

رابعاً:- تسهيل تحويلات العمالة من الدول المضيفة لها وتقليل تكاليف تحويلها إلى الدول المصدرة لها وبشكل خاص للدول النامية كثيفة العمالة .

خامساً :- إصلاح الأنظمة الاقتصادية للدول النامية بما ينسجم مع التغيرات الجذرية في طبيعة النظام الاقتصادي العالمي في العقد الأخير في القرن المنصرم .

سادساً:- الاستخدام الأمثل للقروض الخارجية في المجالات والقطاعات الاقتصادية المربحة بما يتضمن الإمكانية لتسديد خدمة هذه الديون ويتم ذلك من خلال دراسات الجدوى الاقتصادية , ويرافق ذلك الحد من الفساد السياسي من قبل السلطات الحكومية .

2-التوصيات المتعلقة بالاقتصاد العراقي :-

أولاً :- العمل الجاد إلى تنويع مصادر الدخل القومي للعراق من خلال التنويع الاقتصادي الذي نجحت في هذه العديد من الدول الناشئة والنامية وحتى دول العينة مثل مصر إذ لا يمكن الاستقرار على القطاع الإستخراجي من النفط الخام بنسبة مساهمة تصل إلى أكثر من (99%) من الإيرادات العامة للحكومة .

ثانياً :- من الضروري جداً مساهمة القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد العراقي من خلال مساهمته في وضع الخطط الاقتصادية للحكومة وفتح المجال إلى رأس المال الخاص لشراكته في في المشاريع السياسية بدلاً من الاقتراض الخارجي .

ثالثاً :- الحد من القروض الخارجية والداخلية منعاً إلى تفاقم مؤشرات المديونية الخارجية التي لا تزال في حدودها الطبيعية والمتوسطة , فالواقع إن الاقتصاد العراقي يتأثر كثيراً في الصدمات الخارجية المتعلقة بانخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية .

رابعاً :- تفعيل القوانين الخاصة بالحد من استشراء الفساد المالي والإداري الذي أهدر كثيراً فرص توفير الموارد المالية الذاتية للحكومة وهي مبالغ يقدرها البعض ما بين (300-400) مليار دولار .

خامساً :- تقليص الوظائف في القطاع العام بعد تنشيط القطاع الخاص الذي من المفترض ان يمتص الخريجين من حملة الشهادات الجامعية .

سادساً :- زيادة نسبة التخصيصات المالية الاستثمارية في توفير فرص العمل وزيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي .

سابعاً :- وضع السياسات التشجيعية الوطنية لاستقطاب رأس المال الوطني خارج العراق والذي يقدره البعض نحو (300) مليار دولار وقد بلغ هذا الحجم نتيجة هروب تلك الأموال بعض الخوف من عدم الاستقرار السياسي وانعدام الرؤى الوطنية للاستثمار .

المصادر

المصادر العربية :-

أولاً :القرآن الكريم

ثانياً: الكتب :

1. ابراهيم مشورب ،إشكالية التنمية في العالم الثالث ، ط1، دار المنهل اللبناني ،بيروت ، 2006.
2. أحمد بريهي علي ، اقتصاد العراق في دراسات استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة ، ط 1، دار الأيام للطباعة ، الأردن ، 2006.
3. أحمد بريهي علي ، التصنيع والتحولات الاقتصادية الكبرى ، ط1، دار الكتب العراق ، 2020.
4. اديث كرزويل، عصر البنيوية من ليفي شتراوس إلى فوكو ،ترجمة جابر عصفورة ، ط1بغداد ، دار آفاق عربية ، 1985.
5. أرنست فولف ، صندوق النقد الدولي قوى عظمى في الساحة العالمية ، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة المجلس العربي للثقافة والفنون والآداب ، 2016)
6. باسل البستاني ، تطورات المديونية الخارجية العربية ، دراسة تاريخية ،اقتصادية تحليلية للمديونية العربية، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، 2017.
7. باسل النقيب ، البرنامج الليبرالي لعراق المستقبل ،ط 2، دار الحكمة لندن ، 2009.
8. بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ’المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ط 1، بيروت ، لبنان ، 2003.
9. جودة عبد الخالق ، مصر وصندوق النقد الدولي ،آليات التبعية في التطبيق ،قضيا فكرية ، ط 1 ، ك 2،1986.
10. حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن ، عالم المعرفة ، الكويت العدد 202، 1995.
11. رعد الصرن ، سياسات التجارة الدولية المعاصرة ، مدخل تنظيمي تعاملي تحليلي ، ط 1،ج 2، دار الرضا للنشر ، دمشق ، 2001.
12. سالم توفيق النجفي ، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي ،ط1،بيت الحكمة ، بغداد ، 2002.
13. سميرة ابراهيم ايوب، صندوق النقد الدولي ،قضية الإصلاح الاقتصادي والمالي ، دراسة تحليلية تقييمية ،ط1 ،مركز السكندرية للكتاب ،سامي للطباعة ، الاسكندرية مصر ، 2000.
14. السيد عطية عبد الواحد ،مبادئ واقتصاديات المالية العامة ، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي ، ط1، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2000.
15. صبحي تادرس قريصه ومحمود يونس ، مقدمة في الاقتصاد ،ط1، دار النهضة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1984.
16. عاطف معتمد وآخرون، البرازيل القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية ، ط1ت ، الدار العربي للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات ، بيروت ، لبنان ، 2010.

17.عبد الحسين وادي عطية ، الاقتصاديات النامية أزمات وحلول، ط 1، مكتبة الشروق عمان الأردن ، 2001.
18.عبد الحميد الإبراهيمي ، أبعاد الاندماج العربي واحتمالات المستقبل ،ط 2،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1981.
19.عبد الكريم جابر العيساوي ، التمويل الدولي "مدخل حديث " ، ط1 ،دار الكتب والوثائق ، بغداد ، 2008 .
20.عبد الكريم جابر العيساوي ، التمويل الدولي "مدخل حديث "،ط 1، النجف الأشرف ،مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع ، 2018.
21.عبد الكريم جابر شنجار ،الاقتصاد الدولي :السياسات والتطبيق ،الدار العربية للعلوم ناشرون ،ط 1،بيوت ، 2018.
22.عبد الكريم جابر شنجار أل عيسى ، قراءات في الاقتصاد العراقي ما بعد (2003) ، ط1، دار أمنة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2021.
23.عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي ،دار مجدلاوي للنشر ، ط1،عمان ، 1999.
24.فتح الله ولعلو ، الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية ، ط1،دار الحداثة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1981.
25.فليح حسن خلف ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، ط1،عالم الكتب الحديث ،عمان ، 2006.
26.محمد عبد الله شاهين محمد ، سياسات صندوق النقد الدولي وآثرها على الدول النامية ، ط 1، دار الأكاديميون ، 2017.
27.منير الحمش ، الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة ، ط1، دمشق سوريا ، دار الرضا للنشر ، 2003.
28.ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة د.محمود حسن حسني ،د.حامد محمود ،ط 1،دار المريخ ،الرياض، 2009.
29.ميشيل شوسودرفسكي ، (عولمة الفقر تأثير إصلاحات صندوق النقد الدولي) ، ط 1 ،ترجمة جعفر علي حسين السوداني ،بيت الحكمة ، بغداد ، 2001.
30.نعمان السعيدي ، البعد الدولي للنظام النقدي ،برعاية صندوق النقد الدولي ، ط 1، دار بلقيس الجزائر ، 2011.
31.نور الدين حامد ، عولمة المؤسسات الاقتصادية الدولية وأثرها على مديونية الدول النامية ، ط 1،عمان ، 2016 .
32.نيرى وودز وقلاع العولمة ، ترجمة محمد رشدي محمد سالم ،" عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمقترضين "، ط 1 القاهرة ، المركز القومي للترجمة ، 2010.
33.هجير عدنان زكي أمين ، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات ، ط1، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010.

ثالثاً :- مجلات وتقارير

1- ابراهيم مرعي العتيق ،سياسات مؤسسات النقد الدولي والتعليم (دراسة تحليلية)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية ، مصر 2006.

2- إبراهيم مسلم "سياسات الإصلاح الاقتصادي " مجلة الدراسات الإستراتيجية ،العدد (13) ،بغداد ، العراق ،2004.

3- أحمد صبري وآخرون ،"موقف السويد من الحرب العالمية الثانية في أوربا "،مجلة أبحاث البصرة (للعلوم الإنسانية) ،2010.

4- أحمد صدام سبتي ،العلاقة بين الانكشاف التجاري والعلاقة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة بحوث اقتصادية عربية جامعة البصرة ، العدد (41)،2008.

5- أحمد عمر الراوي ،التمويل الدولي وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية ،الجامعة المستنصرية – مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العدد 69،2020.

6- احمد عمر الراوي ،دور الاستثمار الأجنبي في إعادة بناء الاقتصاد العراقي ، مجلة دراسات عراقية ، العدد (4) نيسان ،2006.

7- اسلام النجار ،" مهام مختلفة بين الصندوق والبنك الدوليين في دعم اقتصاد الدول " بلا حدود ،26 يناير ،2020.

8- أمال قحايرية ،أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية ، بحث منشور ،مجلةأقتصاديات شمال أفريقيا ،العدد (3))

9- الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنفيذ العهد الدولي الخاص في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، التقارير الدورية الثانية المقدمة من دول الأطراف بموجب المادتين 16-17 من العهد البرازيلي ،2008.

10- الأمم المتحدة ، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان ، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية ،2013.

11- إيمان عبد الكاظم جبار ،سحر عباس ،تحليل سياسات التكييف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر المغرب) بحث منشور ، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلد 2، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة ،2008.

12- باسم خميس عبيد وفريد جواد كاظم ، تحليل أثر السياسات المالية في العراق على الاستقرار والنمو الاقتصادي للمدة (2003-2004)، مجلة العلوم الاقتصادية ، بغداد ، العدد (75) ،2014.

13- البنك الدولي ،التقرير للبنك الدولي للإنشاء والتعمير2005 واشنطن ،مجموعة البنك الدولي 2005.

14- البنك الدولي ،تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، واشنطن ،مجموعة البنك الدولي ،2020.

15- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الإحصائي السنوي ، سنوات متفرقة .

16- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، المجاميع الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة .
17- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء ولأبحاث ، نشرات سنوية مختلفة
18- البنك المركزي العراقي ، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي ،2018.
19- تقرير التنمية الإنسانية في المنطقة العربية لعام 2002.
20- تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر ، مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ، تقرير مرحلي، مجلس المحافظين -ا لدورة الثالثة والثلاثون روما ،17 -18 فبراير / شباط 2010.
21- جواد كاظم عبد نصيف البكري ،الأزمة المالية العالمية الكبرى القادمة مقاربة اقتصادية سياسية،بابل ،2012.
22- جوستين اسكندر ،صندوق النقد الدولي وخصخصة الاقتصاد العراقي،ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العام في مجال النفط ،2005.
23- حسين ديكان درويش ،القطاع الصناعي في العراق،الوقائع والآفاق ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستيراتيجية ،2007.
24- حسين شناوة مجيد ،الإختلالات في الاقتصاد العراقي،بحث مقدم لمجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 5، المجلد 1،2011.
25- خالد روكان عواد ،الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام (2003) ، التجربة والتحديات،مجلة جامعة الأنبار كلية الإدارة والاقتصاد ،2015.
26- خالد روكان عواد ونزار ذياب عساف ،متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر، مجلة كلية الادارة والاقتصاد جامعة الانبار ،2015.
27- خالد طه عبد الكريم "رؤية اقتصادية في موضوع الخصخصة " ،مجلة ديالى للبحوث الإنسانية ،العدد (43)، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة ديالى ،بعقوبة ،العراق 2010.
28- خزعل مهدي الجاسم ، آفاق اقتصادية ، الأزمة النقدية المعاصرة، العدد85، أبو ظبي ،1983.
29- زيد العلي، صندوق النقد الدولي ومستقبل الاقتصاد العراقي ، ترجمة عبدالوهاب حميد رشيد ،موقع الحوار المتمدن ، العدد 11072،2005.
30- سامي حميد الجميلي ، مشكلة المديونية الخارجية في الدول النامية (الواقع والآفاق). مجلة الجامعة الإسلامية ، العدد السادس عشر ،2005.
31- ستار شدهان الزهيري ،الازمة السياسية في البرازيل وانعكاساتها السياسية والاقتصادية، بحث منشور ، كلية القانون ،جامعة واسط ، مجلة لارك للفلسفة والعلوم الاجتماعية ،المجلد الرابع والعشرين ،2019.
32- سعد حسن علي وآخرون ، تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد التعديل للفترة من عام (2003-2016) ،مجلة الجامعة العراقي ، كلية الادارة والاقتصاد ،2020.

33- سعد محمود الكواز ،سمير إبراهيم ، أثر التغيير الهيكلي في التجارة الدولية لعينة مختارة من الدول النامية للمدة (1985-2008)، مجلة تنمية الرافدين ، العدد (101) ، مجلد (32) ، جامعة الموصل ،2010.
34- صاولي مراد ،الإنفتاح التجاري وأثره في السياسة المالية والنقدية، مجلة المستقبل العربي ، العدد2013 . ،(417)
35- صباح مجيد العبيدي ،القروض الخارجية ومشاكل الدول النامية ازائها (الدول العربية حالة دراسية - ،مجلة الإدارة والاقتصاد ،جامعة المستنصرية ، العدد (51)،2004.
36- صندوق النقد الدولي ، نشرة صندوق النقد الدولي ، عدد خاص ، سبتمبر ،1999.
37- صندوق النقد العربي الموحد ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة .
38- صندوق النقد العربي الموحد ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،أعداد مختلفة .
39- الطاهرة السيد محمد ،سياسات التكييف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجة ، ط1 ،العدد (67)، مركز الإمارت للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،أبو ضبي ، الإمارات المتحدة العربية ،2002.
40- طه يونس حمادي ،المديونية الخارجية لبعض الدول العربية ودورها في صنع القرار السياسي للمدة (1985-2005)،بحث منشور في مركز الدراسات الإقليمية،2010.
41- عاطف لافي مرزوق ،اشكالية التحول في العراق ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ،2015.
42- عبد الحميد قطوش ، البرازيل تجربتها في محاربة الفقر وأهم الدروس المستفادة ،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، بحث منشور ،جامعة فرحات عباس –سطيف ، العدد (17) ،2017.
43- عبد الغفار فاروق ، الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية (دراسة الحالة المصرية)،،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد (17) ،2017.
44- عبد المجيد راشد ،سياسة التثبيت والتكييف الهيكلي ،مجلة الركن الأخضر ، الكويت ،2018.
45- عبد المجيد نامق ،التنمية في ضل الخصخصة،بحث مقدم إلى الندوة الاقتصادية التي اقامها صندوق النقد العربي للمدة ،18-16نيسان، أبو ضبي،1998.
46- عبير محمد جاسم وسهيلة عبد الزهرة ، التويع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد (57) ،2019.
47- عثمان أحمد أبراهيم ،موقف العقيدة الإسلامية من التعامل مع المؤسسات المالية غير الشرعية (صندوق النقد الدولي نموذجاً) بحث مقدم إلى كلية العلوم الإسلامية ، جامعة الفلوجة ،العدد26،2020.
48- علي إسماعيل الجاف ،الهياكل الاقتصادية أهمية بالغة في فهم واقع النشاط الاقتصادي واتجاهاته لأي بلد ،13حزيران /يونيو 2012.
49- علي توفيق الصادق وآخرون ،سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية،سلسلة بحوث ومناقشات ، العدد الرابع من 28–31،شركة أبو ظبي للطباعة والنشر ،مارس ،1998.

50- علي عبد الله الشيخ ، مديونية العراق الخارجية الواقع والآفاق ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد (11)،2008.
51- فالح نفيمش الزبيدي ونسرين مصطو شرفاني ،الازمة المالية الراهنة ولجوء العراق إلى صندوق النقد الدولي (الآثار والبدائل الأخرى)،مجلة جامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد العدد(58) ،2017.
52- فلاح خلف، سبل مواجهة آثار برامج التكييف الهيكلي على الاقتصاد العراقي ، مجلة الجندول ،العدد (26) ،يناير،2006.
53- ماردين محسوم فرج ، قياس التنويع والتحليل الاقتصادي في العراق خلال المدة (2016- 2004) ، جامعة السليمانية، محدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي السادس المنعقد في (26- 25) ، نيسان ،2018.
54- مجموعة البك الدولي ، النهوض من واقع الهشاشة مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق ،2020.
55- محمد معيط ، وزارة المالية التقرير النصف السنوي عن الإداء الاقتصادي والمالي ،خلال العام (2019-2020- الإصدار الثالث ،فبراير ،2020.
56- محمد يونس يحيى الصائغ و د. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي،ماهية وصور القروض الدولية الخارجية في ضل القانون الدولي المالي،مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، مجلد 13، عدد 4، آيار 2006.
57- مصطفى العبد الله وآخرون ،الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1999.
58- مظهر محمد صالح ،السياسة النقدية للبك العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، اصدار البنك المركزي،2008.
59- مفلح محمد عقل ،وجهات نظر مصرفية ،ج1،البنك العربي ،عمان ،2000.
60- ناصر عبيد الناصر "سياسات الإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي " مؤتمر الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأدب والعلوم الاجتماعية ،دمشق ،2005.
61- وزارة التخطيط الجهاز المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الإحصائي السنوي ، سنوات متفرقة .
62- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، سنوات متفرقة .
63- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مديرية الحسابات القومية ، تقارير الناتج المحلي الإجمالي لسنوات مختلفة .
64- وزارة المالية العراقية ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الإحصائي السنوي ، سنوات متفرقة
65- يالجين فاتح سليمان ،آفاق النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل الديون الخارجية دراسة تحليلية لعينة من دول جنوب شرق آسيا،مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ،مجلد الثالث 3،العدد1،2013.

66- يوسف عبد العزيز محمود ،برامج التكييف الاقتصادي وفق المنظمات الدولية وأثارها على الدول النامية ، كلية الاقتصاد جامعة تشرين ،مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد (27) ،العدد (12) ،2005.

رابعاً :- الأطاريح

1. ابتسام علي حسين العزاوي ،سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية (دراسة بلدان مختارة)اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ،2009.

2. شعفل علي محسن عمير ،التكيييف الهيكلي في الزراعة العربية (دراسة حالة دول مختارة) اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الزراعة والغابات ،جامعة الموصل ،2015.

3. شيماء رشيد ،واقع الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ،اطروحة دكتوراه ،مقدمة إلى جامعة كربلاء ،كلية الإدارة والاقتصاد ،2015.

4. علي كاظم هلال ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية وسياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر والعراق ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة ، 2012.

5. فاضل جويد عواد ، تطور النظام النقدي الدولي وآثاره في اتجاهات التمويل والتكييف في البلدان النامية للمدة (1970–2002) ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية ، 2004.

6. مايح شبيب هدهود الشمري ، تقييم سياسات التكييف الاقتصادي في الأقطار العربية الممولة من المؤسسات الدولية ، إطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة ،2002.

خامساً:- الرسائل

1- ابراهيم كاطع علو الجوراني ،سياسات الإصلاح الاقتصادي وأثرها على ظاهرتي الفقر والبطالة في بلدان عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية ،2009.

2- إسلام محمد محمود عبد العاطي ،الإصلاح الاقتصادي التجربة المصرية وامكانية التطبيق في الاقتصاد العراقي ،رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الأنبار ،2009.

3- بشرى جواد مهدي صالح ، برامج صندوق النقد الدولي وانعكاساتها على اقتصادات بلدان مختارة مع اشارة إلى العراق، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ،2019.

4- بلال قاسم محمد حسن ، قياس تأثير نافذة بيع العملة على التغيرات في سعر الصرف وعرض النقود في العراق، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،2011.

5- حمزة بن حافظ ،دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر ،2010 0-2011،2017.

6- سهير سعودي،صندوق النقد الدولي وأثار الإقراض منه على الأنظمة القانونية مذكرة ماجستير ،مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعةالعربي بن مهيدي،2019_2018

7- سوسن جبار عودة ،واقع الصناعة التحويلية في ضل برامج الإصلاح الاقتصادي في أقطار عربية مختارة،رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة المستنصرية ،2006.

8- عماره مها ، تأثير المؤسسات المالية الدولية على اقتصاديات مختلف الدول النامية ،مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة أم البواقي ،دراسة حالة الجزائر لفترة (1990-2014)

9- فاطمة عادل علي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق وفعاليته في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للمدة (2004-2018، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية اقتصاديات الاعمال ، جامعة النهرين ،2020 .

10- هند غانم محمد المحنة ،الإختلالات الهيكلية وسبل المعالجة التنموية في دول مختارة مع أشارة خاصة للعراق للمدة (1994-2010)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة ،2014.

سادساً:- المواقع الالكترونية

1 - قوات الحلفاء (ح ع 2) ، متاح على الرابط التالي : https://www.marefa.org :

2- العلوم السياسية ،ما هي دول المحور متاح على الرابط التالي : https://e3arabi.com

3- الحرب العالمية الثانية والمعرفة ، متاح على الرابط التالي : https://www.marefa.org

4- اقتصاد الحرب ،ويكيبيديا، متاح على الرابط التالي : https://ar.wikipedia.org

5-- تداعيات الحرب العالمية الثانية : متاح على الرابط التالي https://ar.wikipedia.org : .

6 -التوسع الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية ، متاح على الرابط التالي : https://ar.wikipedia.org/wiki/

7- - كاثرين شكدام ،"الانتعاش والنمو الاقتصادي بعد الحرب " ،مركز البيان للدراسات والتخطيط ، أوراق بحثية ،2018، متاح على الرابط التالي :https://www.bayancenter.org/2018/06/4551/

8-اقتصاد الولايات المتحدة ، متاح على الرابط التالي : https://www.marefa.org

9- جواد كاظم عبد نصيف البكري ،الأزمة المالية العالمية الكبرى القادمة مقاربة اقتصادية سياسية ، جامعة بابل ،2012، متاح على الرابط التالي :http://repository.uobabylon .

10- صندوق النقد الدولي متاح على الرابط التالي: https://www.investopedia.com/terms/i/imf.asp

11- حيدر يونس كاظم ، الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية ، متاح على الرابط التالي :https://almerja.com/

12- مفهوم السياسات ، متاح على الرابط التالي

: http://www.aspu.edu.sy/laravel-filemanager/files/18/institutions/

13- صندوق النقد الدولي متاح على الرابط التالي : https://ar.wikipedia.org/

14-صندوق النقد الدوليمتاح على الرابط التالي : https://www.imf.org/ar/About/Factsheets

15- نعمان السعيدي ،البعد الدولي للنظام النقدي ،برعاية صندوق النقد الدولي،ط1،دار بلقيس الجزائر ،2011، ص 50،متاح على الرابط التالي : https://www.elibrary.imf.org/

16- ما هي برامج الإقراض المتاحة لدى صندوق النقد الدولي ،العدد430، متاح على الرابط التالي:- https://uabon\ine.

17- ويكبيديا البنك الدولي ،متاح على الرابط التالي : ihttps://ar.wikipedia.org/

18-البنك الدولي ،متاح على الرابط التالي : https://www.poItics-dz.com/

19- د. حسين يوسف علي ،الفرق بين صندوق النقد والبنك الدوليين،الوطن ،2017، متاح على الرابط التالي : https://www.al-watan.com/

20- علي إسماعيل الجاف ،الهياكل الاقتصادية أهمية بالغة في فهم واقع النشاط الاقتصادي واتجاهاته لأي بلد،13 حزيران \ يونيو،2012،متاح على الرابط التالي : https://www.tellskuf.com /

21- د.ستار جبار البياتي، "الإصلاح الاقتصادي في العراق ومتطلبات فاعلية " متاح على الرابط التالي : https://almadapaper.net/sub/04-634/p19.htm

22-البنك الدولي، مساندة برنامج العراق للإصلاح الاقتصادي،متاح على الرابط التالي : - https://www.albankaldawli.org/

23- **https://www.imf.org/external/np/fin/tad/exfin2.**

المصادر الانكليزي

1- Economic consequences of war on the US-Economy,2015.
2- (David D.Driscoll ,The lMF And The WorldBank : How Do Diffe)
3- (overview of the Imf as afinansial in stitation)
4- Martin and 0thers ,the IMF .and the challenge of Relevance in the in ternational Financial Tur , October 2003.
5- Martin Parkinson and Adam mckissack ,the IMF and Challenge of Relevance in international FINANCIAL ARCHITEC TURE – Treasury Working Paper , 2003.
6- - InternationaI conference , the Economies of BaKan and Eastern Eaurope countries in the changed worId ,EBEEC ,2015.
7- The role of the lnternational Monetary Fund in a changing global environment ,2000.
8- Kenneth Rogoff, The I.M.F strikes Back ,2003 .
9- (Does The I.M.F Really Help Developing Countries).

10- H.B.chenery, structuraI change & deveIopment poIicy,aworId bank research pubIication.oxford university press,1975.
11 - The world .BANK ,International DEBT statistic, 2014, ,2017, ,2021.
12 - WORLD BANK GROUP, Debtstatistics,2019,NW,DC,2020,2021.
13- Toint world Bank .I.M.F Debt sustainability Framework for Low-Income countries March ,12,2020 .
14- InternationaI MONetary FUDN ,I.M.F POLICY PAPER,2009.
15-INTERNATIONAL CHAMBER OFCOMMERCE ,GLOBALCITIZEN OPENLETTER TOG20 FINANCE MINISTERS,13 JUIY 2020
16- THE WORID BANK ,INTERNATIONAI DEDT STATICS, 2021
17-OPEC Annual Statistical Bulletin different version different pages.
18- (National debt statistic and Facts :at :www// statistic .com /topics/836/national-debt/)

Abstract

After changing the economic and political map of the world after the end of the world war for the United States of America, which it put its breath in designing the international financial institutions of (the International Monetary Fund and the World Bank) and each of these institutions specialized in providing short-term and long-term loans, according to the purpose of the establishment and the objectives of each both of them, and the loans and facilities provided by them to countries and beneficiaries, played a major role in the advancement and reconstruction of the economies of the countries affected by the recent war, such as the (Marshall Plan) for the reconstruction of Europe, which is the implementation of plans for economic advancement for other countries of the world. At the present time, these multilateral financial institutions play a role in providing financial aid and loans in various forms and formats. These financial flows vary in the terms and conditions they contain (such as period of grace , period of entitlement , interest rate) it benchmarks and indicators for debt burdens have been developed to determine the risk of debt service costs., most notably (indicators of ability to pay, liquidity indicators) and the research was chosen on selected countries (Brazil, Egypt, Iraq) to determine the extent of the contribution of international loans to the advancement of their economies, using international data based on the volume of loans provided to these countries by these institutions and to analyze indicators Indebtedness according to its economic indicators (GDP, total exports, foreign reserves), as well as reviewing the position of the selected countries to the International Monetary Fund. The research included a set of conclusion and recommendations and was divided into two groups ,first one comprising borrowing developing countries , and the second one involve with the Iraqi economy .

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Al-Qadisiyah
College of Administration And Economics
Department of Economics

Multilatral Financial lnstitutions and their Role in the advancement of the Economies of Developing Countries , With Reference to lraq

A Thesis submitted By the student
Walaa Beed Allah Hameedi Al Rekaby

To the Board of the College of Administration and Economics - University of Qadisiyah As part of the requirements for a Master's Degree in Economics Sience .

Supervised by

Prof .Dr. Abdul kareem.Jshingar

2021A.C **1443A.H**